شرح رسالة الوضع غريب



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان ونزل على
اوسطهم افضل الرسل بافصح اللسان القرآن المعجز باقصر سورة مصاقع
الخطباء من فصحاء عدنان وبلغاء قحطان والصلاة والسلام التامان الدائمان
عليه وعلى آله الاطهار وخلفائه من الامهار الفاصحين الفاصلين لاظهار
دينه على سائر الاديان اعناق الاكاسرة وظهور الجبابرة بالسيوف والسنان
ما افتقر المعاني الى الالفاظ والبيان واضطر المباني في التفهيم والتبيان
وبعد فلما تطابقت افكار العقلاء وتوافقت انظار العلماء على ان اعلى
المطالب وابهى المآرب التزين بالعلوم والمعارف والتمرن لاحاطة ما فيها
من اللطائف وان جلها بل كلها يحتاج الى انواع الكلمات في الاعلام
والاستعلام والى معرفة اوضاع اللغات وان رسالة الوضع المنسوبة
الى افضل المحققين واكمل المدققين عضد الملة والدين تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نعم العون في التحلي بها والنزع بتحصيل ما فيها
الا انها لغاية الايجاز والاختصار سترت المقاصد عن اعين النظار ونزرت
المطالب وراء الاستار فدعاني ذلك الى ان ابسط الكلام بمقدار المرام وارفع النقاب
عن وجوه مقصورات في الخيام فكتبت هذا الشرح بالتماس بعض الاخوان
وطلب طلاب الزمان مع ما بي من فرط الملال وضيق البال والكلال فجاء
بحمد الله وفق الارتياد وطبق المرام والآن اوان القيل والقال فيما ذكره المص
وقال هذه اي الرسالة المحققة او المقدرة المتميزة المنوية لان اصل اسم
الاشارة ان يشار به الى محسوس مشاهد فاذا اشير به الى ما ليس كذلك
فلجعله كالمحسوس المشاهد نحو ذلكم الله ربكم وذلكما مما علمني ربي وتلك
الجنة فائدة وهي في اللغة ما استفدت من علم او مال وفي العرف
هي وكذلك الغاية المترجمة في اللغة بالنهاية والغرض المفسر فيها بالقصد
مصلحة مترتبة على فعل من حيث هي نتيجة للفعل تسمى فائدة ومن

حيث

حيث انها على طرفه تسمى غاية ومن حيث هي مطلوبة للفاعل تسمى بالاقدام
على الفعل تسمى غرضا ومن حيث هي باعثة للفاعل بالاقدام على الفعل
تسمى علة غائية فالفائدة والغاية يتحدان بالذات ويختلفان بالاعتبار
كالغرض والعلة الغائية كذلك لان الغرض بالنسبة الى الفاعل والعلة
الغائية بالنسبة الى الفعل وعلى هذا التحقيق قالوا لا تعلل افعال الله تعالى
بالاغراض والعلل لان ثبوت الغرض للفاعل في فعله يستلزم
استكماله بغيره وهو العلة لفعله يستلزم نقصانه في فاعليته وليس
يلزم من ذلك عبث في افعاله تعالى لانها مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى
الا انها ليست عللا لافعاله ولا اغراضا له تعالى فان قلت الرسالة عبارة
عن الالفاظ المخصوصة والعبارات المحفوظة والفائدة هي المعاني المستفادة
منها فكيف تحمل عليها قلت هذا من قبيل المجاز المرسل المتعارف المشهور
توارثوه كابرا عن كابر او نقول كما تجعل الرسالة عبارة عن الالفاظ الدالة
على المعاني المخصوصة كذلك تجعل عبارة عن المعاني المستفادة من تلك
الالفاظ فالاشارة اليها لا اليها فان قلت كان المتعارف عندهم الابتداء
بالبسملة والحمدلة عملا بما صدر عن صدر النبوة صلى الله عليه وسلم كل امر
ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله ببسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه
بالحمد لله فهو اجذم وقد تركتا في بعض النسخ او الثانية فقط في الاكثر
فلم يعمل بالسنة قلت يكفي في العمل بالسنة ان يذكر باللسان او يخطر
بالبال ويصح الجواب على ترك الثانية فقط ان البسملة تتضمن معنى
الحمدلة ولانه لم يجعلها ذات بال وحال ولم يعدها امرا ذا بال الا انهم كالمجمعين
على اثباتهما في ابتداء مصنفاتهم ولعل ذلك اقتداء منهم بكتاب الله تعالى تتمة
اشتمال الكل على اجزائه صفة للفائدة او خبر بعد خبر على مذهب منه وتقسيم حاله
وجه الضبط ان المذكور فيها ويسمى باسم من هذه الاسماء لا يخلو من ان يفيد

المقصود بالذات او ما يتعلق به فالاول التقسيم والثاني لا يخلو
من ان يتعلق به تعلق الاعانة او التكميل فالاول المقدمة والثاني
الخاتمة ولا يبعد خروج هذه الجملة المصدرة بها لانها بمنزلة الخطبة
وما وقع في بعض النسخ على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة
فسهو واقع من قلم الناسخ لان التنبيه من المقدمة على ما سيجي
وبذلك يشعر تنكيره وتعريف الاجزاء الثلاثة المقدمة هي في اللغة
صفة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم
بمعنى تقدم كما قيل في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله ومنه مقدمة الكتاب وهي طائفة منه قدم امام المقصود
لارتباطه له وانتفاع بها فيه ومقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع
وههنا زيادة الكلام ولكن لا يليق ذكرها في هذا المقام وهي مبتدا
تعريف للعهد الخارجي كما اشرنا اليه سابقا وما بعده خبره بنوع تاويل
فتامل او خبر مبتدا محذوف اي الجزء الاول اللفظ هو في الاصل
بمعنى الرمي مطلقا وقال في التوضيح اللفظ او لاحد استقاما شي
من الفم فلهذا قال في التنقيح القران نظم دال على المعنى ولم يقل لفظ
دال وان صدق عليه حد اللفظ لان في اطلاقه عليه نوع سوء ادب ثم
نقل الى المعنى المفعول كالقول والضرب اي ما يتلفظ به الانسان او في حكمه
حرفا او ما يتركب منه وتعريفه للعهد الخارجي اذ المقصود هنا اللفظ
الموضوع المعتبر المعهود فيما بينهم ولا يقدح عدم سبق ذكره صريحا
اذ اعلم بالقرائن كخرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد
وكقولك لمن دخل السوق ليت اغلق الباب وقيل للجنس باعتبار
الوجود في ضمن البعض وانما عبر بلفظ المضارع وقال قد يوضع
لاستحضار الصورة كما في قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح فتثير

سحابا

اعلم ان المقدمة على قسمين مقدمة علم ومقدمة كتاب فمقدمة العلم اسم لمعان مخصوصة يتوقف
الشروع في المقصود على بصيرة على تعقلها ومقدمة الكتاب اسم لطائفة من الالفاظ قدمت
امام المقصود لارتباط لها به وانتفاع بها فيه وبهما متباينان مفهوما وبحسب الوجود والتحقق
بينهما عموم وخصوص فانه يجوز ان تكون جملة من الالفاظ قدمت امام المقصود للارتباط والانتفاع
المذكورين ويتوقف الشروع في العلم على بصيرة على فهم معانيها فتكون مقدمة علم ومقدمة كتاب
باعتبارين مختلفين فمقدمة الكتاب اعم من مقدمة العلم ويجوز على ما هو صنيع السكاكي في تاخير بحث الفصاحة
والبلاغة اعتبار يكون بينهما العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في طائفة من كلام الكتاب قدمت على تعقيبه الفاظه
لارتباط لها به وانتفاع بها فيه ومضمونها يتوقف عليه الشروع على بصيرة في العلم وينفرد مقدمة العلم
فيما اذا اخرت وتنفرد مقدمة الكتاب فيما اذا لم يتوقف الشروع على بصيرة في العلم على مضمونها فتدبر مح

سحابا او لكون الوضع موطا عن اللفظ والوضع يطلق بالاشتراك
اللفظي على كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية بانه ههنا
وعلى مبثين تحصل التجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض
وهذا ان غير مراد من ههنا وعلى تخصيص شيء بشيء ليفهم الثاني
عند ادراك الاول او احساسه وهذا ايضا المراد وغيره وعلى
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه على تعيين اللفظ بنفسه
لمعنى ومال هذين التعريفين واحد مراد بالوضع ههنا وبه
في تعريف الكلمة وتعريفي الحقيقة والمجاز غير ان بنفسه صلة
الدلالة في الاول وفي الثاني صلة التعيين فخرج المجاز عن
كونه موضوعا لمعناه المجازي اذ لا دلالة ولا تعيين له بنفسه
بل بالقرينة دون المشترك لانه قد عين للدلالة على كل واحد
من معنييه او اكثر بنفسه وعدم دلالته على التعيين لعارض
الاشتراك لا ينافي ذلك فانه قلت يخرج الحرف ايضا عن ان
يكون موضوعا اذ لا دلالة له بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل
على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معناه ما ذكرت بل ما دل على معنى
ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف
الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على
الاستفهام الذي في جملة هل قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة
بنفسه ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم وهذا شامل
للحرف ايضا لانا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها
الا ان معانيها ليست تامة في انفسها بل يحتاج الى الغير كذا قالوا
وهذا مقام المقال تركناه خوف الاملال لتشخص كا بن

له

بعينه وشخصا او بوجه من وجوهه وضعا خاصا كما اذا تصور
شلا ذات زيد وعين له لفظه فيقال هذا وضع خاص لان متعقل الواضع
عند الوضع معنى مشخص والموضوع له خاص وفي هذا الوضع كما ان
الموضوع له مشخص واحد كذلك الموضوع هذا هو المشهور في الوضع
الخاص للموضوع له الخاص وهذا ليس بواجب فيه لان وضع الاسم
للشى لا يتوقف على تعقله بعينه كما قاله المحقق الشريف في شرح المواقف
لجواز ان يتعقل ذات بالوجه من وجوهه ويوضع الاسم لخصوصيته
ويقصد تفهيمها باعتبارها لا بكنهها ويكون ذلك الوجه مصححا للوضع
وخارجا عن مفهوم الاسم على ما مر من ان لفظة الله اسم علم موضوع
لذاته من غير اعتبار معنى فيه انتهى كلامه ومن هذا القبيل ما يسمى رجل
ولده اذا بلغه خبر تولده بل قد يسميه في بطن امه باسم من الاسما
ولا شك انه وضع خاص للموضوع له خاص والفرق بين هذا وبين الوضع
الثاني للمشخصات ان متعقل الواضع عام والموضوع له متعدد في الثاني
دون الاول هذا وهذا من جملة رشحات فوايح علم اليقين وزبدة سبحات
روايح عين اليقين وقد يوضع اللفظ له اى لمتشخص بعينه باعتبار
امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك على لفظ اسم المفعول من
قبيل الحذف والايصال كما في قول الشاعر اضحى تراك بين الخلق مشتركا
لكن عزك عنه غير مشترك وكذلك في الوصفين الاتيين صفة القدر
وصفة ذلك وذلك ظاهر فاعرفه وذلك الامر المشترك سواء كان
ذاتيا او عرضيا بين مشخصات ويجعل آلة لملاحظتها فيصير بين
تلك المشخصات ملحوظة اجمالا ثم يعين ذلك اللفظ بازا كل واحد من
ثم يقال قولا نفسيا او لفظيا هذا اللفظ موضوع لكل واحد من
هذه المشخصات بحيث لا يفاد ولا يفهم به اى بذلك اللفظ

الا واحد منها بخصوصه وبشخصه دون القدر المشترك
حال من ضمير موضوع اى هذا اللفظ موضوع لكل واحد منها متجاوزا
عن القدر المشترك ومعنى دون ادنى مكان من الشى ومنه تدوين الكتب
لانه ادنا البعض من البعض ودونك هذا اى خذه من ادنى مكان منك
ثم استعير للتفاوت فقيل زيد دون عمرو اى في الشرف ومنه الشى
الدون ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطى امر الى
امر قال الله تعالى لا يتخذ المومنون الكافرين اوليا من دون المومنين اى
لا يتجاوزوا ولاية المومنين الى ولاية الكافرين وقال الحبيب بانفس ما لك
دون الله من واق ولا للسع سائب الدهر من راق اى اذا تجاوزت وقاية الله
فلا يقيك عنه واقى اذا كان اللفظ موضوعا على الوجه المذكور بالحيثية
المذكورة دون القدر المشترك فيقال على لفظ المضارع المبني للمفعول
او على المصدر لذلك القدر المشترك صفة ذلك المرفوع المحل القايم
مقام الفاعل لذلك الفعل او المجرور لاضافة المصدر المذكور اليه الة
نصب على الاول على المفعول له او على الحالية المتضمنة لمعنى التعليل
وعلى الثاني رفع على الخبرية للوضع ووسيلة اليه وليس ذلك المشترك
موضوعا له مثلا اذا تعقل الواضع معنى قولك كل مشار اليه مفرد مذكر
وعين لفظ هذا بازا كل واحد من تلك الافراد المدركة اجمالا كان هذا
وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو القدر المشترك بين تلك
الافراد اذ به لاحظ تلك الافراد ملاحظة اجمالية وكان الموضوع
له خاصا لان الغرض ان الموضوع له هو كل واحد من خصوصيات
تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها وقد يكون الوضع كليا
عاما والموضوع له كذلك كما اذا تصور مفهوما كليا وعين لفظا بازايه
فهذا ايضا يسمى وضعا عاما والموضوع له عام كوضع الانسان لمفهومه ولم ينقض

له المص اذ لا غرض يتعلق به ههنا لان المقصود من الرسالة تحقيق معنى
الحرف والمضمر والمبهمات والقسم الاول وان كان كذلك لكن الا انه لما شارك
الثاني الذي له خوة وتعلق تام بالمقصود في تشخص المعني تعرض له لمزيد
توضيح صاحبه واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فمستحيل
لان الكليات تدرك بها مشخصاتها اجمالا ولذلك كاف في وضع اللفظ
للمشخصات وليست المشخصات كذلك بالقياس الى كلياتها لان
الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه العقل به فيتصور اجمالا
بل الامر بالعكس لانه عطف على التوضيح بتقدير اللام اي لانه وعدمه
الموضوع له فالوضع كلي عام لان متعقل الواضع عند الوضع امر
كلي عام والموضوع له مشخص اي كل واحد من المشخصات الملحوظة
بهذا الامر المشترك الكلي فان قلت قد اشتهر فيما بينهم ان وضع
المفردات ليس لافادة مسمياتها لاستلزامها الدور بل لافادة
المعاني التركيبية فقوله لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه يفيد ما
ينافيه قلت المراد بالافادة الدلالة عليه وارادوا بقولهم ليس لافادة
مسمياتها تحصيل معانيها في ذهن السامع ابتداء لاستلزامه الدور
لتوقف افادتها لها على العلم بكونها مختصة بها غير مستوية النسبة
اليها والى غيرها لاستحالة ترجيح احد المتساويين على الاخر وتوقف
العلم باختصاصها بها على العلم بها انفسها ابتداء مع امتناع عد
ما يسبق الى الفهم عند التلفظ بها من مجرد القصد الى مسمياتها فايدة
بشهادة الوجدان وقال بعض الافاضل في بيان ان الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى يتوقف العلم به على العلم بالوضع بكل من اللفظ
والمعنى فلو توقف العلم بالمعنى على العلم بالوضع لزم الدور بل
الغرض منه احضار معانيها واحضارها ببال السامع ليحكم عليها او لها

وبهذا

وبهذا لا يبقى للافادة بشهادة الوجدان وما قيل في دفع الدور ان الموقوف
على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ او فهمه في الحال وما لا يتوقف
على فهمه من اللفظ ولا على فهمه في الحال بل فهمه في الجملة وفي الزمان الثاني
فليس بشيء بعد فلا بد من ارجاعه الى ما ذكرنا من الاخطار والا فلا يجدي بطائل
واعترض عليه بانه لا وجه لتخصيص هذا البحث في المفردات فان
وضع المركبات ايضا لو كان لافادة معانيها لزم الدور بعين ما ذكر في المفردات
فان المركبات ايضا موضوعة وضعا نوعيا بازاء معانيها فلو توقف العلم
بمعانيها على العلم باوضاعها وقد ذكرنا ان الوضع نسبة بين اللفظ
والمعنى فيتوقف العلم به على العلم بكل من طرفيها فيلزم الدور واجيب
عنه بان العلم بالمعاني المركبة انما يتوقف على العلم بوضع مفرداتها لمعانيها
لا على العلم بوضع المركب للمعنى التركيبي فلا دور وحاصله منع كون
المركب موضوعا بازاء معنى اذ يكفي في فهم المعنى التركيبي معرفة اوضاع
المفردات واورد عليه انه لو كفى علمه في افادة المعاني المركبة مجرد
العلم باوضاع مفرداتها لم يحصل اختلاف الافادة في التركيب عند اتفاقها المركبات صح
في الالفاظ المفردة ومعانيها لكن الفرق واضح بين قولنا ضرب موسى
عيسى وقولنا ضرب عيسى موسى واجيب بان الهيئة التاليفية
الخاصة لكل واحد من المركبات فلا تتفق المفردات على اختلاف الهيئة
المذكورة ورد بانه حينئذ يتوقف العلم بالمعنى المركب على العلم بوضع
الهيئة التاليفية لما قصد منها ولا شك في توقفه على العلم بوضع
المسند اليه والمسند ايضا والعلم بوضع هذه الثلاثة يتوقف
على العلم بمجموع المعنى المركب فيدور فلا يكون الغرض من الوضع
افادة المعنى التركيبي وغاية ما قيل في التفصي عنه انه لا خفاء
في جميع العلوم المتعلقة باوضاع هذه الاشياء غير العلم بوضع

المجموع فاستفادة العلم بمجموع المعنى موقوفة على جميع تلك العلوم لا
على العلم بوضع المجموع وهذا العلم يتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا دور
وذلك اي اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار امر عام والتعبير بذلك
لكمال التمييز مثل اسم الاشارة فان هذا امثال الموضوع وفي بعض
النسخ موضوعه بالاضافة الى ضمير هذا كمسماه وقد يقرأ بالتاء على تأويل
الكلمة فيؤول عند رجوع ضمير مسماه باللفظ ونحوه وما هو مجرد عنها
ومسماه المشار اليه المفرد المذكر المشخص مطلقا بحيث لا يقبل
الشركة تأكيد المشخص لدفع توهم التجوز او بيان لمعنى مشخص اعلم
ان توضيح الكلام في هذا المقام ان الواضع اذا تصور لفظا خاصا ومعنى
معينا جزئيا او كليا وعين بازاء ذلك المعنى او بكل فرد مما يصدق عليه
فهو وضع شخصي وفهم هذا المعنى منه لا يتيسر الا للعالم بوضعه
وصحة استعماله بخصوصه في ذلك المعنى او فرد منه لا غير واذا
تصور الفاظا مخصوصة في ضمن امر كلي وحكم حكما كليا بان كل لفظ هو
مندرج تحته عنه للدلالة بنفسه على كذا فهو وضع نوعي ويترتب
عليه انفهام معاني غير محصورة تصور ربما الواضع على وجه الاجمال
بامر عام من الفاظ غير معدودة واستعمالها فيها حقيقة وذلك
مثل الجمع والمشتقات والمركبات وبالجملة ما يدل بالهيئة واوضح
من هذا التوضيح ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال
ولننبهك على قاعدة جليلة وهي ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت
منه قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة
بنفسه على معنى مخصوص يفهم بواسطة تعيينه له مثل الحكم
بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين
من مدلوله ما لم يلحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غير له نحو جا

ومسلمين

ومسلمين ومسلمات فهو لجميع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع
عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من
باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعيانها بل اكثر الحقائق
من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة
الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته
على المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن
ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا
التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى
المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها
ومثله مجاز لتجاوزه المعنى الاصلي فالوضع عند الاطلاق يراد به
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين
بازاء نوع اللفظ بعينه بالتعيين او بدرج في القاعدة الدالة على
التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز
ويشمل الشخصي والقسم الاول من النوعي اي ما هنا كلامه ولا يكون
خصوص الموضوع ولا خصوص الموضوع له في الوضع النوعي ملحوظا
للواضع على التفصيل ولا شئ من الموضوع فيه مشخصا ايضا بخلاف
الوضع الشخصي فلذلك سمي الاول نوعيا والثاني شخصيا تنبيه
اي هذا تنبيه وهو عبارة عن عنوان البحث يدل عليه الابحاث
السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم ينكر يعلم بادنى تأمل وقيل
هو عبارة عما يوجد النظر الى ما قبله يعلم منه وقيل هو اعلام ما في
بتفصيل ما علم اجمالا وقيل هو عبارة عن ابحاث آتية تتعلق بابحاث

سابقة وهذه كلها متقاربات معنى ومتناسبات مهنا ما هو من هذا
القبيل اي اللفظ الموضوع لمتشخصات بملاحظة امر عام لا يفيد
التشخص الا بقرينة والتعين عند اطلاق بحيث لا يحتمل
غيره الا بقرينة معينة دافعة لمزاحمة الغير ولما كان هذا
حكما بديهيا يجزم به العقل بعد تصور طرفيه عنونه بالتنبيه
لا بالتبيين لا يحتاج فيه الى دليل وقد اثبته به وقال لاستواء
نسبة الوضع اي وضع ذلك اللفظ الموضوع الى جميع المعاني
لانا نقول هذا تنبيه على من غفل عن تصور طرفيه على وجه يتوقف
به الحكم فان بعض البديهيات قد يحتاج الى تنبيه بالنسبة الى
بعض الاذهان اعلم ان تحقيق المرام من هذا الكلام ان الموضوع
بالوضع العام لخصوصيات المتشخصات وان لم يكن مشتركا
بينها اشتراكا لفظيا كالعين بين معانيها لان وضعه واحد
ولا بد في المشترك من تعدد الوضع لكنه في حكم المشترك في
تعدد المعنى والاحتياج الى القرينة لتعيين ما اريد به على ما يجي
فاعرفه التقسيم هو ضم قيود متباينة او متخالفة الى المفهوم
كلي ليحصل من انضمام كل قيد اليه قسم منه فالاول تقسيم حقيقي
يتباين فيه الاقسام والثاني غير حقيقي تتخالف فيه الاقسام
ويتصادق فيجب كون مورد القسمة مشتركا بين جميع اقسامه
وليس فيه حكم الا بحسب الصورة فلا يكون قضية في الحقيقة
واذا قصد به الحكم خرج عن حقيقة التقسيم وصار قضية
طبيعية على قياس ما عرف في المعرف واما التعريف اللفظي فالمقصود
بها التصديق دون التصور فهو خارج عن المعرف الحقيقي
واقسامه الاربعة وحقه ان يكون بالالفاظ المفردة مرادفة

فان

فان لم توجد ذكر مركب يقصد به تعيين المعنى الحاصل لا تفصيله فان قلت
فعلى ما ذكر في تعريف التقسيم يكون هو كالتعريف باعتبار المفهوم لا
باعتبار الذات قلت معنى قولهم ان التقسيم باعتبار الذات هو ان
الباعث عليه حصول الذوات التي هي الاقسام لا ان المقسم هو الذات
وقيل ان كل قسمة ترد على كل كلي فورودها بالحقيقة انما يكون لوروده
انقسامها بالحقيقة ان افراده بعضها كذا والبعض الاخر كذا
فكان القسمة في الحقيقة عبارة عن قسمة الكل الى اجزائه التي هي
تجزئته وتحليله اليها دون الكلي الى جزئياته فتامل واعلم ان الحصر
العقلي الدائر بين النفي والاثبات لا يمكن في التقسيم للاشتراك اللفظي
لانه موقوف على الوضع والعلم به ويختلف باختلاف اللغات فالحصر
فيه يكون استقرائيا بخلاف القسمة العقلية فانها لا تتوقف على وضع
والعلم به ولذلك لا يختلف باختلاف اللغات فالحصر فيه يكون مستويا
المتفاوتة فيمكن فيها الحصر العقلي المذكور فالاشتراك المعنوي واجب
في القسمة العقلية قال المحقق الشريف في حواشي شرح مختصر الاصول
الحصر اما عقلي وهو دائر بين النفي والاثبات يجزم العقل بمجرد ملاحظة
مفهومه بالانحصار واما استقرائي لا يكون كذلك فيستند انحصاره الى
التتبع والاستقراء سواء كان في الجزئيات كانحصار الدلالة اللفظية في
الثلاث او في الاجزاء كانحصار المركب في اجزائه من العناصر والقسمة
ان كانت عقلية فهي بديهية لا تحتاج الى دليل وان كانت استقرائية
فدليلها انه لو كان هنا قسم اخر لوجدناه بالتتبع لكن التالي باطل
فالمقدم مثله والملازمة ظنية اللفظ الموضوع هو لو لم يكن اما كلي
يمكن فرض صدقه على كثيرين بمجرد حصوله في العقل او متشخص اي
اللفظ الموضوع لا يمكن فرض صدقه على كثيرين بمجرد حصوله في العقل

والاول اي اللفظ الموضوع لمعنى كلي مدلوله اما ذات اي غير
حدث مشتق بدليل مقابله وهو اسم الجنس او حدث اي
قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي ولم يصدر كالطول والقصر
والمراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له وهو ان يصح اشتقاق اسم
محمول عليه كالضارب والماشي ونحوهما ولا يصح تفسيرهما بالتبعية
في التحيز لانه ينتقض بصفات الله تعالى وصفات المجردات وهو
المصدر وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس مع ان اسم الجنس
في متعارف القوم اعم من المصدر ليبني عليه بيان معنى المشتق ومعنى
الفعل فكانه قال المدلول الكلي اما ذات وحده واما حدث وحده
واما مركب منهما واعتبار التركيب بينهما من غير نسبة غير معتبر
فانحصر فيما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فعبر عنه بقوله
او نسبة بينهما اي بين الذات والحدث ظاهر منه بدلالته على ان
الطرفين داخلان في مفهوم الفعل كما في المشتقات وليس كذلك
لما ستذكره ان شاء الله تعالى وذلك اي النسبة وتذكير الاشارة
اليها باعتبار الخبر او بتاويل المذكور او لان التانيث غير مرتب
على المذكور بزيادة حرف التانيث على صيغة التذكير او بصيغة
غير صيغة التذكير ولجواز ان يكون الاشارة الى المركب مع
لفظ النسبة ويقدر في قوله اما ان يعتبر نسبة اي نسبة
المركب من طرف الذات اي يوخذ غير الحدث من حيث
انه نسب اليه الحدث نسبة تقييدية على وجه من الوجوه
المعتبرة في معاني الاسماء المشتقة كما نبينه كما ينبغي بعيد
هذا ان شاء الله تعالى وهو المشتق اذا اردت تفصيل المرام
لديك فاستمع لما يتلى عليك وهو ان غير الحدث من حيث

نسب

نسب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا ما وهو الصفة وهي من حيث قيام
الحدث به على وجه الحدوث وهو اسم الفاعل وعلى وجه الثبوت
وهو الصفة المشبهة ومن حيث وقوعه عليه وهو اسم المفعول
ومن حيث انه موصوف به زيادة على غيره وهو اسم التفضيل واما
ان يكون متعينا باعتبار ما فان اعتبر كونه زمانا للحدث فهو
اسم الزمان وكونه مكانا له فهو اسم المكان وكونه الة لحصوله
فهو اسم الالة وانما قلنا ان غير الحدث المعتبر في هذه الثلاثة
متعين باعتبار ما دون الصفات لان معنى مقام مثلا مكان فيه
القيام لا ذات ما او شيء ما بخلاف القائم فان معناه ذات ما له
القيام فاعرفه ولا تكن من الغافلين او من طرف الحدث اي
يوخذ الحدث من حيث انه منسوب الى غيره نسبة تامة خبرية
او انشائية وهو الفعل الثاني اي اللفظ الموضوع لمشخص
فالوضع اي وضع ذلك اللفظ لذلك المشخص اما كلي عام
او مشخص خاص قد سمعت معناهما والثاني اي اللفظ
الموضوع لمشخص وضعا خاصا علم شخصي سواء كان ذلك
المشخص الموضوع شخصا واحدا حقيقيا او واحدا اعتباريا
حتى لو سمي انسان او جماعة بصفة الاجتماع باسم يكون
ذلك الاسم علما شخصيا نحو ابانين وعمايتين فان كلا منهما
بهذه الهيئة علم الجبلين ولا يقال لواحد منهما ابان وعماية
لانهما جعلا لشيء واحد مشخص والاول اي اللفظ الموضوع
لمشخص وضعا عاما قدمه على قسيمه في التقسيم اظهارا
للاهتمام بما هو المقصود الاصلي لان اقسامه هي التي
قصد بيانها بالاصالة في هذه الرسالة كما ذكرنا واخر عنه

في البيان تفريغًا للخاطر عن بيان الفعل بنوجه الى بيان المقصود بالكل
مدلوله اما معنى حاصل في غيره لا في نفسه كما سبق ويجي ليعم
بتعيين ذلك المدلول بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف
فانه موضوع باعتبار امر عام ملاحظ مشترك بين معان متعدده
متشخصة على وجه يكون تلك المعاني ملحوظة به اجمالا فان معنى
من مثلا ليس مطلق الابتدا بل معناه ابتدا خاص متعلق بشي
معين فلا يفهم معناه الا اذا انتقل في ذلك الشيء المعين الا ترى
انك اذا قلت سرت من البصرة الى الكوفة فان الابتدا الخاص الحاصل
بين السير والبصرة لا يتعقل ولا يتميز الا بذكرهما لكنه ليس موضوعا
للابتدات المخصوصة الا وضعا عاما فلا يلزم كونه مشتركا مع كون
معانيه متعددة وذلك لكون وضعه لتلك المعاني واحدا ولا بد
في المشترك من تعدد الوضع اذا عرفت هذا عرفت ان معنى من الة
لملاحظة معنى الغير ومراة لتعرف حاله فلا يكون بهذا الاعتبار
ملحوظا ومقصودا بالذات فلا يصلح لان يكون محكوما فضلا
عن ان يكون محكوما عليه وقس على ذلك ساير الحروف وكذلك
الافعال التامة بالنظر الى النسب المخصوصة الداخلة في مفهو[مها]
موضوعة وضعا عاما وهذا بالنسبة الى المقام نوع ولا بد
لتنقيح المرام من توضيح وهو ان ضرب مثلا مشتمل على معنى مستقل
بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو نسبة ذلك
الحدث الى فاعل معين نسبة تامة ملحوظة من حيث انها حالة
بين طرفيها والة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر فكما ان لفظة
من موضوعة وضعا عاما لكل ابتدا خاص كذلك لفظة ضرب موضوعة
وضعا عاما لكل نسبة لحدث الذي دلت عليه الى فاعل معين خارج

عن

عن مفهومها الخاص فكون الفعل مسندا وخبرا باعتبار ذلك الحدث
واما ذكر فاعله فليتحصل تلك النسبة واما باعتبار رجوع معناه
فلا يصلح للحكم عليه ولا به وعلى هذا بلغ الافعال فاحفظ في مخزن
البال او معنى لا يحصل في غيره بل حاصل في نفسه واعلم انه
لما شارك اسم الاشارة والحرف والضمير والموصول في كونها موضوعة مخصوصة
باوضاع عامة لمعان خاصة وقد خرج الحرف من بينها بكون معناه
حاصلا في غيره اشار الى الفرق بين الثلاثة الباقية بالفا التعقيبية
فقال فالقرينة المعينة للمراد من بين المعاني المتشخصة الموضوع
لها لذلك اللفظ ان كانت في الخطاب فالضمير اي فذلك اللفظ
الضمير فان معين المراد ومميزه من غيره من ضميري المتكلم والمخاطب
ليس الا الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر فعلى هذا ينبغي
ان يقول ان كانت الخطاب لكن اراد بالخطاب المعنى المصدري
اي المخاطبة او التخاطب فيشمل الضميرين المذكورين وكانه
جعل الخطاب ظرفا للقرينة للمبالغة ولا يبعد ان يكون كلمة في
هنا بمعنى اللام واما قرينة ضمير الغايب فذكر المرجع السابق على
احد الانواع المعتبرة المذكورة في النحو وان كانت في غيره فاما
حسية وهو اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار اليه من
المحسوسات المشاهدة واستعماله فيما ليس منها من المشخص
الغايب والمعنى الكلي او الجزي فعلى سبيل المجاز بجعل الاشارة
العقلية كالحسية وتنزيل المعقول منزلة المحسوس واليه اشار
المحقق الشريف في حواشي شرح المطالع حيث قال والاشارة الى الجنس
مبنية على جعله بمنزلة الجزي المحسوس المشاهد او عقلية
وهو الموصول فانه يومي الى المراد بنسبة مضمون جملة محققة

او مقدرة معلوم انتسابها اليه ومعهود بين المخاطب والمخاطب
وهذا معنى قولهم حق الجملة الواقعة صلة ان تكون خبرية معلومة
للمخاطب لانها جزء الموصول والموصول مع صلته وصف للاسم
المتقدم فالصلة كالوصف وشرط الوصف ان يكون معلوما للمخاطب
وكونها خبرية لان غير الخبرية غير موضحة والصلة يجب كونها
موضحة قال بعض الافاضل لكنها انما توجب التعيين بانضمام
امر خارجي كانحصار مضمون الصلة في المراد بالموصول وعلم
السامع به وقال المحقق الشريف ان الموصول وان كان موضوعا
وضعا عاما لمشخصات مخصوصة لكن المخاطب لا يفهم من
الموصول شخصا معينا من حيث المانع من الشركة بل يفهم ما لا يمنع
الشركة فيه وان عرف انحصاره في شخص واحد معين فهو كذلك لمن
سمع انه جا واحد من بغداد النبي جا من بغداد رجل عالم فبهذا الاعتبار
عده كليا مع جعله من اقسام المشخص واما الضمير واسم الاشارة
اذا كانا باقيين على وضعهما فانه يفهم المخاطب منهما ما يمنع تصوره
من الشركة قال بعض شراح الرسالة وبذلك التحقيق المفهوم من هذا
التقسيم يندفع ما يورد من ان لفظة من مثلا لو كانت موضوعة
لواحد من الابتدات المخصوصة لكانت في غيره مجازا وان كانت موضوعة
لكل منها لزم كونها مشتركة بين معان غير محصورة موضوعة اوضاعا
متعددة وان كانت موضوعة لمعنى كلي هو الابتدا كما [illegible] جماعة لزم كونها
مجازا لا حقيقة فيها اذ لا تستعمل في الابتدا المطلق اصلا ثم قال وقسمة
اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الى الاقسام الاربعة غير حاصرة
والذي يخطر بالبال ان اسما الحروف المباني كالالف والبا من هذا القبيل لما
سبق منا لا الايراد المندفع بالتحقيق المشتمل عليه التقسيم وقد

عرضت

عرضت ذلك الايراد على كثير من فضلا العصر وما رايت احدا شرع في حله ويمكن
ان يدعى ان اسما الكتب ايضا كذلك لبعد القول بان مسماها الاجناس اذ الظاهر
تجويز حين اطلاقها على المشخصات ولا يخطر ببال احد وان احتمل استفادة
التعيين بدون استعمال اللفظ فيه والحق ان هذا ذلك على ما هو مجرى امثال الفرق
من عدم اثباتهم في امثال هذه اللفظات مفهوما كليا وجزئيا بل لا يخطر ببالهم
الا الامر المشخص انتهى كلامه واجيب بانه لا يخفى ان كل واحد من الحروف المباني
التسعة والعشرين المشهورة له وحدة خصوصية لا يتغير بتغير المتلفظين
ثم انه باختلاف المتلفظين يتعدد كل منها ضرورة ان الاعراض تتشخص
بمحالها فتتعدد بتعدد المحال فالبا مثلا اما موضوعة لذلك الحرف المخصوص
سوا تلفظ به زيد او عمرو او غيرهما او لكل واحد من الاشخاص القائمة بمحال
متعددة والاول هو الصواب اذ لو كانت موضوعة لكل من تلك الاشخاص
لوجب ان لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
على ما عرفت وليس كذلك فانا اذا قلنا البا حرف شفوي لا نريد به
واحدا بخصوصه من تلك الاشخاص بل ذلك الحرف المخصوص وكذلك
اذا قلنا البا في اضرب ساكنة وكذا في جميع القضايا المستعملة في العربية التي
يحكم فيها على واحد من الحروف المباني يراد باسمائها هذه الحروف المخصوصة
مطلقا وكذا الحال في قول الحكما الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة متولدة
من اشباع ما قبلها حروف مصوتة والتاء والطاء والدال الصامتة [illegible] وبالجملة
هذه الاسما عند الاطلاق تستعمل في هذه الحروف المخصوصة مطلقا سوا
تلفظ بها زيد او عمرو او غيرهما وهي المتبادر منها فيكون موضوعة ولا يلزم
كونها مجازا لا حقيقة لها بل هي في الاغلب حقائق وان اتفق في كلام احد
استعمالها في واحد مشخص بخصوصه كان ذلك مجازا كسائر اسما الاجناس
[illegible] لما ذكرنا ايراد كل قبل هذه الاسما كما وقع في الحرف كل واو متحركة

اي لفظ كان

ماقبلها مفتوحة تقلب الفا وكذا اسما الكتب انما هي اسما المؤلفات مخصوصة لا تختلف
باختلاف المحال الا ترى انك اذا قلت نعم الكتاب مفتاح العلوم فهم تريد به الا ذلك
المؤلف المخصوص سوا قراه زيد او عمرو او غيرهما ولا يتبادر منه الا ذلك وكذا
اسما سائر الكتب كلما اطلقت يتبادر منها الى الذهن المؤلفات المخصوصة التي
لا تتبدل ولا تختلف باختلاف المحال لا الاشخاص القايمة بمحال متعددة
الى هنا كلامه اقول ما حققنا الجواب والله اعلم بالصدق والصواب مما ذكره
العلامة التفتازاني في التلويح من ان الحق ان القران عبارة عن هذا المؤلف
المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين للقطع بان ما يقرأ كل احد منا
هو القران المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بلسان جبريل عليه السلام ولو كان
عبارة عن ذلك الشخص القايم بلسان جبريل عليه السلام لكان مماثلا له لا عينه ضرورة
ان الاعراض تتشخص بمحالها فتتعدد بتعدد المحال وكذا الكلام في كل كتاب
او شعر ينتسب الى احد فانه اسم لذلك المؤلف المخصوص سوا قراه
زيد او عمرو او غيرهما الخاتمة مبتدا تشتمل خبره على اثنى عشر
عدد تنبيهات اشتمال الكل على اجزايه واسنعها لها منا لان الامور
المذكورة فيها تستفاد مما سبق التنبيه الاول هو ان الثلاثة
اي الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة بكسر الراء في ان مدلولها
ليست معاني في غيرها كالحروف بل في انفسها مستقلة بالمفهومية
ملحوظة بالذات صالحة لان يحكم عليها او بها بخلاف مدلولات الحروف
فانها لا تستقل بالمفهومية اذ هي معان نسبية مخصوصة بكونها الة لملاحظة
معان اخر وتعرف احوالها وضعا عاما كما عرفت وان كانت تلك المعاني تحتاج
وتتوقف من حيث انها مرادة بها الى الغير وهو القرينة المعينة على نهج
الاسماء المشتركة لفظا وان لم تكن منها كما هو في اي هذه الثلاثة اسما
ممتازة عن الحروف بعد اشتراكها في كونها موضوعة لمشخصات وضعا عاما

كذلك

كذلك التنبيه الثاني الاشارة العقلية كما في الصلة لا تفيد
التشخص عند المخاطب فان تقييد الكلي الذي هو مضمون الموصول
بالكلي الذي هو مضمون صلته لا يفيد الجزئية وفي كون الموصول
كليا بحث لما ستذكره عن قريب ان شاء الله تعالى قال بعض
الافاضل اما كون القيد كليا فظاهر واما كلية المقيد فلما ان القائم
بالوضع لا يفهم من الموصول وحده الا الامر الذي هو الة الملاحظة
المشخصات وقد يقيد ذلك المفهوم في ذهنه بمضمون الصلة الذي هو
كلي ايضا فلا يفهم السامع منه بمجرد ذلك مشخصا وان صح فهم المشخص
بانضمام امر خارج وهو اختصاص انتساب مضمون الصلة فيه وعلم
السامع به لكن الى هنا كلامه وفيه ان عدم فهم السامع مع ان كون
الموصول جزئيا لا يخرجه عن كونه جزئيا اذ لم يكن للمرء عين صحيحة
فلا عزو ان يرتاب والصبح مسفر وان بين هذا وبين ما قرره المحقق
الشريف نوع مخالفة يمكن دفعها بادنى تامل فتامل بخلاف قرينة الخطاب
للضمير وقرينة الحس لاسم الاشارة فانهما تفيدان التشخص
فلذلك كانا اي الضمير واسم الاشارة جزئيين وههنا اي الموصول
كليا وفيه ان الموضوع له للموصول والذي يستعمل هو فيه مشخص
فكيف يكون كليا على ان قرينة الموصول ليست مجرد الصلة بل هي
مع انضمام امر خارج اليها على ما سبق فعدم مفهومية المشخص بمجرد
الصلة لا يوجب كلية للموصول اذ هو معهما كصاحبيه مع قرينتهما
بالعرف لكنا اذا لو اعطينا نفس فيما ذكره المص لان تقييد الكلي
بالكلي لا يفيد الجزئية لذلك في انه مبين ان يرتفع عمومهما وتخصصا
بنوع واحد فلم لا يكون تقييد الكلي بالكلي في بعض الصور المراتب
مود بلا امتناع فرض الاشتراك اذ ربما كان مع الاجتماع

ما لا يكون مع الانفراد كقوة الحبل المولف من الشعرات التنبيه
الثالث انك علمت من هذا الذى سبق فى التقسيم الفرق بين العلم
والمضمر وهو خصوص الوضع والموضوع له والموضوع فى العلم مع وحدة
الموضوع له وعموم الوضع وتعدد الموضوع له الخاص فى المضمر وعلمت
ايضا فساد تقسيم الجزئى اليهما اى الى المضمر والموصول دون اسم
الاشارة ظرف مستقر وقع حالا من الضمير المجرور او من الجزئى اى
متجاوزين او متجاوزا اياه فى شمول التقسيم حيث لم يشمله وفيه
رد على من جعل الضمير من الجزئى الحقيقى دون اسم الاشارة اى
الصواب بعكسه تماما منه ظنا منه مقول له للتقسيم بعد التقييد بالحاضر
كان تعلق الفساد به بعد ذلك القيد اى بناء على ان ذلك اى اسم الاشارة
انما يتعين مدلوله ويتشخص بقرينة الاشارة لا بالوضع الذى هو
مناط الجزئية ومدلول الضمير يتعين ويتشخص بالوضع وجه
الفساد ان التعين فيه ايضا بالوضع كما مر التنبيه الرابع تبين لك
من هذا الذى ذكر فى التقسيم ان معنى قول النحاة الحرف
ما يدل على معنى فى غيره انه اى معناه لا يستقل بالمفهومية
بل يتحصل بمتعلقه لكونه آلة لملاحظته فيتعقل بتعقله وهو
معنى عدم استقلاله بالمفهومية بخلاف الاسم فان تمام معناه
مستقل بالمفهومية ولا يرد الاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو واولو
واولات وفوق لان ذكر متعلقها لتحصيل الغاية وذكر متعلق الحرف
لاتمام الدلالة وسنذكر تتمة هذا البحث فى موضعه وبخلاف الفعل
فان بعض معناه مستقل بالمفهومية فكل واحد منهما يدل على معنى
فى نفسه فقيل لا يخفى ان تعريف الحرف بما يدل على معنى فى غيره يتناول
الفعل بظاهره ويمكن ان يقال ان الحرف يحتاج الى الغير اعنى متعلقه

لتحصيل

لتحصيل معناه والفعل لتحصيل جزء معناه فافترقا التنبيه
الخامس انك عرفت من الفرق الذى يستفاد من التقسيم
بين الفعل والمشتق ان ضاربا مثلا لا يرد على حد الفعل
فانه اى الفعل ما موصولة او موصوفة اى اللفظ او لفظ دل بصيغته
وضعا على حدث ونسبة تامة وفى بعض النسخ ونسبته فضميره
عايد الى الحدث اى ونسبته التامة الى موضوع ما اى فاعل وعلى
زمانها اى زمان تلك النسبة من احد الازمنة الثلاثة او الزمانين
على قول من قال الفعل ليس الا ماضيا او مستقبلا والحال غير متصور
لان ما مضى يسمى ماضيا وما لم يمض يسمى مستقبلا وليس بين
المضى وعدمه درجة حتى تسمى حالا انتهى قوله فالمضارع عند من اختصار
الفعل يستلزم اختصار الزمان ايضا الان دلالته على الزمان لم
تذكر فى التقسيم لان شهرته اغنت عن ذكره او ذكر المدلول بل اذا
لا ذاك تدبر تدبر وضارب ليس كذلك لانه انما يدل على ذات مبهمة
من حيث نسب اليه الحدث نسبة تقييدية كما مر ويحتمل ان يرجع
الضمير الى ضارب وتكون ما نافية اى فان ضاربا غير دال على حدث
ونسبة الى موضوع ما وعلى زمانها التنبيه السادس ومنه اى
مما ذكر فى التقسيم من ان اسم الجنس لفظ موضوع لمعنى كلى بلا اعتبار
تعين يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس
كاسامة مثلا وضع لمعين من حيث انه معين بجوهره واسمه
وضع لغير معين اى لمعنى يعتبر فيه ثمرها التعين وهو اى
التعين مقتضاه فى اسم الجنس الحاصل من اللام على مذهب سيبويه
حاصل هذا الكلام على طرز التحقيق والمرام ان كل واحد منهما موضوع
لحقيقة متحدة فى الذهن الا ان علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك

الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كالاعلام الشخصية الدالة بجواهرها
على كون الاشخاص معلومة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره
بل بالالة هذا اذا اردت زيادة الفوايد وحيازة ضوابط القواعد لجثو
بين يدي وجه شرك شركة الى مستمعا لما اتلو عليك من غرر الخرايد مستحفظا
لما اعلقك عليه اذ بينك من درر الفوايد هو ان الاسم لا بد ان يدل على معنى فان
دل على معنى غير متعين عند السامع وضعه فنكرة وان دل عليه على وجه
التعيين فمعرفة ومعنى التعريف مطلقا هو الاشارة الى مدلول اللفظ المعهود
الحاضر في الذهن فان كانت تلك الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره
في الذهن بواسطة جوهر اللفظ فعلم شخصي ان كان ذلك المعهود الحاضر
جنسا وماهية كاسامة وشخصي ان كان فردا كزيد او اكثر كابانين وان لم يكن
بواسطته فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى ذلك كالاشارة في اسم الاشارة
وقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضمير والنسبة المعلومة من الجملة
الخبرية في الموصول والمضاف الى المعارف واللام والنداء في المعرفات بهما
ومعنى التعريف واحد والاقسام خمسة بحسب تفاوت المشتقات وسمي
كل واحد منها باسم مخصوص مناسب فتامل التنبيه السابع قد عرفت
من التقسيم ان الموصول عكس الحرف فان الحرف لفظ يدل على معنى حاصل
في الغير وهو متعلقه وتحصله اي تحصل ذلك المعنى وتعقله بما
اي بذلك الغير الذي هو اي معنى الحرف معنى فيه وان الموصول مبهم
معناه يتعين ذلك المبهم من حيث انه مراد به بمعنى فيه وهو مفهوم
الصلة وظاهر هذا الكلام يدل على ان معنى الحرف حاصل في متعلقه
قايم به كما ان معنى الموصول محل لمضمون جملة الصلة وهو حاصل فيه
وهو فاسد لانتقاضه بهمزة الاستفهام لان الاستفهام قايم بالمتكلم
حقيقة وفي كون معناها هو النسب بحث ايضا فتامل التنبيه الثامن

قد عرفت منه ان الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى
باعتبار كونه اي ذلك المعنى ثابتا للغير والة لملاحظته ومراة لتعرف
حاله اذ قد سبق ان الفعل يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث
وعلى غير مستقل بها وهو نسبة ذلك الحدث الى فاعله نسبة تامة ملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها والة لتعرف حالهما وكذلك الحرف يدل على
النسبة المخصوصة الملحوظة من حيث كونها حالة بين طرفيها والة
لتعرف حالهما والى هذا المعنى المشترك فيه فيما بينهما اشار بقوله ومن
هذه الجهة لا يثبت له الغير بل لا يثبت هو ايضا له اذ لا بد في كل واحد
منهما ان يكون ملحوظا بالذات ومقصودا بالمفهومية واما كون الفعل
خبرا فباعتبار جزء معناه المستقل كما سمعت وستسمع فامتنع الخبر
عنهما اي عن معنيهما معبرا عنهما بلفظهما ولا امتناع في الخبر عن
لفظهما سواء عبر عنهما بمجرد لفظهما نحو ضرب فعل ماض او ثلاثي سالم
او لا يخبر عن معناه ومن حرف جر او ثنائي ولا يخبر عن معناه او
بضميمة نحو لفظ ضرب كذا او لفظ من كذا او بلفظ الاسم نحو الفعل
ما دل على معنى الخ والحرف ما لا يدل الخ او الفعل والحرف يشتركان
في انهما الخ ولا امتناع في الاخبار ايضا والى هذا التحقيق اشار المحقق
الشريف في حواشي شرح الرسالة الشمسية حيث قال الايضاح للمقال
وان شيت ايضاح هذه المعاني عندك فعبر عن معنى من بلفظه
ثم انظر هل تقدر ان تحكم عليه او به ولا اظنك ان تكون في مرية من ذلك
وكذا عبر عن معنى ضرب بلفظه ثم تامل فيه فانك تجد انك جعلت الضرب
مسندا الى شيء وربما صرحت به او اومات اليه واما مجموع الضرب
والنسبة المعتبرة بينه وبين غيره فانما لا يصح يحكم ما عليه ولا به
التنبيه التاسع قد عرفت منه ان الفعل بعض مفهومه وهو الحدث

حال كونه مفهوما منه **كلي** لا يمتنع صدقه في العقل على كثيرين ولذلك
قد يتحقق ذلك المفهوم **في ذوات متعددة فيجاز** منه الفاء فصيحة
من قبيل قوله فالوا لخراسان اقصى ما يراد منا ثم القفول فقد جينا خراسانا
نسبته اي نسبة ذلك المفهوم **الى خاص منها** اي من تلك الذوات **فيخبر**
به اي باعتبار ذلك وهو الحدث والا فباعتبار مجموع معناه لا يخبر به
كما لا يخبر عنه فان قلت لماذا جعل النسبة التامة مضمومة الى المنسوب
وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة
بينهما ولا اختصاص له باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة
قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة
بالابن الاترى انك تقول انتسب القيام الى زيد ولا تقول انتسب زيد الى القيام
وتقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه واذا انبثت الصفة من
المتعدي قلت القيام منسوب وزيد منسوب اليه كل ذلك يرشدك الى
ما ذكرناه فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبته الى فاعل كذلك
اسم الفاعل مثلا يدل على هيئة حدث ونسبة تامة الى ذات فلم صح كون
اسم الفاعل مسندا اليه دون الفعل قلت لان المعتبر في اسم الفاعل
ذات ما من حيث ينسب اليه الحدث فالذات مبهمة ملحوظة بالذات وكذلك
الحدث واما النسبة فهي ملحوظة لا بالذات الا انها تقييد به غير مقصودة
اصلية من العبارة تقيدت بها الذات المبهمة وصار المجموع كشيء واحد
فجاز ان يلاحظ فيه تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها
وتارة جانب الوصف اي الحدث اصالة فيجعل محكوما به واما النسبة
التي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها
والمعتبر في الفعل نسبة تامة يقتضي انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم
ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا

يتصور

14

يتصور ان يجري في الفعل ما جرى في اسم الفاعل بل يتعين لوقوعه
مسندا باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث فاعلم ذلك **دون الحرف**
اذ **تحصل مدلوله** الوضعي في الذهن والخارج **انما هو** اي ذلك التحصل
بما يحصل مدلوله لما سبق ان تحصل مدلوله بالغير الذي ان معنى الحرف
معنى فيه **فلا يعقل** ولا يتصور ثبوته **لغيره** فلا يتصور كونه خبرا عن
غيره **التنبيه العاشر في ضمير الغائب وفي كليته نظر تامل** لما سبق
ان الضمير مطلقا موضوع لمشخصات وضعا عاما فمن زعم كليته نظرا
الى كونه مقولا على كثيرين فقد سهى وانما يكون كليا لو كان مقولا على كثيرين
بمعنى واحد والضمير ليس كذلك كذا في شرح المطول وفي بعض النسخ في
كليته وفي جزئيته نظر فاطلاق التنبيه باعتبار بعض ما ذكر قال المحقق
الشريف اي اذا كان المرجع اليه مشخصا فلا بحث في جزئيته واما اذا
كان كليا عاما ففي كليته وجزئيته نظر وقيل المراد ان في كليته مطلقا
وجزئيته كذلك نظرا بل الحق انه كلي ان كان راجعا الى الكلي وجزئي ان كان
راجعا الى الجزئي والمص عد الضمير على الاطلاق من قبيل الموضوع للمشخصات
نظرا الى ان ائمة اللغة عدوا الضمير مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية
بناء على تعريفهم للمعرفة بما وضع لشيء بعينه بعد جعل اللام للعهد ثم
اشار الى ما هو الحق عنده بالتامل في كليته وجزئيته انتهى المنقول وليس المراد
من شيء بعينه التعين الشخصي والا لخرج كثير من المعارف كالمعرف
بلام الجنس والعهد اذا كان المعهود منكرا وذلك بين ولا بد فيه ومكشوف
لا يمتنع **التنبيه الحادي عشر** لما كان الاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو
واولو واولات وقيد وقيس وقاب واي وبعض وكل وفوق وتحت وامام
وقدام وخلف ووراء مشاركة للحروف في التزام ذكر المتعلق واقتضاء به نبه
على تفرقة بينهما بعد سبق اشارة اليها فقال **ذو وفوق مفهومها كلي**

يمكن فرض صدقهما على كثيرين بمجرد تصورهما لانهما بمعنى صاحب
وعلو بضم العين وكسرها وان كانا لا يستعملان الا في الجزئين
الاضافيين لعروض الاضافة فلا يكونا جزئيين حقيقيين
لان كل واحد منهما وضع لمعنى كلي وذلك الخطا مردود فقد فيه منهما
يستعملان في مفهوميهما الكلي والخصوص انما يفهم من هيئة التركيب
الاضافي كان الحيوان في قولنا حيوان ناطق مستعمل في معناه الكلي
والتقييد بالناطق يفهم من هيئة المركب الوصفي وقس الباقي
عليهما ولم يقل المص نحو ذو ونحوه ليشملها لبوا فيه صريحا اكتفا
بالاشتهار **التنبيه الثاني عشر لا يريبك** اي لا يوقعك
في ريبة تقول رابني الشيء اذا احصل منك الريبة
وهي قلق النفس واضطرابها سمي بها الشك لانه يقلق

[illegible]

تقلق النفس ويزيل الطمانينة وفي الحديث دع ما يريبك
الى ما لا يريبك فان الشك ريبة والصدق طمانينة
تعاور الالفاظ اي تناوبها وتعاقب **بعضها مكان بعض**
فاستعمال لفظ الكلي مكان لفظ الجزئي لا يريبك انه جزئي
واطلاق لفظ الجزئي على الاسما المذكورة لا يشكك انها حروف
وذكر العلم موضع الضمير لا يوهمك انه ضمير وكذا اطلاق كل من
هذه الامور مكان الاخر فيما يصح ويصلح فاذا اطلعت على
هذه الاطلاقات تامل ودع ما يريبك **اذ المعتبر** في الكلية
والجزئية والعلمية والاشارة والموصولية والمضمرية
والحرفية **الوضع** على الوجوه المعتبرة في اصطلاح ارباب العربية
وقد عرفت معنى الوضع عموما وخصوصا سيما في الالفاظ المذكورة
والاقسام المزبورة وليكن هذا اخر شرحنا في هذه الرسالة
بعثنا الله تحت لوا حضرة الرسالة مع الال والعترة والاصحاب يوم القيمة
ومن استفاد منه وافاد الطالبين بعد المطالعة والحمد لله رب العالمين

حاشية ابو البقا
على شرح رسالة
الوضع للقوشجي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم
الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
من بعده وبعد فهذه حواش منسوبة الى العلامة ابي البقا
الاحمدي على شرح العلامة على السمرقندي على رسالة الوضع العضد
افاض الله عليهما سجال رحمته الابدية امين الحمد لله الذي
خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام ومبانيه اي ميزه عن غيره
بها على ان الباء داخلة الخصوص على طريقة قول ابن الحاجب
في بحث المنادى وبه واختص المنادى وب بوا والمباني جمع مبنى والمراد
بها الكلمات التي بني الكلام عليها وجعل الحروف اصول
كلماته وتعانيه في جعل الحروف ظروف معاني الكلام نظر يعرف
بالتامل والصلاة والسلام على المشتق من مصدر العقل
والحكم المشتق المخرج الجامع محاسن الافعال ومكارم الشيم
اضافة المحاسن الى الافعال والمكارم الى الشيم من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف الموصول بالفاظه انواع السعادة
والهدى المضمر في اشاراته اصناف الحكمة والتقى محمد
المذكور اسمه في التوراة والانجيل وعلى آله مظهر الحق
ومبطل الاباطيل معنى ابطال الاباطيل اظهار بطلانها كما ان
معنى اظهار الحق اظهار حقيته ما ظهر النجم في العلم
وما اشتهر النجم في العلم النجم في الفقرة الاولى النبات الذي
لا ساق له اي يظهر من الارض لا ساق له والعلم الجبل والنجم في
الفقرة الثانية علم كوكب مخصوص والعلم فيها اللفظ الدال على

شخص بعينه بوضع واحد وفي ذكر لفظ الاوضاع والحروف
والمشتق والمصدر والافعال والموصول والمضمر والاشارات
والعلم براعة استهلال وبعد فلما شاع الى قوله
عليه الفاضي فلما اما لكون المقام مظنة اما لان لفظة بعد
كثيرا ما يوتى بلفظة اما قبلها في الخطب واما تقديره في نظم
الكلام وفي قوله التي افادها بعد اشارة الى وجه تسميتها

بالعمدية

العضد
بالعضدية العضد الى توصيف الكلام ~~والكلام~~ والعليون ما
بينه الله تعالى بقوله كلا ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك
ما عليون كتاب مرقوم يشهده المقربون قال في الكشاف سمي
بذلك اما لانه سبب الارتفاع الى اعلى الدرجات في الجنة واما
لانه مرفوع الى السماء السابعة حيث يسكن الكروبيون تكريما له
وتعظيما وفي بعض شروح المصابيح في قوله صلى الله عليه
وسلم ان اهل الجنة ليتراءون اهل عليين الحديث اي الذين في
اعلى الامكنة قال مجاهد عليون السماء السابعة وقال قتادة
قائمة العرش اليمنى انتهى وكانت مشتملة الى قوله الاختصار
اشتمال الرسالة على المسائل من قبيل اشتمال الظرف على
المظروف لا الالفاظ قوالب المعاني ولان الاشكال دوال على
الالفاظ وهي الدوال على المعاني والتحقيق بيان حقيقة الشيء
على الوجه الحق اي المطابق الواقع وقال التفتازاني في شرحه
للمفتاح التحقيق رجع الشيء الى محض التحقيق والثبوت
في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المساهلة والاخذ
بالظاهر وما يشبه الحقيقة وليس محض الحقيقة والمراد
بالايجاز في قوله مع غاية الايجاز الغير المخل وكذا الاختصار
لم يكن لها بد من شرح لا يضاهي لا ايجاز الى اخر ما قال
في قوله لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الخ اقتباس لطيف اي لانه
لا يترك نكتة لا صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والمرام المقصد
من رام يروم اي قصد والخرائد جمع خريدة وهي المراة
الحسنة المستترة واللثام ما على الفم من النقاب شبه المسائل
في اختفائها وعدم ظهورها مع كثرة الرغبات الى ظهورها
بالمراة المخباة على وجه الاستعارة بالكناية واثبت لها الوجوه
تخييلا ورشحه باللثام مع جمود القريحة الى اخر
الديباجة القريحة الطبيعة وجمودها كناية عن عدم ذهابها
وتماديها الى كل مذهب والكلال الجارحة وهو كناية عن كون

الطبيعة مشوشة من صروف الزمان وحوادثه وتحقق مفعول
له لا لاردت والقهرمان بالفارسية كارفرما اي الوكيل الخازن
الحافظ القايم بامور الرجل كذا في شرح المشكاة التيجان جمع التاج
والعمامة الراس وباهت اي تفاخرت والحلل جمع الحلة والفوز
النجاة والظفر بالخير والمراد ههنا الثاني والحكمة علم باحث
عن احوال الموجودات الخارجية علي ما هي عليه في نفس الامر
بقدر الطاقة البشرية فان كانت باحثة عن احوال ما يوجد
لا بقدرتنا واختيارنا كالسما والارض فهو الحكمة النظرية وان
كانت باحثة عن احوال ما يوجد بقدرتنا واختيارنا كالاعمال
الصادرة منا مثل الصلاة والسلام فهي الحكمة العملية
والحوز الجمع والفيض يطلق علي فعل فاعل يفعل دايما لا
لعوض ولا لغرض هذا في الاصطلاح وفي اللغة يقال فاض
الما اذا انصب عن امتلا كذا في المغرب والفياض صفة جرت
علي غير من هي له والمعني فياض سجال نواله اي منصب
عن امتلا علي الخلايق والسجال جمع السجل كالدلا والدلو
وهو الدلو المملو والنوال العطا والخلايق جمع الخليقة واضافة
الجلايل الي النعم من قبيل اضافة الصفة الي الموصوف اي
وهاب النعم الجلايل والدقايق وهي جمع الدقيقة مقابل
الجليلة والبدرة عين اي هميان مملو بالذهب وقيل هي
عشرة الاف درهم وفيه صنيعة تفريق وهو ايقاع تباين
بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره فان النوال التي
من نوع واحد ~~في المدح وغيره~~ وهو العطا اوقع بينهما
تباينا باسناد بدرة عين الي نوال الامير وقطرة الي نوال
الغمام وقوله خاضعة لاوامره اي منقادة لها والمراسم جمع
المرسوم بلقاه اي بلقيه وهو دعاء له   المشار اليه بهذه
نقل عن شرح المبادي عوانه يجوز ان يحمل علي ان عمل الخطبة
بعد الفراغ من الكتاب او صور الكتاب وفصوله ومسايله
في نفسه

في نفسه واشار الي المعني الموجود في النفس والاولي انه ومنع
كلمة الاشارة غير مشير بها الي شي ليشير بها وقت الحاجة كما يكتب
في صدور الصكوك هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا
الكتاب ولم يشهدوا بعد فاذا شهد فاصحت الاشارة اقول فيه
تامل   نزلته منزلة الخ قيل ههنا اشارة الي ان اسم الاشارة
المستعمل في العبارات المخصوصة التي هي الرسالة مجازا لانه
موضوع لكل مشار اليه محسوس مشاهد وهي ليست مشاهدة
ولا محسوسة لعدم اجتماع اجزايها في الوجود ولا مشخصا
فان كل كتاب او شعر ينسب الي واحد فانه اسم لذلك المولف
المخصوص سوا قراه زيدا وعمرا وغيرهما فتامل انتهي وفيه
نظر لان ما قراه زيد وعمر وغيرهما امثال المولف المخصوص
لا افراده فحينيذ يكون المولف المخصوص مشخصا بلاريب
فتامل   والفايدة في اللغة ما حصلت الخ قال في الصحاح
الفايدة ما استفدت من علم او مال تقول منه فادت له فايدة
ومعناه حصلت له فايدة وحينيذ تكون الفايدة اسم فاعل
من فاد بمعني حصل وعلي ما فسر الشارح العيد باستحداث
المال والخير تكون بمعني الفايدة مستحدثة المال او الخير وتحصيله
لا ما حصل منها فليتامل   من فادته اذا اصبت فواده
وحينيذ تكون معني الفايدة المصيبة الفواد   فالفايدة
والغاية متحدان بالذات الخ لعل مراده انهما متساويان
ايما صدقا وان اختلفا مفهوما وكذا يقال في الغرض
والعلة الغايية والا فالكل متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار
والحق ما ذكرنا سيشير قوله لان الحيثيتين متلازمتان في بيان
الاتحاد بالذات لكن يستلزم المساواة علي ما لا يخفي علي من له
تامل   اضافتهم الفهم الخ لم يتعرض لدليل اعتبارها في
الفايدة والغاية للظهور علي ما لا يخفي علي من له تامل
لغة وعرفا اي من جهة المعني اللغوي ومن جهة المعني

لا انه حقيقة لغوية وعرفية لان الحقيقة والمجاز في المجمل لا يسميان
لغويين ولا عرفيين بل عقليين ومجازا في الاسناد على ما عرف في
موضعه اما باعتبار اللغة فقط واما باعتبار المعنى الاول
فلان العبارات الذهنية علوم حصلت في الذهن واما باعتبار المعنى
الثاني فلانها مصبية فؤاد المصنف وذهنه حيث رتبها في ذهنه
قبل قبل الكتابة والاداء او مصيبة فؤاد المعاني التي هي دالة
عليها اي مبينة لها غاية البيان فيكون كناية عن تحققها وثباتها
في البيان والله تعالى اعلم اما اطلاق اسم المدلول الى الاولى
ان يقول اذا واطلاق اسم المفهوم الصادق على المدلول على نفس
الدال لتقديم الطالب الذي لتقديمها الطالب العالم بها
في الشروع على غير العالم بها خبره هذا الذي الخ ويمكن
ان يقرر هكذا المقدمة في بيان تقسيم اللفظ باعتبار خصوص
الوضع وعمومه بل هذا اظهر فهو بمعنى الملفوظ اي
اللفظ بمعنى المرمي فيتناول الخ صادر من الفم اي كما يسمع
من اصوات بعض الاشياء غير ذي الفم فلا يقال لفظة الله
لان اللفظ في عرف اللغة مخصوص بالصادر من الفم والله
تعالى منزه عنه فان قلت اللفظ معتبر في مفهوم الكلمة فكيف
يقال كلمة الله تعالى قلنا يمكن ان يكون الماخوذ في مفهوم
الكلمة اللفظ بالمعنى الذي في اصل اللغة لا بالمعنى الذي في عرف
اللغة او يكون الماخوذ فيه اللفظ بالمعنى الاصطلاحي الاعم
او ما يجري عليه احكامه عطف على قوله من شانه ان
يصدر اي او ما يجري عليه ما يصدر من الفم وهذا
المعنى اعم من الاول اي من المعنى العرفي وهو المعنى الثاني
وانما كان الاولى بالقياس الى هذا المعنى الثالث واما المعنى
الاول فاعم من الاخيرين كليهما لانه يتناول ما لم يكن صوتا ولا
حرفا وما لم يكن من شانه ان يصدر من الفم اما الجنس
هكذا في النسخ التي راينا ها والظاهر ان لفظة اما وقعت

سهوا

سهوا من قلم الناسخ اذ لا اخت لها ههنا على ما يتفطن
التقسيم العقلي ابتدا اوليا اذ التقسيم الاول تقسيم اول اللفظ
باعتبار المعنى والثاني تقسيم اولي له باعتبار الوضع لان كل
منهما بالنظر الى الاخر غير تقسيم اولي اعلم ان ههنا احتمالين عقليين
اخريين احدهما ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار امر
اعم منها والثاني ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئي اخر لكن الاول
مما لا وجود له وان كان ممكنا والثاني اشد استحالة من الوجه
الرابع المذكور في الشرح وهذا القسم مما يجب ان يكون
معناه متعددا يمكن المنافشة فيه بان يقال الشخص الذي نوعه
منحصر فيه يمكن ان يوضع لفظه بازائه باعتبار تعلقه بامر عام
هو نوعه فكيف يجب تعدد المعنى فالجواب ان الوجوه ههنا بمعنى
الاستحسان ووجهه ان الباعث على هذا الوضع عدم امكان
وضع اللفظ بالوضع الخاص بان المعنى الموضوع له هو الهاالعدم
تناهيها وعدم حصول بعضها في زمان الوضع وعدم حضور
بعضها عند الوضع وليس في الشخص المنحصر نوعه فيه هذا
الباعث فاعتبار الوضع العام فيه غير مستحسن كما اشار له
الثاني في شخص المعنى يرد عليه انه لا اشارة له الاول في تشخص
المعنى الحقيقي بل اشار الثاني في عموم الوضع فلو لم يتعرض له
لم يزد توضيح صاحبه كما توهمه بعض الخ ومن المتوهمين
الفاضل التفتازاني رحمه الله تعالى حيث قال في شرحه على
الشمسية واما المضمرات واسما الاشارة مثلا فليست مفهوماتها
المعاني التي وضعت هي لها مشخصة لان لفظ انا مثلا موضوع
للمتكلم من حيث هو متكلم ولفظ هذا موضوع لمشار اليه مفرد
مذكر وهو معنى كلي والتشخص انما يكون بحسب الخارج لا بالنظر
لمفهوم اللفظ انتهى كلامه هو مفهوم كل واحد من افراد ذلك
الامر المشترك الاضافة بيانية اي المفهوم الذي هو كل واحد من
افراد ذلك الامر المشترك ولا ان عطف عليه وعلى هذا فالمناسب

انه يقال للموضوع له واما عبارة المص فتوجيه معنى الحالية فيها اللازم
من كونها عطفا على الحال غير ظاهر على ما لا يخفى ويحتمل ان يكون الة
نصبا على انه مفعول له للتعقل وحينئذ فعطف قوله لا انه عليها موجه
بوجه حسن وهو ظاهر من حيث ان المراد بالمشار اليه هاهنا
بنا على ان اللام في المشار للاستغراق المفيد معنى كل واحد
ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه فانه يجوز ان يكون صفة كما لا يخفى
على ذي مسكة على ما وجهه بعض المشار رحي باضافة
الضمير اي باضافة الى الضمير من قبيل الحذف والايصال كما ان قول
المص موضوعه على هذا التقدير ايضا كذلك اذ تقديره كما هو
موضوع له حذفت اللام واوصل موضوع الى الضمير وحذف
المبتدا ايضا واما قول الشر على انه من قبيل الاسما فلا ادري معناه
لوحظ بامر عام فيه انه هذا وان كان له وجه في الصحة لكنه
غير محتاج اليها هاهنا بل هو موقع لغير المراد اذ ليس المراد انه
معنى هذا كل مشار اليه مفرد مذكر مشخص باعتبار ملاحظته بامر
عام عليها يتبادر الى الذهن من ظاهر التفسير بل المراد ان معنى
لفظ هذا كل واحد من اشخاص هذا المعنى الكلي لا نفسه وانما هذا
المعنى الكلي آلة لملاحظة هذه الاشخاص حين وضعه لكل واحد
منها ووسيلة الى هذا الوضع تامل تاكيد لا يستفاد الخ
يمكن ان يكون لدفع توهم ان يكون مسماه مفهوم المشار اليه المشخص
على طريقة قوله بحيث لا يفهم ولا يراد به الا بلا هذا انسب
المشخص صفة ماصدق عليه لا المشار اليه حتى لا يكون بين
كلاميه منافاة اي ماصدق عليه اللفظ الاينبغي ان يقال
بدله ماصدق من اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها ومع ح
في امر عام لان هذا فهو ليس شرح مناسب والمناسب ان يفسر
هذا باللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها في امر عام
ان لا معنى لافادة المعنى الشخصي بقرينة ولانه هو الذي افاده
التعليل المذكور في الشرح لا ما ذكره المش في عدم

افادة

افادة المعنى الموضوع له فيه انهما يفيدان المعنى الموضوع له بدون نصها
بالنسبة الى العام بالوضع لكن لا يفيد انه يتعين المراد الا بها
لزوم التعيين في المعنى الا اي لزوم التعيين في المعنى ووحده
الوضع فيما هو من هذا القبيل وعدم لزومه وتعدد الوضع في
الالفاظ المشتركة يكفي في صحة استعماله في معناه كونه
موضوعا له فيما ان يكون الوضع كافيا في صحة استعماله في معناه
محل بحث اذ غرض المستعمل من الاستعمال افهام مراده للسامع
وذلك لا يحصل بدون القرينة المعينة فلا يصح الاستعمال
بمجرد الوضع بل يحتاج الى القرينة كالمجاز وخلاصة الكلام
في هذا المقام انما هو من هذا القبيل واللفظ المشترك لا يحتاجان
في الدلالة على معناها الحقيقي الى قرينة ان العلم بالوضع
كاف فيهما واما في استعمالهما في واحد من المعاني الحقيقية فيحتاج
الى قرينة صارفة عن ارادة غير المراد ومعينة واما في المجاز
فيحتاج اليها في الدلالة ايضا اذ القرينة ماخوذة في تعريفه
يعبر عنه بهذه العبارة اي بالحاصل في العقل وكذا يسمى
معلوما من هذه الحيثية فان الحاصل في العقل الا علة
لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع له ومن حيث القصد اليه الخ
وقد يكتفي في اطلاق المعنى عليه الحاصل في العقل بمجرد صلاحيته
لان يقصد باللفظ سوا وضع له لفظ وقصد منه اولا كذا قاله
السيد الشريف قدس سره في حواشيه على شرح الشمسية
والمناسب بهذا المقام هو الاول وهو ظاهر وقال التفتازاني
رحمه الله تعالى ومن حيث انه يحصل من اللفظ في العقل يسمى
مفهوما لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وهو هاهنا من شانه
ان يصير بعض الغير من الحروف واحدا او كثيرا ويجري عليها احكامه
من حيث انه موضوع لمعنى وحينئذ يستقيم قوله وهو
اسم الجنس اي حينئذ تنكير مدلوله او القول بالتجوز يستقيم الحاقه
فيخرج معنى السوادية انه يلزم على هذا ان لا يكون الاسود

والابيض مشتقين اذ المشتق على هذا التفسير هو المركب من
الذات والحدث الذي يعتبر نسبته من طرف الذات ولبس
معنى الاسود والابيض مركبا من الذات والحدث اذ السواد
والبياض ليسا بحدثين ولا قايل بعدم كونهما مشتقين
ومعناه اي معنى القيام بالغير اختصاص الناعت بالمنعوت
اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للاخر
والاخر منعوتا به كالتعلق بين الضرب وزيد مثلا المقتضي
لكون الضرب نعتا لزيد وكون زيد منعوتا بان يقال زيد الضارب
وهذا المعنى هو الذي رجحه ولعل الشارح لهذا قدمه
اي الاتحاد في الاشارة الحسية تفسير للتحيز في التحيز واما
تفسير التبعية في التحيز بمعنى حصول الشي في الحيز تبعا لحصول
الغير فيه فمنقوض بقيام صفات الله تعالى به وصفات المجردات
بها او العقلية كما في المجردات وفيه ان الاشارة العقلية الى ذات
المجرد غيرها الى اعراضه لان العقل يميز كلا منهما عن الاخر فلا اتحاد
في الاشارة العقلية وتعميم اتحاد الاشارة بكونه تحقيقا او تقديرا
على معنى ان يكون كل واحد من الحال والمحل اي النعت والمنعوت
بحال لو امكن الاشارة اليه حسا لكانت الاشارة اليهما واحدة
ليشمل العلوم والمعارف القايمة بالمجردات منظور فيه ايضا بان كون الحال
والمحل كذلك ممنوع يجب اثباته بالدليل وراجعا الى تقسيمات
ثلاثة بان يقال اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وحده اولا والاول
اسم الجنس والثاني مدلوله اما حدث وحده اولا والاول المصدر
والثاني اما مركب يعتبر نسبته من طرف الذات اولا والاول
المشتق والثاني اذا اعتبرت نسبته من طرف الحدث فهو الفعل
والقسم الاخير مرسل تامل تدبر او وقوع الحدث عليه
في ان قيام الحدث بالمفعول به والالة والمكان والزمان بمعنى اختصاص
الناعت بالمنعوت نظر يعرف بالتامل والصواب في تقسيم المشتق
ان يقال اما ان تعتبر فيه النسبة من طرف الذات باعتبار حدوث
الحدث

الحدث وصدوره منها وثبوته له او وقوعه عليها او كون الذات الة
لحصولها او مكانا او زمانا لوقوعها او زمانا لها وتعتبر تلك النسبة على وصف
الزيادة عليه غيره فالوضع العام في مثل هذا المقام اما لكونه
مظنة ابهام او لتقديرها واما الثاني فالوضع فيه امر مشخص لا يكفي
المناسب حينئذ ان يقال فيما مر الموضوع له اما ذات اي حاصلا
في متعلقه اي ثابتا فيه مثل اللام في الرجل معناه التعريف الثابت
في مدلول رجل وقد عبر عنه بمعناه التحقق الثابت في مدلوله
ويجوز ان يكون معنى كونه حاصلا في غيره ان يكون ملحوظا باعتبار
غيره لا باعتبار نفسه كما قيل في تعريف الحرف في كتب النحو وحاصله
انه معنى غير مستقل بالمفهومية وانه لملاحظة الغير وحينئذ
يكون قوله يتعين بانضمام الخ بيانا للقرينة المعينة للمعنى المراد
بالحرف اي يحصل تعينه بانضمام الخ بمعنى انه لا يتحصل
في الذهن ولا في الخارج وعلى هذا يكون قوله يتعين الخ
صفة كاشفة لقوله معنى في غيره مفيدة معنى انه غير مستقل
بالمفهومية وان تعين المراد به بانضمام متعلقه اليه ويدل
عليه ما يذكره المصنف في التنبيه الرابع وفيه نظر اذ يفهم منه
ان معناه يكون مستقلا بالمفهومية بانضمام متعلقه وليس كذلك
كما سيجي انما هو الخطاب فيه تعليق لهذا الوقال ان
كان الخطاب بدون لفظة في لكان اولى بعضو من
الاعضا وقد تكون الاشارة بلفظ هذا مثلا الى متشخص بعينه
بدون عضو من الاعضا المحسوسة بان يذكر ذلك المشخص
اولا باسمه العلمي ثم يقال هذا اشارة اليه بدون العضو
ولذا لفظ المعين كونه من هذا القبيل محل بحث بل الظاهر انه
موضوع لمعنى كلي باعتبار عمومه كلفظ الانسان بالعطف
اي ليكون الكلام على نظام واحد او من ضميره في الخبر
فيه ان لا ضمير للمبتدا في الخبر الذي ذكره ولو قدر ما سماه
المنطقيون رابطة فهو ليس بعايد الى المبتدا بل عبارة عن

صله

الحكم علي ما ذكروه ولو قدر ما سماه النحويون فلا يكون المبتدا ايضا
تامل هو الة لملاحظته اي الالة لملاحظة المشخصات الموضوع
لها حتي وضع الموصول لكل منها الا في وقت القها متعينا من الموصول
والاسم فيتصور كونه كليا ولا جزئيا علي ما قد روا في معني الحرف
والفعل وفيه ان العالم بالوضع علي تقدير وضعه لكل واحد من
المشخصات بعينه يجب ان يفهم من الموصول وحده كلي واحد من
المشخصات بعينه لانه الموضوع له وان يعلم ان مراد المتكلم ما هو
علي التعيين بدون القرينة المعينة والظاهر ان الة الملاحظة
ليس هذا بل المعني الكلي الصادق علي كل منها وايضا فالمفهوم
من الموصول وحده ليس بكلي بل الجزئيات واحدا واحدا فليكن
مقيد بمضمون ذلك الظاهر ترك هذا القيد تامل
وعدم فهم السامع المعني اي المقصود في الموضوع له المانع
منه وفيه نظر فانه لا يرجع الي طايل لان هذا القايل
انما اعترف بان معني الحروف هي النسب المخصوصة علي الوجه
الذي قررناه فلا معني لاشتراطه الواضع حينئذ لان ذكر
المتعلق امر ضروري اذ لا يعقل معني الحرف الابه وان زعم ان
لفظة من مثلا هو معني الابتدا بعينه الا ان الواضع اشترط
في دلالته لفظ الابتدا عليه فصارت لفظة من نا قصة
الدلالة علي معناها غير مستقلة بالمفهومية لنقصان فيها
فزعمه فيها باطل اما اولا فلان هذا الاشتراط لا يتصور له
فايدة اصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة علي معني المجاز
واما ثانيا فلان الدليل علي الاشتراط ليس نص الواضع
عليه كما توهم لان دعوي ورود نص منه في ذلك خروج عن
الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك
بين الحروف والاسما اللازمة للاضافة والجواب عن ذلك
بان ذكر المتعلق في الحروف لتتميم الدلالة وفي تلك الاسما
لتحصيل الغاية علي ما قيل تحكم بحت واما ثالثا فانه يلزم حينئذ
ان يكون

ان يكون معني لفظة معني مستقلا في نفسه صالحا لان يحكم عليه
وبه الا انه لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب
ان يصح الحكم عليه وبه دون الاسما لا يقول به احد في معرفة باللغة
واحوالها هذا ما قرره الشريف قدس سره في حواشيه علي شرح
التلخيص في بيان عدم الرجوع الي طايل ولزوم الحكم التحكم
فاعرفه واحفظه ولا تغفل عنه وهو امر مشترك بين
الابتدات لان الابتدات المشخصة التي كل منها ملحوظ تبعا
لا يمكن ان يعقد قوا ويحمل عليها شيء لعدم استقلالها بالمفهومية
فكيف يتصور اشتراك امر بينها وان اعتبر الاشتراك باعتبار
ملاحظتها قصدا لكنها بهذا الاعتبار لا يكون معني لفظة من
ولم يبلغ الي مرتبة الاسم لان الاسم بتمام معناه يصير محكوما
به والفعل جزء معناه ولان الاسم يصير محكوما عليه وبه والفعل
يصير محكوما به فقط ان النسبة قايمة بالمنسوب اذ الا
ترى انك تقول انتسب القيام الي زيد ولا تقول انتسب زيد
الي القيام وتقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه واذا بينت
الصيغة من المتعدي قلت القيام منسوب وزيد منسوب اليه
كل ذلك يرشدك الي ما ذكر كذا قاله الشريف قدس سره
والسر في ذلك ما ذكر الشريف ايضا في الحاشية الصغيرة
ان زيدا اريد به الذات وهي امر مستقل بنفسه لا يقتضي
ارتباطا بغيره والقيام اريد به المفهوم الذي يقتضي ارتباطه
بغيره قيل وايضا النسبة عبارة عن الثبوت وهو وصف
للمحمول لانه الثابت للموضوع فاذا كان وصفا له ينبغي ان
يضاف اليه ليسا بمفهومين صريحا اذ الظاهر ان المفهوم
الصريح من هذا الكلام هو المعني الثاني كما يدل عليه ما سمع
من النحاة واما المعني الاول فانما هو بقصد المدلول الانتزاعي
لا المفهوم الصريح ان لا دخل للقصد في صلاحية الحكم القهمة
وعدمها فيها ذكر في الشرح نوع حزازة فتامل قوله

وفيما نحن فيه منه ان دلالة الفعل على الزمان قد عرف من الفرق
المذكور سابقا ايضا وليس كذلك ومعرفة عدم وروده مارب
على الحد المستفاد من التقسيم ظاهر واما معرفة عدم وروده على الحد
الذي نقله الش عن النحويين فتوجيهه انه يعلم من الفرق المذكور
ان مرادهم ما دل على حدث في نفسه منسوب الى موضوع مع الاقتران
باحد الازمنة الثلاثة   والاحوانه موضوع الخ ينبغي
ان يقول ههنا كما ان علم الجنس ايضا كذلك ليكون تفريع قوله
فلا بد من التاويل عليه ظاهرا   مبني على قول من يجعل
فالفرق بينه وبين اسم الجنس بالمعنى الاول ان علم الجنس موضوع
لماهية من حيث هي هي واسم الجنس موضوع مع وحدة
لا بعينها   تامل لعل وجه التامل ان التقسيم يدل على عدم
اعتبار التعين الذي هو سبب الفرق ولم يدل على عتباره ايضا
وهي ان صحة الحكم على الشي الخ ولذا صحة الحكم بالشي
يتوقف على ذلك اذ لو لم يكن مستقلا بنفسه لما امكن الحكم به على
شيء كما عرف من هذه الجهة كما لا يثبت لها الغير كذلك لا يثبتان
بتمام معناهما للغير فامتنع الخبر بها ايضا   بل لا يثبتان
الخ بل هذه للترقي اي لا يثبتان لشي اصلا فضلا عن ان
يثبت اليهما الغير تامل تدبر   الزم عليهم الخ اي الزم ذلك
الدليل لانه سبق وان لم يكن معنى موضوع لدخي في الاله وضع
لنفسه في ضمن وضعه لذلك المعنى الا انه ذلك الدليل يشمله
حيث ذكر في هذه الصورة لفظ حيث واريد به نفسه
لان المراد به لفظة كون المراد به اللفظ في الاية محل بحث
على ان مقول القول يكون جملة حتى اذا وقع جملة خبر لمبتدا
ولا صحح لوقوعها خبرا لذلك يصح بعضهم بتقدير القول
على ما وقع في غير موضع   لا على اعتبار المراد فيه
ان ذكر اللفظ وارادة نفسه منه غير نادر بل شايع في
الاستعمال ولقايل ان يقول على هذا التقدير يلزم عدم انحصار
الكلمة

الفرق المذكور في
الم سابقا هو قوله وذلك
بالنسبة اما ان تعتبر
من طرف الذات وهو
المشتق او من طرف
الحدث وهو الفعل اه

الكلمة في الاقسام الثلاثة الا ان يتكلف باعتبار هذا التاويل
فيه على ما لا يخفى   لا استعمالان الا في جزئي فيلا انما
يستعملان في مفهومها الكلي والخصوص انما يفهم من
هيئة المركب الاضافي كما ان الحيوان في قولنا الحيوان ناطق
مستعمل في معناه اي معنى الكلي والتقييد بالناطق
يفهم من هيئة المركب الوصفي هذا اخر ما اردنا ايراده
والحمد لله اولا واخرا والصلاة والسلام على نبيه
باطنا وظاهرا وكان الفراغ من كتابة هذا
الكتاب المبارك يوم السبت المبارك احد
عشر يوم خلت في شهر صفر المبارك
سنة الف ومائة واحد وخمسين
من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلاة والسلام على يد
كاتبه الفقير الحقير المعترف بالذنب
والتقصير محمود غالي
الحفناوي المالكي
غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين
امين
امين
امين

رسالة شرح الحفناوي على
الرسالة العضدية في
الاداب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على النبي الكريم
حمداً لمن افهمنا خطابه. وبين لنا خطيئته وصوابه. وصلاة وسلاما على من
أدبه الله باحسن الآداب سيدنا محمد والآل والاصحاب وبعد فيقول يوسف الحفنا
غفر الله له ولسائر المسلمين هذا شرح لطيف للرسالة العضدية في الآداب يفتح
منها مقفل الابواب وحيثما ذكرت لفظ الشارح فمرادي به شارح الامام المحقق والورع
المدقق المولى الحنفي عومل بالطف الخفي لك الحمد اي الاثبات بما يدل على اتصافه
بسائر صفات الكمال وخاطب الله لقربه لانه ينبغي ان يلاحظ المحمود مشاهدا له
ان الحمد ولا يعارضه تبعيد الحضرة عن الخطاب تنزيها اذ لكل مقام مقال ولكل
شأن رجال وقدم المعمول للاختصاص وبهذا علمت ما في الشارح من المواخذة
والمنة اي كون الحامد ممنونا عليه اولتقداد النعم والقول بانه معنى مخصوص
بغيره وبهذا انه لم يجعل الجملة انشاء والا فلا اثبات تامل وعلى نبيك الصلاة
اي زيادة الاكرام وفيه ما مر والتحية الظاهر انه اراد بها السلام فسقط ما قيل
اذا نقلت معترفا بكلام خبري قيدت تبعا لما في الشارح تعيينا لمحل المناظرة لان
المواخذة انما تتوجه على الخبر نقلا ومدعى وما قيل في الرد ساقط بما سيأتي
تامل ان كنت ناقلا فيه من كتاب او سنة او كلام احد من الائمة فتطلب الصحة
لنسبة المنقول او من المناظر كما في الشارح من التقييد بمنكر مقصور محوج الى تكلف
لا حاجة اليه ولا يخص الطلب بالجاهل المناظر كما في الشرح بل الطلب موجه
مطلقا لجواز ان يكون للامتحان او تأكيدا وغير ذلك مما سيتضح في الفكر وكان
هذا وجه الامر بالتدبر او مدعيا اي مثبتا للحكم بالدليل ان كان نظريا او منبها
عليه ان كان بديهيا وهذا اولى مما في الشارح لو كنت ذا تنبه فيطلب الدليل
منك او من غيرك للعامر وفيه ما قدمته وبما ذكرته اندفع ادعاء العطف على
معمولي عاملين مختلفين وكون الدليل هو المركب من قضايا للتادي الى مجهول
بالنظر الى مفاده باصل الوضع فلا يقدح فيما قلنا ويرد على الشارح هنا ايضا
ما مر ودعوى ولو بتا هذا التعريف على قولهم ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر مردودة اذ كلا ولي في بابه كما لا يخفى ثم اعلم ان مناصب المناظر
ثلاثة منع وسيأتي انه طلب الدليل على المقدمة على التعيين ويسمى مناقضة
ونقضا تفصيليا ونقضا اجماليا وهو افساد مجموع الدليل بالتخلف او غيره ومعارضة
وهي

وهي اقامة دليل على ضد او نقيض مطلوب المستدل وبذلك علمت انه لا يمنع
النقل الا مجازا لانه اذا لم يذكر معه دليل فظاهر والا فهو على سبيل الحكاية فلم يلتزم
صحته نعم ان صرح بذلك او اقام دليلا من نفسه كان مدعيا ولا يرد كون النقل قد يكون
مقدمة دليل لان قيد الحيثية ملحوظ والنقل في كلامه باق على مصدريته لا بمعنى
المنقول كما في حاشية الشارح لانه لا يتوجه عليه شيء مطلقا ومثل ذلك يقال في المدعي
فانه لا يمنع الا مجازا في النسبة او الطرف والتسمية في الشارح والاولى الظاهر فاعتبره
بعقلك والقول بان الكلام ليس فيه الا منع الحقيقة مبني على ان منطوق النفي والاستثناء
النفي على ما تقدم ايضا ثم علل مدعاه بقوله اذ المنع في عرفهم اي النظار كما عرفته مما مر
طلب الدليل مطلقا من المستدل وغيره على مقدمة اي الدليل الذي اثبت به مطلوبه
ففي كلامه استخدام ويحتمل على بعد عوده الى فاعل يطلب اذ ما عرفته ان المستدل لمطلوبه
بالدليل فاذا اشتغلت ايها المستدل به اي الدليل ورد عليك ثلاثة اعتراضات ذكرها
بقوله منع ذلك الدليل اي مقدمته اما منعا مجردا عن السند او كائنا مع السند
ويسمى مستندا وهو ما يذكره المناظر لتقوية منعه والتقييد في الشارح بزعمه مخرج
لسائر افراد السند اذ غرض المانع التقوية في نفس الامر الا ان يقال اللام
للعاقبة ولا يخفى ما فيه ولا يمنع السند اي يبطل بالدليل او التنبيه الا اذا كان مساويا
في مفهومه للمنع كذلك بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه ومطلق المساواة ولو اتفاقا
لا يفيد على اطلاقه فلا يصح الحمل عليه مثال المساوي العدد زوج لانقسامه بمتساويين
فيقول المناظر لا نسلم الزوجية لم لا يجوز ان يكون فردا وخرج بالمساوي الاخص والاعم فلا
يفيد نقضهما لعدم الفائدة كما لا يخفى مثالهما هذا حيوان لانه حساس فيقول المناظر لا نسلم حيوانيته
لم لا يجوز ان يكون شجرا وموجودا وامتنع دفع لانه يجامع المقدمة الممنوعة فبطلانه
يضر بالمعلل ورد بان محله ان لم يكن عموم وجهي بين السند والمقدمة وهذا هو
المشار اليه في الشارح بقوله وفيه ما فيه او نقض اي الدليل اما بدعوى التخلف للحكم
عن الدليل او غيره من دور او تسلسل ففي كلامه قصور كما بين في الشارح واعلم ان
النقض لا بد فيه من شاهد والا كان مكابرة والفرق بينه وبين المنع ان النقض ابطال وهو
دعوى فلا بد لها من دليل والمنع طلب ومن البين ان الطلب لا يستدل عليه فضلا عن
الاحتياج وهذا فرق جلي فسقط ما في الشارح من دعوى الاستبعاد او عورض اي
الدليل لا المدعي كما قيل لما عرفت ان الممنوعات لا تعترض الا الدليل فما في الشارح تسامح له

بدليل يدل على الخلاف اي ضدا او نقيض دعوى المستدل سواء كان عينه ويسمى
قلبا او مماثلا له صورة لا مادة والا كان عين الاول ويسمى معارضة بالمثل اولا ويسمى
معارضة بالغير وهو الكثير ولا يخفى عليك ان ما دل على مساوي النقيض او الاخص منه
يدل على نفس النقيض ضرورة ان كلا منهما يستلزمه فلا يرد القدح به وان اعتراض
الش الحصر بما اذا بين بالدليل او التنبيه فساد مقدمة معينة حكم ذهنه بفسادها مردود
بكونه عصبا والزامه بان النقض الاجمالي والمعارضة لذلك لا مسلم لكن قبل المنع وزه ان الاسائل
قد يعجز عن فساد مقدمة بعينها فلعله يقبلها لادى الحال الى تسليم ما هو باطل في نفس الامر فتنبه
وان المعارضة كالنقض الاجمالي في الدلايل اليقينية نقلية كانت او عقلية كان يقال ما ذكر تم
من الدليل ليس بجميع اجزايه صحيحا لانه لو كان كذلك لما صدق ضدا ونقيض مدلوله لكن قام
الدليل على صدقه فيحصل تخلف المدلول وهذا ان بينهما تلازما ولو من وجه وهو ظاهر
عبارة التوم لا انها في قوته كما فهمه الشارح فقال لما قال على انا نلتزم ذلك ونريد
بالقوة مقابل الفعل فيعود الى ما ذكرنا ويؤيده قولهم المهملة في قوة الجزئية تامل وتخصيص
الادلة بالعقلية تحكم كما افاده في الش في الصورتين اي النقض والمعارضة صرة ايها المستدل
مانعا اي متمسكا من المنع بمعنى مطلق السؤال استعمالا للخاص في العام والقول بان
المعارضة لا تعارض باطل عقلا ونقلا اما عقلا فلجواز ان يكون دليل المعلل الثاني
اقوى من دليل المعارض او مثله فيستفيد بالاول قوة واما نقلا فلوقوع معارضة
المعارضة في كلام المحققين وذلك حاكم بالجواز وبهذا علمت ان تقييد الشارح في الحاشية
بكون الدليل اقوى فيه قصور اللهم الا ان يكون معنى لا يدعي الترجيح بكثرة الادلة تامل
وفي تقديم المص رحمه الله المنع على النقض مخالفة لطبع البحث اذ مورد الثاني الدليل
وهو موصل قريب بخلاف مورد الاولى كما هو بين وهذا مراده في الش فلا اعتراض
ثم ربط بمقاصد ما تقدم لا جنبيه كما في الش على سبيل التمثيل قوله بان نقول ايها
المستدل وهو خبر مبتدا محذوف لعدم التعلق اللفظي كما هو ظاهر الش الا ان يقال
انه متعلق بتلك مرتبطا بالاول الله تعالى متكلم بكلام ازلي اي قديم كما هو
المدعي وهو ما لم يتقدم على وجوده عدمه ناقلا عن المقاصد كناية عن المشهور
كما بين في الش فاذا نقل الطلب منك او من غيرك كما تقدم بحصر المناظرة او مدعيا اي مثبتا
بما اشتمل عليه من الحكم بدليل هو انه اي الله اسند الكلام الى ذاته حقيقة وكل ما اسند
لذاته حقيقة فهو قديم فالكلام قديم قال تعالى وكلم الله موسى تكليما وهو باعتبار
كون الكبرى

كون الكبرى بما تقدم بين الدلالة فسقط ما في الش ودعوى انه اعتبر الكبرى غير ما ذكر او اراد
بالدليل ما ذكر منه وهو الصغرى لا يفيد فلا تعديه وبما تقدم يعلم سؤال الشارح وجوابه
والاعتراض بان الاستدلال بما ذكر يقتضي كون ذاته محلا للحوادث كما اشار اليه في الش بقوله
فيه ما فيه مدفوع بديهة كما اشار اليه ايضا بقوله وفيه ما فيه وقول المولى عصام والاوجه
عندي انه فاعل اسند دقيق مستعذب في الاذواق دافع لجميع ما قيل الا انه بعيد
يحوج الى تكلف فاذا ادعى ما ذكر يمنع لجواز ارتكاب المجاز في الاسناد
او الطرف والاول اولى وعلى كل يبطل المدعى لانه على الاول اسند الكلام حقيقة
لغير ذاته وعلى الثاني المسند غير الكلام او المسند اليه غير الله تامل وبهذا تعلم
ان اقتفا المولى عصام على الاول في الثاني قصور فاذا اصدر ذلك المنع وسنده
يدفع سنده كما في الش وفيه ان السند اخص كما هو بين وقد يدفع بان المساواة
حقيقية او متوهمة لا يجري بها الاصل اي يكون الغالب الحقيقة فلا يعدل
عنها الا بدليل وقوله في الش لا احتياج في ارادة الحقيقة الى دليل مراده به غير الاصالة
فلا تقدح فيه او ينقض باسناد الخلق الى ذاته المقتضي لتخلف المدلول عن
الدليل فان الخلق عند قيل انه من اضافة القدرة الى المقدور وهو حادث مع انه مسند
لذاته والنقض هنا من النوع الذي يجري فيه نفس الدليل في غير المطلوب لا من
النوع الاخر الذي يجري فيه ذلك تامل فاذا اصدر ذلك النقض يمنع
منعا مستندا الى مقارن للسند بان اي الخلق امر حقيقي وهو التكوين لا اضافة
كما ادعيتم او يعارض بانه اي التكلم المأخوذ من كلم تادية الحروف الحادثة
اي المسبوقة بالعدم فلا تكون صفة لله لامتناع قيام الحوادث بذاته وبعود الضمير
للتكلم سقط ما في الش على انه لا مسامحة وان عاد للكلام لان قوله تادية الحروف اضافة
الصفة للموصوف وهو ظاهر فاذا صدرت تلك المعارضة تمنع بان يقال من جانب
المستدل لا نسلم ان الكلام مركب من الحروف الحادثة لان المدعى الكلام بمعنى القايم بالذات
وسند ذلك المنع قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد فقد حكم دليلا
بان الكلام في الفؤاد المفيد ضرورة انه ليس مركبا من حروف مترتبة حتى على راي من جعل الكلام
النفسي شاملا للفظ والمعنى لانه عنده كذلك والترتيب انما هو في التلاوة لعدم مساعدة
الالة والحاصل ان في المقام قياسين متعارضين احدهما الكلام صفة له وكل ما هو
كذلك فهو قديم فالكلام قديم ثانيهما الكلام مركب من الحروف وكل ما هو كذلك

فهو حادث فالكلام حادث وافترق المسلمون بتدرمعتدماتهما فنزحت
المعتزلة في صغرى الاول والكرامية في كبراه والاشاعرة في صغرى
الثاني والحنابلة في كبراه وهذا اخر ما يسره الله من الكلام والحمد لله
في البدء والختام وعلى نبيه افضل الصلاة وعلى الال والصحب الكرام

تمت هذه الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
رابع عشرين يوم خلت من شهر صفر المبارك يوم الجمعة
المباركة سنة الف ومائة وخمسين على يد مالكها
وكاتبها الفقير الحقير المقر بالذنب
والتقصير محفوظ الفالحي
الحناوي المالكي غفر
الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين
اجمعين
امين
ام

رسالة العلي قوشجي

اقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولوالدي ولجميع المسلمين والمسلمات
والمومنين والمومنات الاحيا منهم والاموات انك قريب مجيب الدعوات
اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه واغفر لكاتبه
وللمسلمين والمسلمات الاحيا والاموات

بسم الله الرحمن الرحيم

المشهور ان وضع المفردات ليس لافادة مسمياتها لاستلزامها الدور
ومعنى ذلك ان ليس الغرض من وضع المفردات ان تحصل معانيها
في ذهن السامع ابتدا) والا دار لان الوضع لكونه نسبة بين اللفظ
والمعنى يتوقف العلم به على العلم بكل واحد من اللفظ والمعنى فلو
توقف العلم بالمعنى على العلم بالوضع لزم الدور بل الغرض منه
اخطاره بالبال للسامع واحضاره عنده ليحكم به او عليه وما قيل في
دفع الدور ان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على العلم بالمعنى
لا من اللفظ او ان العلم بالمعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع وهو
انما يتوقف على العلم بالمعنى سابق لا في الحال فلابد من ارجاعه
الى ما ذكرنا من الاخطار والا فلا يجدي بطائل ثم قيل لا وجه
لتخصيص هذا البحث بالمفردات فان المركبات ايضا موضوعة
وضعا نوعيا بازاء معانيها فلو توقف العلم بمعانيها على العلم باوضاعها
وقد ذكرنا ان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فيتوقف العلم به
على العلم بكل طرفيها اعني اللفظ والمعنى واجيب بان العلم بالمعاني
المركبة انما يتوقف على العلم بكون مفرداتها موضوعة لمعانيها
لا على العلم بكون المركب موضوعا للمعنى التركيبي فلا دور
حاصله منع كون المركب موضوعا بازاء معنى اذ يكفي في العلم
بمعنى المركب معرفة اوضاع مفرداته واعترض عليه بانه لو
يكفي في افادة المعاني المركبة مجرد العلم باوضاع مفرداتها
لم يحصل اختلاف الافادة في المركبات عند اتفاقها في الالفاظ
المفردة ومعانيها لكن الفرق واضح بين قولنا ضرب موسى عيسى
وقولنا ضرب عيسى موسى ودفع بان الهيئة التاليفية لما قصد
منها وغاية ما قيل في التفصي عنه انه لا خفا في ان جميع العلوم
المتعلقة باوضاع هذه الاشيا على العلم بوضع المجموع فاستفادة

العلم

العلم موقوفة على جميع تلك العلوم لا على العلم بوضع المجموع وهذا العلم
يتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا دور فهذه هي الكلمات الدائرة على
السنة القوم في هذا المقام وان شئت ان تقف على حقيقة الحال
فاستمع لما يتلى عليك من المقال فاقول ومن الله التوفيق ان من
الاوضاع ما يجب فيه ملاحظة المعنى الموضوع له بخصوصه كما اذا وضع
بخصوصه سوا كان المعنى كليا كوضع رجل لذكر من بني ادم او جزئيا
كوضع زيد لذات مشخصة وهذا يسمى وضعا شخصيا ومنها ما لا يجب
فيه ملاحظة المعنى الموضوع له بخصوصه كما اذا لوحظ امور
متكثرة في ضمن مفهوم عام شامل لها وجعل ذلك مرآة لملاحظة
تلك الامور المتكثرة ووضع لفظ بخصوصه بازاء كل واحد من
تلك الامور المتكثرة بخصوصه موضوعا له لذلك اللفظ وذلك
كوضع لفظ هذا لكل من تلك الامور المتكثرة التي يصدق على
كل واحد منها انه مشار اليه فان المفهوم المشار اليه جعل مرآة
لملاحظة افراده المتكثرة وجعل لفظة هذا موضوعة بازاء
كل واحد من تلك الافراد التي لوحظت في ضمن هذا
المفهوم العام الشامل لها فكل واحد من تلك الافراد بخصوصه
موضوع له للفظ هذا ومن هذا القبيل وضع سائر اسما الاشارة
والموصولات والضمائر وهذا يسمى وضعا عاما وكذا اذا لوحظ
الفاظ كثيرة في ضمن امر عام شامل لها ولوحظ ايضا معان كثيرة
في ضمن امر عام شامل لها ووضع كل واحد من تلك الالفاظ المتكثرة
بازاء كل واحد من تلك المعاني المتكثرة وذلك كما يقال كل لفظ على
صيغة الفاعل فهو موضوعة بازاء كل واحد ممن قام به ماخذ
اشتقاقها فيوضع بذلك الوضع ضارب لمن قام به الضرب وناصر لمن
قام به النصر وقاتل لمن قام به القتل الى غير ذلك ومن هذا
القبيل وضع سائر المشتقات وهذا الوضع يسمى وضعا نوعيا والمركبات

كلها موضوعة بهذا الوضع فاذا تمهد هذا فنقول ان الموضوع بالوضع
الشخصي لايكلف ان يفيد مسماه بان تصوره ذهن السامع ويحصل
ابتداء الان العلم بوضعه لمعناه موقوف علي العلم بخصوصه فلو توقف
العلم بمعناه بخصوصه علي العلم بوضعه لمعناه لزم الدور واما الموضوع
بالوضع العام وكذا الموضوع بالوضع النوعي فلما لم يتوقف العلم
بوضعها لما وضعا له علي ملاحظتها بخصوصها بل كان يكفي حصولها
في العلم بوضعها ملاحظة ما وضعا لها اجمالا في ضمن امر عام امكن
افادتها بمسميها من غير لزوم الدور فعلي هذا التحقيق يكون
الغرض من وضع المركبات افادة معانيها علي ما قالوا لكنه
يلزم ان يكون اكثر المفردات من هذا القبيل لكونها موضوعة
اما بالوضع النوعي او الوضع العام فيمكن ان يكون الغرض
من وضعها افادة معانيها من غير لزوم الدور ويكون ذلك علي
خلاف ما صرحوا به لكن الحق احق ان يتبع
هذا ما افاده المحقق مولانا علي
القوشجي عليه الرحمة
من الملك العلي تمت
الرسالة

علم البيان محمد بن ... رسالة
علي المطول وحاشيته وعلي
التلويح وحاشية الفناري
حرره

قال السعد التفتازاني في حواشي الكشاف من سورة النساء قوله من اضافة المصدر الي المفعول يعني لا يعتبر
المصدر من المبني للمفعول بحيث يكون الاضافة الي ما هو قائم مقام الفاعل كما في قوله تعالى وهم
من بعد غلبهم اي مغلوبيتهم وذلك لانه لا يكون ~~الاضافة~~ لاضافة الاهل اليه كبير معنى
بمنزلة قولك حالكم مثل اهل مخوفية الله بل المعنى مثل اهل خايفية من الله وهم الخايفون
فليتنبه للفرق بين المصدر المبني للمفعول والمضاف الي المفعول هذا دليل قبل قوله في السؤال
الثاني بمعنى مثل ما يخشى الله على لفظ المبني للمفعول يابى ذلك ويشعر بانه من المبني للمفعول
قلنا كانه اراد ان القصد عند جعله صفة للمصدر الي تشبيه الخشية من حيث التعلق بالمفعول
خاصة والمعنى انهم يخشون الناس مخوفية مثل مخوفية الله جريا علي ظاهر ترك الفاعل وهذا
يدفع ما يقال انه لا وجه لتشبيه خايفيتهم بمخوفية الله انتهى

وقال المحقق قبل ذلك في السورة المذكورة عند قوله تعالى حتى يتوفاهن الموت قوله والتوفي بمعنى المصدر من
المبني للمفعول والموت واحد فيكون التوفي من المبني للفاعل والاماتة واحدا فيكون معنى يتوفاهن الموت
يميتهن الموت فاجاب بانه علي حذف المضاف اي ملايكة الموت الي اخر ما ذكره

بسم الله الرحمن الرحيم سبحان من جعل عقد ربط نسبة الافعال والاثار
وظهر بتاثير قدرته الاكوان في الاطوار والصلاة والسلام على نبيه
المختار وعلى اله واصحابه الاخيار هذه رسالة في بيان الحاصل
بالمصدر الذي هو من مطارح الانظار نقل الفاضل المشهور حسن جلبي في حاشيته
المطول عن بعض الافاضل عند قول المحقق السعد التفتازاني في شرح التلخيص اي
كون الكلام مشتملا على ان المصدر المبني للمفعول لما حاصله ان صيغ المصادر
تستعمل حقيقة في اصل النسبة وتسمى مصدرا ومجازا في الهيئة الحاصلة منه للمتعلق
معنوية او حسية للفاعل في اللازم كالحركة وله وللمفعول في المتعدي
كالعالمية والمعلومية وان هو لم في المصدر المتعدي قد يكون مبنيا للفاعل
وقد يكون مبنيا للمفعول فسامح بعنوان بها المعنى الحاصلين فاعتبا
الحاصل بالمصدر واستعمال المصدر في الحاصل بالمصدر استعمال انتى في لازم معناه
لانه لو كان استعمالا فيه على سبيل الحقيقة كان كل مصدر مشتركا
ولا قايل به انتهى وصرح السيد السند بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر
اي الاثر لا المصدر الذي هو التاثير واطلاق المصدر على المفعول المطلق
بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التاثير والاثر انتهى ومقتضى كلام السيد
وقد صرح به غيره على ما سيأتي ان جميع المفعول المطلق اي صيغ المصادر
موضوعة للاثر الحاصل بتاثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر انما موضوعة للتاثير
… لا انه الا بلزم التجوز في كل مفعول مطلق لا سبيلا اليه لوجوب امارة الحقيقة
فيها ومعناه من غير حاجة الى القرينة وقد صرح بها المحقق الرضي في …
… التفاعيل حيث قال لان المفعول المطلق الذي اوجده فاعل
الفعل المذكور … فانه بعد صار فاعلا … بانه لا …
… في مثل الحسن والموت … فان قيل المراد … ما وجد
منه بتاثير … لاسباب … مطلقا … التعريف … عن
على انهم صرحوا بما اصطلح عليه … هو الاثر دون … المفعول
المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين التاثير والاثر … وجود التاثير والاثر

وكل مصدر حاصله فعل ما لو جعل ان يتناوله ارادة التاثير بالحقيق وما نزل منزلته
كما ذكره آنفا وكونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به يحدث صادرا منه لاجل قيامه
وان امعنا هذا فنقول ان اراد الفاضل المذكور باصل النسبة في مسمى لفظ المصدر
اعني … صدور التاثير موافقا للسيد على ان يكون اضافة الاصل اليه بيانية
لا يكون مجازا في المعنى الاول … ما وضعت له صيغ المصادر في التاثير كما عرفه
من كونها حقيقة في التاثير والاثر وان اراد طرف النسبة اعني الحدث الذي اوجده
الفاعل فان تاثيره نسبة بينه وبين ذلك الحدث على ان يكون الاضافة لامية
لزم … في مسمى لفظ المصدر ايضا واما تسمية الحاصل بالمصدر بالمعنى الذي
عبر بها المصدر المبني للفاعل والمفعول فيه مخالفة للمقصود ايضا لانها تحصل
بالحدث الذي هو السيد الحاصل بالمصدر فيه فيها معا بان بالذات في الحالية
مثلا انما يحصل بسبب العلم لان معناه كونه بحيث قام به العلم … وكونه
من العلم لا بسائر ثم لا يجوز ان يكون مراد السيد الحدث الذي عبر عنه بالاثر
… فان الحدث هو الكون المعنى القائم بالغير … لكن لانا نقول
قد صرح المحقق الرضي ان المفعول المطلق الذي هو عبارة عن ما … احده فاعل
الفعل ولاجل قيامه به صار فاعلا وهي لمسمى كذلك فان ضاربية زيد في ضرب
زيد لاجل صدور الضرب منه وقيامه بمعنى كونه ضاربا امر بمعنى الفعل بعد
صدور الضرب منه وصيرورته فاعلا لا انكاره كما هو المشهور بين المصنفين في ان هيئا
المصدر تارة للفاعل وتارة للمفعول … على التسامح … لان علاقته
… الحاصل … من غير حاجة الى القرينة وهي موجودة هنا كما في الالفاظ
المشتركة … ولا قايل به ان اراد به عدم التفاعل المنفرد منها … لزم
وان اراد … عدم الاشتراك … ما حصل به … ما ذكرت … على الركن
… على الكافية … المصدر المبني للمفعول … لم يكن
… المجهول على طريقة … لا يكون … الا ان المعروف
… المصدر المبني للفاعل … المبني للمفعول … ولا
لما هو صفة الفاعل … وضع لنسبة القيام … الفاعل والمجهول

نسبة الوقوع على المفعول وانما اثبت التنوين بالمصدر المبني للمفعول لعدم العرف بين المعنى
المصدري الحاصل بالمعنى المصدرية ووضع اللفظ للمعنى المصدري والادعاء كالعارضية
والمضروبية بلا شبهة بخلاف الثاني اعني فيه بحث اذ الملازمة في قوله لو كان الجواز
ممنوعة لجواز بناء المصدر للمفعول من غير حرمته من الفعل وعدمه لا يستلزم عدمه
لعدم الحصر وما مدة اعتباره فيها على ان المحقق الرضي قد شرط بقية القيام بان
لا يعتبر صيغة الفعل الى فعل وفعل يكتفيه بكون اسناد المجهول على الطور من حرمته
المبني للمفعول على طريقه القيام وقد عبر الله عن انه يقول سيبويه يبني على كونه
المجهول موضوعا لنسبة وقوع ما هو صفة الفاعل على المفعول لا لنسبة قيام
المبني للمفعول به والا لسوى بين المعروف والمجهول في كونه على طريقه القيام لا ان الاسناد
المبني م على طريقة قيام المبني للمفعول كما ان اسناد المعروف على طريق قيام ما هو للفاعل
فحاصل كلامه انه لو وضع المجهول ايضا لنسبة القيام لما كان لتخصيص طريقه حين الفعل
ما حد كلاسا وبه وجه ذلك ان يقوله قيام ما هو مبني للمفعول ووقوع ما هو مبني للفاعل
مثلا فان ذلك مقتضى الظاهر بناء على حرمته المبني للمفعول من الفعل المجهول لان يعتبر
بناؤه على طريقه القيام ايضا لكنهم عدلوا عنه الى لازمه اظهارا للفرق بين الاسنادين
في مقام التعريف ولا يعدو تنزل هذا وهو ما هو الحقيق في الجواب ولا يخفى على المتتبع
ما هو الكثير من المحققين في مصطلحات القوم واعتبارهم انهم ارادوا من اتباع تعين اذا لم
يكن الحكم قاطعه عارفه بناء العنايه بحره فانه في تحقيق معنى صيغ المصادر والعامل
بالمصدر ولفظ المصدر كون المصدر مبنيا للفاعل والمفعول على ما هو المشهور من القول
ولا يشتهر منهم ما ليس بمعتبر يتعلق بالقبول ثم ان الحاصل بالمصدر الذي هو المعنى
المطلق المعنوي الحدث والاثر قد يكون قائما بالفاعل حقيقة كما في نحو زيد وقد يكون
قائما بالفاعل وغيره كما في الامور النسبية كالقرب والبعد او بالفاعل والمفعول كما في
الفعل المتعدي على ما حققه الرضي ثم صرح بان الحاصل بالمصدر هو الاثر دون
التاثير والتاثر العلامه شارح مختصر ابن الحاجب في الامور وذكر الشارح المحقق التفتازاني
عضد الدين جواب المعتزلة عن استدلال على ان اسم الفاعل قد يشتق بناء على اعتبار فعل
حاصل لغيره بانه بنفسه فاعل ضارب والقتل والضرب حاصل في المفعول المضروب انه لا يلزم

ان

عبارة ... الاثر هو الحاصل بالمصدر ... التاثير والتاثر

ان صدا الاستفادة هو الاثر بالتاثير ولكن الاثر وهو قائم بفاعلها اعني ومنه تعلم
كون الاثر الذي هو الحاصل قائما بالمفعول ويمكن الحكم بكونها حققه الرضي في الافعال
المتعدية من ان الاثر فيها قائم بالفاعل والمفعول كالقرب القائم بالقارب والمقروب
من حيث صدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر ونقل في حاشيته على شرح المختصر ان
الاتحاد الخارجي بين التاثير والاثر على ما هو رأي الاشاعرة لا ينافي الاختلاف
بحسب المفهوم والاعتبار فان مفهوم الضوء الحاصل من الشمس الى البيت امر موجود
لكن اذا نسب الى الشمس يسمى اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى استضاءة
اعني وكانه اراد بالاتحاد الخارجي انه لم يتحقق في الاضاءة والاستضاءة في الخارج
امر زائد على الضوء والا لا يصح الحكم بالنسبة التي هي من الامور الاعتبارية
من غير الموجود الخارجي والله تعالى اعلم وفي التوضيح الفعل يراد به المعنى الذي
وضع المصدر بازائه ويمكن ان يراد به الحاصل بالمصدر فانه اذا تحول زيد من مكان
قام بالحركة فان اريد بالحركة الحالة التي تكون للمتحرك في جزء يفرض من اجزاء المسافة
فهي المعنى الثاني وان اريد بها ايقاع تلك الحالة فهو المعنى الاول والمعنى الثاني
موجود في الخارج اما الاول فهو من عنده العقل ولا وجود له في الخارج اعني وفي
التلويح ان لبعض المصادر ما يحصل به للفاعل معنى ثابت قائم به كما اذا قام زيد
يحصل له هيئة هي القيام او تحرك يحصل له حالة هي الحركة فلفظ الفعل وكذا من صيغ المصادر
قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل وذلك الامر وهو المعنى المصدري ويسمى تاثيرا كايقاع
الحركة وايجادها في ذات المتحرك والمحدث بانه تحرك كما يقع الحركة في جسم اخر حتى يكون
متحركا وكايقاعه القيام والقعود في ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل
بذلك الايقاع وهو المعنى الحاصل بالمصدر ويكون وصفا كالقيام او كيفية كالحرارة
... في شرح المقاصد للمحقق التفتازاني انا قلنا افعال العباد مخلوقة لله تعالى
ولعله لم يرد بالفعل المعنى المصدري الذي هو الايقاع والايجاد بل الحاصل
بالمصدر الذي هو متعلق الايجاد والايقاع اعني ما يشاهد من الحركات والسكنات
ومن هنا الا في حاشية الشريف المذكور اطلاق المصدر على نفس الايقاع وعلى
الهيئة الحاصلة شائع فيما بينهم واطلاق المصدر على كل منهما حقيقة اعني وقد اطلقنا

بحث

معكر وهذا نقل عبارات المحققين لكون ما نحن بصدد بيانه على المعنى الحقيقي
الكلام في تحقيق المقام ان الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد هنالك من حصول
اثر حسي ومعنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول متأثر من الفاعل او عليه
ما يتم من جهة الصدور بالفاعل ومن جهة الوقوع بالمفعول فاذا نظر الى قيام ذلك
الاثر بذات الفاعل ولاحظ كون الذات بحيث قام به كان ذلك الكون ما
يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظر الى وقوعه على المفعول ولاحظ
كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني
للمفعول واذا نظر الى نفس ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر
مشترك بين هذه الثلاثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول وبهذا يعلم ان المصدر
المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمبني للمفعول جزء من المجهول باعتبار الكون في
مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب زيد كونه بحيث
وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعروف وكونه بحيث
قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له ادنى حذق والناظر باصل العلم
لا يتوقف فلا يتجه ان المصدر المبني للمفعول لو كان جزء من المجهول كان غلط منشأ القيام
لانه مبني على زعم اعتبار قيام الكون في مفهومي المعروف والمجهول وقد تبين ان
الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني فانه
[illegible] العام [illegible] واما الفعل اللازم فلا يعتبر فيه الا المصدر المبني للفاعل
والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعدى الى المفعول ويستعمل مجازا في الفاعل

والله تعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد
واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
[illegible]
[illegible]
١٩٣

قد يجعل كلام السعد في الفرق بين المبني للمفعول والحاصل بالمصدر [illegible]

[illegible]

حاشية المحقق السيد الشريف على رسالة الوضع العضدية

بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** وهي مشتملة وجه الضبط ان المذكور فيها اما
ان يكون مقصودا اولا الاول التقسيم والثاني اما ان يتعلق تعلق الاعانة في
الشروع فهو المقدمة أو تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة **قوله** اللفظ المراد به اللفظ
الموضوع بقرينة قد يوضع **قوله** لشخص بعينه باعتبار تعينه وهو
ذاته كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه فيقال هذا
وضع خاص لموضوع له خاص **قوله** وذلك اي بيان الوضع باعتبار
امر عام **قوله** دون القدر المشترك يجوز ان يكون دون في محل
النصب حالا من الضمير في الموضوع فيكون المعنى هذا
اللفظ موضوع لكل واحد من متجاوزا عن القدر المشترك
ويحتمل ان يكون حالا من واحد بخصوصه اي المفهوم من
هذا اللفظ هو الواحد بشخصه وخصوصه دون القدر
المشترك **قوله** فيعقل ذلك المشترك آلة للوضع ووسيلة
له وليس المشترك الموضوع له مثلا اذ تعقل الواضع معنى
قولك كل مشار اليه مفرد مذكر وعين ~~اللفظ~~ وعين لفظ
هذا بازاء كل واحد من تلك الافراد المدركة اجمالا كان هذا
وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو القدر المشترك
بين تلك الافراد اذ به لوحظ تلك الافراد ملاحظة اجمالية
وكان الموضوع له خاصا لان الغرض ان الموضوع له هو كل
واحد من خصوصيات تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينها وقد يكون الوضع كليا عاما والموضوع له كذلك كما اذا تصور
معنى ما كليا وعين لفظا بازائه بهذا التصور وضعا عاما الموضوع له
عام كوضع لفظ الانسان لمفهومه ولم يتعرض له اذ لا غرض
له عاما متعلق لان الكليات مدركة متشخصاتها اجمالا

الجزئيات

الواضع

اذ يتعذر ادراكها تفصيلا

[illegible]

وذلك كاف في وضع اللفظ للمشخصات وليست المشخصات كذلك
بالقياس الي كليا تها كما لا يخفي **قوله** فالوضع كلي لان كلية الوضع
وجزئيته مستندة الي الوسيلة والوسيلة ها هنا امر كلي وهو
القدر المشترك فيكون الوضع ايضا كليا **قوله** لا يقبل الشركة فلا
يقال هذا ويراد به مفهوم كلي مثلا لا يصح لغة ان يقال جاني
هذا بمعني جائني مشار اليه مفرد مذكر بل لا يقصد بهذا الا
مشار اليه واحد متشخص وكذا الحال في انا وانت **قوله**
تنبيه هكذا وقع في بعض النسخ وليس بصحيح لا لفظا ولا معني
اما لفظا فلانه لو كان قسما اخر من الرسالة ينبغي ان يقال
فيما بعد التنبيه بلفظ المعرفة كما قال في باقي الاقسام واما معني
فلان المذكور فيه امر يتعلق بما ذكر في المقدمة غاية التعلق
فكان منها لا قسما اخر من الرسالة حتي يكون اقسام الرسالة
اربعة التنبيه عبارة عن عنوان بحث تدل عليه الابحاث السابقة
بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم بادني تامل وقيل التنبيه
عبارة عما لو وجه النظر الي ما قبله لعلم منه وقيل اعلام تفصيل
ما علم اجمالا مما قبله وقيل التنبيه عبارة عن ابحاث اتية تتعلق
بابحاث سابقة **قوله** الا بقرينة يريد ان الموضوع بالوضع العام
لخصوصيات المشخصات وان لم يكن مشتركا لفظيا لان وضعه
واحد ولا بد في المشترك من تعدد الوضع لكنه في حكم المشترك من
حيث الاحتياج الي قرينة لتعيين ما اريد به **قوله** وهو المصدر
وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليتبين عنه بيان معني المشتق ومعني
الفعل فكانه قال المدلول الكلي اما ذات وحده واما حدث وحده واما
مركب منهما وذلك اما بان يوخذ غير الحدث من حيث انه مقيد به علي وجه
من الوجوه المعتبرة في معاني اسما المشتقة واما بان يوخذ
الحدث من حيث انه منسوب الي غيره نسبة نامة خبرية
او

اوانشائية كما في الافعال والمقصود بذلك نوع ضبط للالفاظ
لا الحصر العقلي **قوله** في الخطاب اراد بالخطاب في قوله ان كانت في
الخطاب فان ضمير المعني المصدري اي المخاطبة فيتناول ضمير المتكلم
والمخاطب ولما شارك اسم الاشارة والموصول الحرف في كونهما
موضوعة باوضاع عامة لمعان مخصوصة اشار الي الفرق بان
تلك الاسما معانيها مفهومات مستقلة بالمفهومية لكن لا يتعين
لشي منها مرادا من الفاظها الا لقرينة معينة علي قياس الاسما
المشتركة واما الحرف فان مفهومه لا يستقل بالمفهومية بل هو
الة لملاحظة غيره فلا يعقل بنفسه اشار الي ان الموصول وان
كان موضوعا وضعا عاما للمشخصات مخصوصة لكن المخاطب
ربما يفهم من الموصول شخصا معينا من حيث تعينه المانع
من الشركة بل يفهم بما لا يمنع الشركة فيه وان عرف انحصاره في
شخص معين كقولك لمن سمع انه جاء واحد من بغداد الذي جاء
من بغداد رجل عالم ولهذا الاعتبار عده كليا مع جعله من اقسام
الشخص واما الضمير واسم الاشارة اذا كانا باقيين علي وضعهما
فانه يفهم المخاطب منهما ما يمنع تصوره من الشركة فيه **قوله** الاول
الثلثة اي الضمير واسم الاشارة والموصول **قوله** كانا اي اسم الاشارة
والضمير **قوله** دون الاشارة اي لانه جعل العلم مما هو مدلوله متشخص
والضمير مما يدل علي العموم ومدلوله كلي وفيه رد علي من جعل الضمير
من الجزء الحقيقي دون اسم الاشارة اي الصواب ان يعدا معا
من الجزء الحقيقي **قوله** انما يتعين بقرينة لان مدلول الضمير
انما يتعين بقرينة الخطاب ايضا **قوله** الحرف ما يدل اي فان معني
من مثلا ليس هو مطلق الابتدا بل معناه ابتدا خاص متعلق
بشي معين ولا يفهم معناه الا اذا تعلق بذلك الشي المعين لكنه ليس

موضوعا للابتدا المخصوص الا وضعا عاما ولا يلزم كونه مشتركا
مع كون معانيه متعددة وذلك الكون وضعه لتلك المعاني
وضعا واحدا **قوله** فانه ما دل على حدث آه اي الفعل اللفظ
الذي دل على حدث ونسبة الى الذات وزمان النسبة بخلاف
المشتق فانه ليس يدل على الحدث المذكور ويجوز ان يكون
الضمير للمشتق وما تاتيه اي المشتق غير دال على الحدث
المذكور بخلاف الفعل فانه دال عليه مع النسبة الى الفاعل **قوله**
وهو معنى فيه اي تحقيق ذلك يعلم مما ذكره المص في الفوائد
الغياثية في تحقيق معنى التعريف **قوله** والموصول مبهم آه اي
مبهم في نفسه يتعين بمفهوم الصلة الذي هو معنى فيه **قوله** التامة
اي ولا شك ان الحدث المعتبر في مدلول الفعل كلي لكن ليس وحده
مدلولا له بل اعتبر فيه نسبة تامة في زمان معين الى موضوع ما
وهذا المركب من الحدث وتلك النسبة التامة لا يصلح ان يكون محكوما
عليه ولا محكوما به والا لاحتيج الى اعتبار نسبة اخرى وتحقيق
ذلك في رسالتنا المعمولة في بيان معنى الحرف فليراجع وكذا
قوله فلا يعقل لغيره الا الحرف ولا يقع محكوما به لما يكون
محصل مدلول به وتوضيح هذه المعاني على ما ينبغي يستفاد من
تلك الرسالة **قوله** آه اي اذا كان المرجع اليه مشخصا فلا بحث
في جزئيته واما اذا كان المرجع اليه كليا عاما ففي كليته وجزئيته
بحث **قوله** فلا يكونان جزئيين آه اي لا يجعل في الذهن في كونهما
كليين ووقوعهما جزئيين في الاستعمال اذ لا عبرة الا للوضع فافهم

تمت الرسالة الوضعية المنسوبة الى سيد المحققين
وسند المدققين قدس سره العزيز
وصلى الله على سيدنا محمد
خير الخلق

هذا شرح رسالة الوضع عدة اوراقه ١٠ع
لحاجي افندي
رحمه الله تعالى

صاحبه الفقير الى ربه القدير
احمد التكبوشي ابنه علي علام
التكبوشي عفي
عنه

بخصوصه موضوعه ومسماه المشخص بحيث لا يقبل الشركة فلا يقال
هذا ويراد به مفهوم كلي مثلا ولا يصح لغة ان يقال جاءني هذا ويراد به
جائي مشار اليه مفرد مذكر بل لا يقصد بهذا اللفظ الا هذا الشخص
الواحد وفي الحواشي الشريفية ان هذا يكون وضعا عاما
لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد وبه
لوحظ تلك الافراد ملاحظة اجمالية ويكون الموضوع له خاصا
لان الغرض ان الموضوع له كل واحد من خصوصيات تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينها وقد يكون الوضع كليا والموضوع له كذلك
كما اذا تصور مفهوما كليا وعين لفظا بازائه وهذا يسمى وضعا
عاما لموضوع له عام كوضع الانسان لمفهومه ولم يتعرض له اذ
لا غرض له يتعلق به هاهنا واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما
فمستحيل لان الكليات لا تدرك بها مشخصا نفا اجمالا وذلك كاف
في الوضع للمشخصات وليست المشخصات كذلك بالقياس الى
كلياتها كما لا يخفى انتهى كلامه واقول قد استفدنا من كلامه
ان الوضع على قسمين وضع عام ووضع خاص وان الموضوع له
ايضا على قسمين عام وخاص وضرب الاثنين في الاثنين اربعة
ثلاثة منها ممكنة بل متحققة وواحد منها ممتنع لكن اشكل علينا
عد وضع مثل الانسان لمفهومه الكلي من قبيل الوضع العام لان
العموم هاهنا ليس الا في الموضوع له وعموم الوضع شيء اخر اذ الظاهر
انه شمول في نفس الوضع ولا يسري احدهما في الاخر فان قلت
لما كان تصور الموضوع له من شرائط الوضع اناط المحشي قدس سره
عموم الوضع وخصوصه عليه فان كان التصور متعلقا (اي تعلق) بامر عام كان
الوضع عاما وان كان متعلقا بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان

متعلق

متعلق التصور موضوعا له او آلة لملاحظة الموضوع له قلت لعل
هذا مراد المحشي قدس الله سره ويؤيده كلامه حيث قال لان التصور
المعتبر فيه عام وايضا حكم باستحالة كون الوضع خاصا والموضوع له
عاما بناء على ان تصور الخاص لا يمكن ان يكون آلة لملاحظة العام
بخلاف تصور العام فانه يمكن ان يكون آلة لملاحظة الخاص ولكن لا يخفى
على من له ادنى نصيب من الانصاف ان الغرض بيان تنوع الوضع
وان له قسما اخر ومن البين المكشوف ان عموم متعلق ذلك التصور
وخصوصه لا يوجب اختلافا في نفس الوضع الا اذا حصل شمول في
نفس الوضع بحيث يغني عن مؤنة الاوضاع المتعددة وان مشيت
معه على انه اصطلاح ولا مشاحة فيه فنحن ايضا نمشي معه وح
لو نازع منازع يكون النزاع لفظيا والحق ان النزاع معنوي فان
المقصود بيان ان هل للوضع نوع اخر في نفس الامر غير النوع المشهور
ام لا فاذا انيط عموم الوضع على اعتبار شمول في نفسه بحيث يغني عن
مؤنة الاوضاع المتعددة يتحقق نوع اخر حقيقي بان يعد نوعا
على حدة فان قلت على تقدير ان نوافقك ونمشي معك في ان عموم
الوضع ما قررت فوضع اسماء الاجناس لمعانيها يكون من اي قسم
من اقسام الوضع وايضا عموم الوضع مع عموم الموضوع له هل
له تحقق ام لا قلت المناسب ان يعد من قبيل ان الوضع خاص
والموضوع له عام وهذا وان كانت صورته قد ظهرت بملابس
الامتناع على منصة البيان فبتحريره تحريرا عسى ان يلبسه
كسوة الامكان فنقول وبالله التوفيق لا يخلو ان الموضوع له
حالة الوضع بخصوصه متصور او بامر صادق عليه فالاول هو
محكوم عليه بخصوصه
الوضع الجزئي الخاص لعدم شمول فيه والثاني الوضع الكلي

العام لاعتبار شمود فيه بحيث يغني عن مؤنة الاوضاع فعلى الاول ان
كان الموضوع له خاصا فيكون حينئذ الوضع خاصا والموضوع له خاصا
وان كان عاما يكون الوضع خاصا لعدم شمود فيه والموضوع له عاما
وهو ظاهر وعلى الثاني فان كان الموضوع له خاصا يكون الوضع عاما
لشموله والموضوع له خاصا كما في مثل اسم الاشارة وان كانا عاما
يكون الوضع عاما والموضوع له عاما وهذا هو الذي فتشت عن احواله
ولا يخفى ان هذا هو الاوضاع النوعية كما في المشتقات فان المعاني
الموضوع لها متصورة بامر عام وهي كليات وقد اعتبر فيه عموم الوضع
في جانب اللفظ ايضا وح يكون المنقسم الوضع اعم من ان يكون شخصيا
او نوعيا هذا هو الكلام الخالي عن الاعتساف اذا سلكت الانصاف
والمامول من الخلان اغماض الزلل واصلاح الخلل والله اعلم
تنبيه على ما يلوح للفطن من خلال الفوايد السابقة بادنى
تدبر ما هو من هذا القبيل اي من قبيل الموضوع بالوضع العام
خصوصيات الاشخاص لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة
لاستوا نسبة الوضع الى المسميات في الحواشي الشريفية
يريد ان الموضوع بالوضع العام خصوصيات المشخصات وان لم
يكن مشتركا لفظيا الا ان وضعه واحد ولا بد في المشترك من
تعدد وضعه لكنه في حكم المشترك من حيث الاحتياج الى القرينة
لتعيين ما اريد منه انتهى واقول ان اللفظ المشترك لما كان موضوعا
لمسميات متناهية فاذا اطلق ذلك دل على تلك المسميات اذا كان
العلم بالوضع حاصلا وح لا بد من القرينة المعينة واما في
مبحثنا هذا فمحل تامل لان المسميات ههنا غير متناهية
مثل مسميات الضماير واسما الاشارة فلا يمكن ان يحصل جميع

المسميات

المسميات في الذهن وهو ظاهر ولا البعض دون البعض لاستواء
نسبة الوضع الى المسميات فلا احتياج الى القرينة المعينة
بل القرينة ليست الا لاصل الافادة واذا تقرر هذا فلو اراد المص
من كلامه انه لا يفيد اصلا لا يتم التقريب لان مجرد استواء
نسبة الوضع لا يستلزم عدم الافادة كما في المشترك وان اريد
انه لا يفيد التعيين كما هو الظاهر من العبارة يرد الاشكال
بان القرينة ليست للتعيين بل لاصل الافادة كما قررناه
ويمكن ان يقال ان عبارة المص محمولة على المعنى الاول ويتم التقريب
بانضمام مقدمة تركت لظهورها وهي ان المسميات غير متناهية
وح يتم التقريب ويكون الفرق بينه وبين المشترك بامرين عدم
تعدد الوضع وان القرينة ههنا للافادة وثمة للتعيين تدبر
والضف التقسيم وهو عبارة عن ضم الخاص الى العام على
قياس ضم الفصل الى الجنس في المعرفات ليتحصل نوع وليس
فيه حكم اصلا بل محصله محصل المركبات التقييدية كالمعرفات
وان كانت العبارة موهمة لوجود الحكم مثلا اذا اردت تقسيم
الحيوان الى انواعه ضممت اليه مفهوم الناطق بطريق التقييد
فيحصل نوع ثم ضممت اليه الصاهل فيحصل نوع اخر وهكذا
يحصل ساير انواعه وليس فيه حكم واذا ظهرت في العبارة هو
يتبرا منه الحكم فامتاز الترديد التقسيمي عن الترديد الانفصالي
لانه وارد بين القضايا بحسب صدقها في نفس الامر وكذا عن
الترديد الحملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او بكلي مسور وذلك
ظاهر واما اذا تعلق بكلي غير مسور فهو مما فيه الاشتباه الاترى
الى قولك العدد اما زوج او فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه اذا

قصد به الحمل كان قضية حكم فيها باحد الامرين علي ما صدق عليه
مفهوم العدد وهو يقبل السور لو سورت واذا قصد به التقسيم
براد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين الي ذلك المفهوم
ليتحصل به قسم وهو لا يقبل السور فلا يكون قضية في الحقيقة بل
في الصورة واذا قصد به الحكم باحد القسمين علي ذلك المفهوم او بانقسامه
اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية
علي قياس ما عرفت في المعرفات الحقيقية الكاسبة للتصورات
واما التعريف اللفظي فالمقصود بها التصديق دون التصور اللفظ
مدلوله المطابقي اما كلي اي صالح لفرض الاشتراك فيه او مشخص
اي غير صالح لفرض الاشتراك فيه فان قيل لما كان مدار الكلية علي
صلاحية فرض الاشتراك والعقل لا يعجز عن الفرض لان محصل
الفرض هو ان يلاحظ الشي مدخولا لاداة الفرض والجزئي في
هذه الصلاحية فلا يتميز الكلي عن الجزي قلنا تحرير المقام يحتاج
الي بسط في الكلام وهو ان الفرض علي قسمين فرض علي سبيل
الانتزاع وهو ان ينتزع العقل صورة الشي عن الشي ويكون منشا
هذه الملاحظة ذات الشي وفرض علي سبيل الاختراع وهو ان
يخترع العقل صورة الشي لا من الشي ويكون لذا الشي مدخل فيه
وهذا الفرض هو الذي يحصل بالاداة مثلا ان يقال لو كان الانسان
حمارا لكان ناهقا ولا شك ان صلاحية هذا الفرض موجودة في
الجزي مثل ان يقال لو كان زيد كليا لكان واحدا من الكليات الخمس
لكن هذه الصلاحية غير مقصودة ههنا بل المقصود هو
صلاحية الفرض الانتزاعي فانك اذا جردت النظر الي ذات
المفهوم وجدت الجزي غير قابل الاشتراك فلا يتيسر لنا ان ننزع

منه

منه صورة قابلة للاشتراك ووجدت الكلي قابلا وان لم يكن مشتركا
في الواقع كاللاشي واللاممكن بالامكان العام تامل وتحقق ينفع
بك في مواضع عديدة من العلوم العقلية وهذا وقع في البين
فلنرجع الي المقصود فنقول والاول اي الكلي اما ذات
اي لا يكون معني تاما بغيره ولا يكون مشتملا علي تعلق معني بذات فيدخل
فيه نحو رجل واسد من الاعيان ويخرج نحو قيام وقعود من المعاني
ويخرج نحو الصفات وساير المشتقات لاشتماله علي تعلق معني
بذات وهو اسم الجنس او حدث اي يكون معني قايما بغيره سوا
صدر عنه كالقيام والقعود او لا يكون صادرا عنه كالطول والقصر
وهو المصدر فيخرج عنه المشتقات واسما الاعيان او نسبة
بينهما اي بين الذات والحدث وذلك ينقسم الي قسمين لانه اما ان
تعتبر النسبة من طرف الذات اي تكون الذات ملحوظة اولا
ثم الحدث علي وجه التقييد وهو المشتق فان الملاحظة فيه الذات
اولا ثم تقييد الذات بالوصف ثانيا فالنسبة معتبرة اولا من طرف
الذات وان كانت الذات مبهمة فهو الصفة كالضارب والقاتل وغير
مبهمة فهو غير الصفة مثل اسما الزمان والمكان او تعتبر النسبة
من طرف الحدث اي يكون الحدث ملحوظا اولا وهو الفعل فان الملاحظة
فيه الحدث اولا من حيث الانتساب الي ذات ما نسبة تامة خبرية
او انشائية وههنا امور لا بد من تحريرها الاول انه جعل اسم
الجنس قسيما للمصدر وهو قسمه فنقول كما في الحواشي الشريفة
الشريفية وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليبني عليه معني
المشتق ومعني الفعل فكانه قال المدلول الكلي اما حدث وحده
واما غيره وحده واما المركب وذلك اما بان يوخذ غير الحدث من

حيث انه مقيد علي وجه من الوجوه المعتبرة في معاني الاسما المشتقة واما
بان يوخذ الحدث من حيث انه منسوب الي غيره نسبة تامة خبرية او انشائية
كما في الافعال والمقصود بذلك ضبط الالفاظ لا الحصر العقلي انتهى
او نقول اسم الجنس يطلق علي المعنى العام مرة وعلي معنى الخاص اخري
يدلك علي ذلك مواقع اطلاقاته الثاني ان عبارته تفصح ان مدلول
المشتق والفعل هو النسبة فقط وليس الحال كذلك لان النسبة
هو المدلول التضمني لهما فنقول ان في العبارة مسامحة فكانه كني
عن التركيب بالنسبة لان النسبة تستلزم التركيب فكانه قال او مركب
وفي تلك الحاشية الشريفية ايما علي هذا فارجو ان لا تجعل
الفعل من اقسام الكلي والتحقيق ان الانقسام الي الكلي والجزئي
من خواص الاسم ولا يجري في الفعل والحرف كما في التحقيقات الشريفية
علي شرح المطالع والشمسية وحاصل الكلام ان انقسام اللفظ الى
الكلي والجزي انما هو بحسب اتصاف معناه بالجزئية والكلية فانهما
بالحقيقة من صفات المعاني كما يظهر من تعريفهما ومعني الاسم من حيث
هو معناه معنى مستقل يصح ان يوصف بالجزئية والكلية ويحكم بهما
عليه واما الفعل والحرف فمعناهما كما ستحققه عن قريب غير مستقل
فلا يصلح لان يحكم عليه بشي نعم اذا عبر عن معناهما بالاسم كان يقال
معنى من ومعنى ضرب صح ان يحكم عليهما بالكلية والجزئية وهذا
بخلاف الانقسام الي المشترك والمنقول والي الحقيقة والمجاز اذ كلها
في الحقيقة صفات الالفاظ وجميع الالفاظ متساوية الاقدام في صحة
الحكم عليها بها هذا خلاصة المقصود واذا تقرر هذا فلا بد ان يعتبر
المقسم مدلول اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث انه مدلول الفعل
ومع هذا التكلف فيه شي سيتضح لك حقيقته فيما بعد ان شا الله

الي جو

تعالي

تعالي الرابع انه لما جعلت النسبة في عبارته كناية عن المركب بتراى
منه بحسب السياق ان يكون المراد المركب من الحدث والذات
فيكون الذات مدلولا بالتضمن ولا شك ان مدلول الفعل هو
الحدث الكائن في الزمان المعين مع النسبة ولما كان النسبة
يقتضي طرفا اخر ينتقل الذهن الي ذات ما فيكون الذات مدلولا
التزاميا للفعل فعلى هذا لا بد ان لا يحمل المركب علي ما يفهم
عن السياق بل يوخذ مطلقا واما ما تركيب فيتعين من خلال
التقسيم فقد ظهر من احد شقي الترديد اقسام اربعة اسم
الجنس والمصدر والمشتق والفعل متميزا كل منها عن الاخر
واشار الي الشق الثاني وهو ان يكون المدلول متشخصا بقوله
والثاني قال الوضع اما كلي اي يكون باعتبار امر مشترك بين متشخصات
او متشخص اي لا يكون كذلك بل يكون الموضوع له بخصوصه مقصودا
الثاني العلم لان الاعلام انما وضعت بازا خصوصيات
ذوات منصورة بخصوصياتها وهذا السياق يدل علي انحصار
العلم في القسم الثاني لكن يشكل اسامي الكتب من لفظ المفتاح
والكشاف ونحو ذلك فانها وضعت بازا الفاظ مترتبة مخصوصة
ولا شك ان الالفاظ من الاعراض وتشخص الاعراض بتشخص
محالها فيتعدد بتعدد المحال فلو جعلنا تلك الاسامي اعلاما
متشخصة ولا شك ان تصور تلك الاشخاص بخصوصياتها
محال فلا بد ان تكون موضوعة بوضع عام لتلك الاشخاص فوجد
في الاعلام الوضع الكلي ويمكن ان يقال نظر المولف رحمه الله
في بيان طرق الاوضاع الواقعة في اصل اللغة ومثل تلك
الاوضاع الواقعة في اسامي الكتب انما هو طرق مولدة مستحدثة

ماكانت في اللغة القديمي فلا يصار ابدا وتقول هي من اعلام
الاجناس وسياتي تحقيق علم الجنس والاول اي الذي وضعه
كلي مدلوله اما معني في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه فهو
الحرف ولا يتضح حق اتضاحه الا بتحقيق معني الحرف اقتفاء
لاثر المحققين فنقول ان نسبة البصيرة الي المدركات كنسبة
البصر الي المبصرات والبصر قد يشاهد بعض المبصرات
قصدا وقد يجعله الة لمشاهدة الغير مثلا الناظر في المراة
ربما جعلها الة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها بحيث يستغرق
في مشاهدتها ولا يلتفت حينئذ الي المراة قصدا فلا يقدر في هذه
الحالة ان يحكم علي المراة بشي مع كونها مبصرة وربما جعلها منظورة
بالذات ملحوظا قصدا فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها
بما لها من نفاسة جوهرها وصفائه وجهها وكذلك البصيرة بالنسبة
الي المدركات مثلا في الابتدا معني متعلق بغيره فاذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معني مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتدا واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين
السير والبصرة مثلا وجعله الة لمشاهدة حالهما وارتباط
احدهما بالاخر فهو في هذه الحالة كالمراة الملحوظة لمشاهدة
الصورة المرتسمة فيها فخرج عن الاستقلال بالمفهومية
وعن صلاحية الحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة
من في قولك سرت من البصرة الي الكوفة فلفظ الابتدا موضوع
لمطلق الابتدا ولفظة من موضوعة للابتدا المخصوص
لا باوضاع متعددة بل بوضع عام كلي كانه جعل مطلق الابتدا
عنوانا

عنوانا للابتدات المخصوصة ثم عينت لفظة من لكل من
الابتدا ات المخصوصة وهذا ما اشار اليه المص من ان
الوضع في الحروف كلي ولما كان من موضوعة لخصوصية
الابتدا ولا شك ان كل ابتدا نسبة لا تتعين الا بالمنسوب
اليه فما لم يذكر متعلق من لا يتحصل فرد من مطلق الابتدا
يكون مدلولا له فلا يتحصل الا بمتعلقه واليه اشار المص
بقوله مدلوله اما معني في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير
اليه واما ما يقال من ان لفظة من مثلا موضوعة لما وضع
له لفظ الابتدا الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في
دلالة من دون الابتدا فمما لا ينبغي ان يعول عليه بل
يجب ان لا يلتفت اليه اذ لا فايدة في هذا الاشتراط وايضا
لم يرد من الواضع نص ولا دليل عقلي عليه بل فهموا ذلك من
التزام ذكر المتعلق عند الاستعمال وهو امر مشترك
بين الحروف والاسما اللازمة للاضافة مثل ذو والفرق
بان ذكره في الحروف لتتميم دلالتها وفي تلك الاسما
لتحصيل غايتها تحكم وايضا يلزم ان يكون معني من صالحا
في نفسه لان يحكم به وعليه الا انه لبس مفهوما من لفظه
فاذا ضم اليه ما يتم به دلالته كان صالحا لذلك ولا يقول
به من له ادني معرفة وان شيت فساد هذا القول فعبر عن
معني من بلفظه واذكر معه متعلقه ثم انظر هل تقدر ان
تحكم عليه او به لا اظنك ان تكون في مرية من ذلك وعلي قول
هذا القايل يلزم ان يمكن الحكم عليه او به فتحصل من
ثاني شق الترديد الذي هو عبارة عن ان يكون الوضع فيه كليا

الحرف فان مدلوله لا يتعين الا بانضمام الغير اليه واشار الي الاقسام
الاخر بقوله والا اي وان لم يكن مدلوله كذلك بل يكون متعينا
بدون انضمام الغير اليه وقد مر في التنبيه ان ما هو من هذا
القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة وقد عرفت الدليل
عليه فالقرينة ان كانت في الخطاب اعني المخاطبة وهي توجيه
الكلام الي الغير فيتناول ضميري المتكلم والمخاطب فالضمير
فانه موضوع بوضع عام لمعان مستقلة في مفهوميته متشخصة
وقرينة التعيين هو الخطاب وان كانت القرينة في غيره
اي الخطاب فاما حسية وهو اسم الاشارة فانه موضوع بوضع
عام لمعان متشخصة مستقلة والقرينة في عرف اللغة الاشارة
الحسية ولا يقدح في ذلك ان في بعض الاوقات يكون الخطاب
قرينة لان المراد انه من شانه ان يكون القرينة حسية بالنظر
الي عرف اللغة او تكون القرينة عقلية وهو اسم الموصول
فانه لا يتعين الا بالنسبة المعهودة بين المتكلم والمخاطب
الخاتمة تشتمل علي تنبيهات بفوايد تتفرع علي ذلك التقسيم
تظهر للالمعي بادني توجه ولما شارك الحرف الضمير واسم
الاشارة والموصول في كونها موضوعة باوضاع عامة لمعان
مخصوصة نبه علي الفرق فقال الاول الثلاثة اي الضمير
واسم الاشارة والموصول مشتركة في ان مدلولاتها ليست
معاني في غيرها اي ليست الة لملاحظة غيرها بل هي ملحوظة
قصدا وان كانت تحصل بالغير اي بالقرينة كما عرفت في
التنبيه بخلاف الحرف فان مدلوله معني في غيره اي الة لملاحظة
غيره فهي اسما نظرا الي استقلال معانيها في حد ذواتها

فالثلاثة

فالثلاثة امتازت عن الحرف بهذا ولما اشار في التقسيم ان
الموصول موضوع بوضع عام لمشخصات مخصوصة والمخاطب
ربما لم يفهم شخصا معينا بحيث يمنع تصوره من الشركة بل
يفهمه بما لم يمنع الشركة وان عرف انحصاره في شخص معين
كمن سمع انه جا واحد من بغداد وما حصل في ذهنه صورته
المتشخصة بل لاحظه بهذه الصفة وقال الذي جا من بغداد
فانه لم يفهم الا موصوفا بهذه الصفة وهو كلي واشار الي
دفع الشبهة بقوله الثاني الاشارة العقلية لا تفيد التشخص
فان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية وان بلغ الي مرتبة
الانحصار في الخارج بخلاف قرينة الخطاب والحس فانهما
يوديان الي ملاحظة ذات المدلول واما ضم الكلي الي الكلي
فانه يودي الي ان يكون الوصف الكلي عنوانا الجزئي وهو
لا يفيد ملاحظة ذات الجزئي فلذلك كانا اي اسم الاشارة
والضمير جزئيين اي يحصل بهما معني جزئي في الذهن وهذا
اي الموصول كليا اي يفيد صورة كلية والحاصل ان القرينة
فيهما كاملة تودي الي ملاحظة ذات المدلول الذي هو جزئي
وفي الموصول القرينة قاصرة فهو لا يفيد الا ملاحظة
الجزئي بعنوان كلي وهذا ليس صورة الجزئي فالموصول
موضوع لمشخص لكن بواسطة قصور القرينة لا يفيد
صورة المشخص بتشخصه بل بعنوان كلي فجزئيته
بالنظر الي موضوعه وكليته بالنظر الي فهم المخاطب ومثل
هذا واقع في العلم فان من سمع ان رجلا عالما شجاعا
حسن الوجه ملك في بلاد الروم واسمه فلان فانه اذا سمع

علمه ينتقل ذهنه الي الموصوف بهذه الصفات ويلاحظه بهذا
العنوان فالعلم موضوع للجزئي ولكن يفهم المخاطب منه كليا
فلا يقال في هذه الصورة ان العلم كلي لان تلك الكلية بالنظر الي
فهم المخاطب لا بالنظر الي مدلوله وكذا الموصول فان لفظة الذي
انما وضعت بوضع عام لخصوصية الذات وفهم خصوصية الذات
موقوف علي القرينة والقرينة قاصرة فلا تؤدي الي خصوصية
الذات فهو بالنظر الي مدلوله جزئي وبالنظر الي فهم المخاطب كلي
هذا غاية تنقيح الكلام لتحصيل المرام في هذا المقام فلا يتوهم
ان كلامه هذا مدافع لكلامه في التقسيم حيث عد الموصول من
قبيل الموضوع لمتشخص ولكن لا يخفي عليك ان هذا الحكم ليس بكلي
فان من راي الجائي من بغداد بعينه اذا قلت له الذي جاء من بغداد
ينتقل ذهنه الي تلك الخصوصية المتشخصة بلا شبهة فالاشارة
العقلية افاد ههنا التشخص فالمراد من قوله لا يفيد التشخص
رفع الايجاب الكلي وهو مستلزم للسلب الجزئي فيكون القضية
جزئية وذلك لانه لو كان مفيدا للتشخص كاخويه كالضمير واسم
الاشارة لكان القضية كلية فلما نفي هذا الكلية لزم السلب
الجزئي فكانه قال لا يفيد التشخص كليا ولا بد ان تعلم ان الموصول
كلام التعريف ياتي للعهد الخارجي والذهني والجنس والاستغراق
فيشكل ح انه من اقسام الموضوع المتشخص لانه لا يصح هذا
الحكم الا اذا كان للعهد الخارجي فقط ويمكن ان يقال ان اصل
وضع الموصول علي هذا ويطرا في الاستعمال معاني ليس هو
موضوعا لها في الاصل وهذا كما في اسم الاشارة فانه في اصل
وضعه للاشارة الي متشخص محسوس وربما يستعمل في المعقولات

تشبيها

تشبيها للمعقول بالمحسوس اظهارا لكمال تميزه عند العقل
فمثل هذا لا يرد نقضا علي ان اسم الاشارة موضوع لمتشخص
لان هذا ليس الاستعمال الاصلي ولما اشتبه علي بعض كون
اسم الاشارة حقيقيا لجعل الضمير شبيها للعلم في كونه جزئيا
حقيقيا دون اسم الاشارة جزئيا اشار الي رده بقوله الثالث
علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمر وهو ان العلم موضوع
بوضع جزئي لجزئي والضمير بوضع كلي لجزئي وفساد تقسيم
الجزئي اليهما اي الي العلم والمضمر دون اسم الاشارة ظنا من ذلك
الجاعل انه موضوع لكلي وان ذلك انما يتعين بقرينة الاشارة
ومدلول الضمير بالوضع ووجه ظهور الفساد من الفرق بين
العلم والمضمر ان ذلك الفرق جار بين اسم الاشارة والعلم
فجعل الضمير جزئيا حقيقيا دون اسم الاشارة تحكم بحت
وايضا الضمير واسم الاشارة مشتركان في ان مدلولهما لا يتعين
الا بالقرينة الا ان القرينة في اسم الاشارة الحسية وفي الضمير
الخطاب كما عرفت والتفاوت في القرينة لا يوجب ان يكون احدهما
جزئيا والاخر كليا ولما ظهر معني الحرف علي وجه ليس فيه
غبار وامتاز عن اخويه امتيازا تاما وكان هذا مما اشتبه
علي اقوام من ذوي الافهام ولذا اختلفوا في بيانه والعبارة
المشهورة في تعريفه هي ان الحرف دال علي معني في غيره وقد
ظهر المقصود من تلك العبارة في التقسيم نبه عليه فقال الرابع
تعين لك منه هذا ان معني قولك ان الحرف يدل علي معني في غيره
انه لا يستقل بالمفهومية كما ان معني قولك الاسم ما دل علي معني
في نفسه انه مستقل بالمفهومية قال ابن الحاجب ان الضمير في

قولهم ما دل علي معني في نفسه وقولهم في غيره راجع الي المعني وان
معني ما دل علي معني في نفسه باعتباره في نفسه اي بالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار قيمتها كذا في نفسها
اي باعتبارها في نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد وغير
ذلك وان معني ما دل علي معني في غيره باعتبار متعلقه لا باعتباره
في نفسه هذا محصل كلامه ولا يخفي ان محصوله ما اشار اليه المص
من الاستقلال بالمفهومية وعدم الاستقلال فان المعني اذا
كان ملاحظا بذاته فلا يكون وسيلة والة بخلاف ما اذا كان ملاحظا باعتبار
متعلقه قال نجم الائمة الرضي وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف
ما دل علي معني في غيره نقيض قولهم علي معني في نفسه ولا يقال في
مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لا في نفسها واختار ان الضمير في نفسه عايد الي ما المراد بها الكلمة
وكذا في غيره فيكون المعني الاسم كلمة دلت علي معني في نفس تلك الكلمة
والحرف كلمة دلت علي معني ثابت في غير تلك الكلمة ثم شرع يبين معني
الحرف في الغير علي وجه لا يخفي علي الناظر لطف ما فيه من التكلفات
البعيدة والمقام لا يحتمل بيانها وبيان ما فيها واما ما اورده علي ابن
الحاجب فليس بشيء اذ المقصود التشبيه بينهما بحسب اعتبار
الخارج تارة وعدم اعتباره اخري وان امتاز بانه يصح ان يقال
المعني ماخوذ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال ان الدار حسنها
او قيمتها في نفسها او غيرها والسر فيه ان ارتباط القيمة والحسن
بالغير اذا كان الغير سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا فلذا لا يصح
ان يقال قيمتها او حسنها في غيرها بخلاف ارتباط تعقل المعني
بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه فيصح كون الغير ظرفا له

وان

وان يقال المعني في غيره هذا من التحقيقات الشريفة واذا
تاملت فيها يظهر لك ان القول ما قالت حذام وان هذا المعني الذي
قررنا في الحروف بخلاف الاسم والفعل فان معني الاسم ملحوظ قصدا
فيكون مستقلا بالمفهومية فيصلح ان يكون محكوما عليه وبه
واما الفعل فلا بد من توضيح فنقول مفهوم الفعل كا يتدا مثلا
يشتمل علي معنيين مستقلين بالمفهومية وهو معني المصدر
اعني الابتدا المطلق والزمان وعلي نسبة جزئية مخصوصة
من حيث انها حالة بين طرفيها والة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما
بالاخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة
التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية وانه لا يتعين
الا بانضمام الغير الذي هو المنسوب اليه ولهذا وجب ذكر الفاعل
وجوب ذكر متعلق الحرف فقول النحويين الفاعل لا يجوز حذفه
ليس مبنيا علي مراعاة جانب اللفظ الصرف بل تعقل معني الفعل
يتوقف علي ذكر الفاعل ولا يتم تصوير معناه الا بذكره كما في تعقل
معني الحرف ولهذا اتفق الواضع الافعال بالقياس الي ما اعتبر فيها من
النسبة الجزئية وضع عام وبالنسبة الي الحدث وضع خاص فظهر
ان مجموع معني الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يكون
محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما عليه ضرورة ان كل واحد من
المحكوم به وعليه يجب ان يكون ملحوظا بالذات وكذا النسبة
الداخلة في مفهوم الفعل والحاصل ان مجموع معني الفعل واحد
معانيه اعني النسبة لا يستقل شيء منهما بالمفهومية واما الحدث
المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهومه من حيث
انه منتسب الي الفاعل فلذلك وجب ان يكون الفعل باعتبار الحدث

المأخوذ في مفهومه مسندا دائما فصار الفعل باعتبار جزء معناه
محكوما به واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه وبه اصلا
وانما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما يسند الى غيره
بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح ان يكون مسندا
او مسندا اليه فان قلت فما تقول في الزمان قلت الزمان اعتبر
في مفهوم الفعل على انه فيه للحدث والحدث الكائن في الزمان المخصوص
اعتبر من حيث انه منتسب الى الغير فهو ايضا لا يصلح ان يكون مسندا
ومسندا اليه هذا خلاصة ما حققه المحققون وهو حقيق بان
تعضه بالنواجذ فلك فيه فوائد واذا تحققت هذا ظهر لك ان
مفهوم الفعل ليس بكلي ففي عده من اقسام الكلي نظر هذا ما وعدنا
لك في اثناء التقسيم فتامل وتدبر ولما انوفوا النقض بالمشتق على
حد الفعل بذلك التقسيم نبه فقال الخامس عرفت منه الفرق
بين الفعل والمشتق وهو ان النسبة في المشتق معتبرة من طرف
الذات وفي الفعل من طرف الحدث وانه صار بالا يرد على حد الفعل
فانه اي الفعل ما يدل على حدث ونسبة الى موضوع معين تكون النسبة
الملاحظة الطرفين بخلاف الصفة كما حققته وزمانها اي زمان
النسبة وهذا ذكر بالاستطراد اتماما لبيان مدلول الفعل والا فهو
غير معلوم بالتقسيم ولما ظهر من خلال التقسيم التفرقة بين اسم
الجنس وعلمه وهذا مما اشتبه على كثير اشار اليه بقوله السادس
منه اي من التقسيم يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلمه كاسامة
فانه وضع لمعين بجوهره واسد وضع لغير معين وان كان لا يخلو عن
التعيين في حد ذاته لكن تعينه غير ملاحظ والاشارة اليه باللفظ
بخلاف اسامة فان تعينه ملحوظ مشار اليه بذلك اللفظ وهذا

هو

هو مناط الفرق بين المعرفة والنكرة وما احسن ما قيل ان المعرفة
فيها ملاحظة التعيين وفي النكرة مصاحبة التعيين فالحاصل
ان كل شيء وضع له لفظ فله تعيين في حد ذاته فان وضع له اللفظ
ليكون اشارة الى ذلك المعنى مع تعينه فهو المعرفة والا فهو النكرة
ثم ان الاشارة قد تكون بنفس اللفظ بلا استعانة بالاداة
كما في ما عدا المعرف باللام وقد تكون باستعانة الاداة كما في
المعرف باللام مثل الرجل ورجل فان رجلا كان اشارة الى تلك
الماهية المعينة في حد ذاته بلا اشارة الى تعينه واذا دخل عليه
اللام حصل الاشارة الى تعينه كان المتكلم قال تلك الماهية
المعلوم لك ايها المخاطب واليه اشار بقوله ثم جاء التعين
وهو معنى فيه من اللام وظهر الفرق ايضا بين اسامة
ولفظ الاسد المعرف باللام فان الاشارة الى التعين في اسامة
بنفس اللفظ وفي الاسد باستعانة اللام هذا محصل ما ذكره
ولكن بقي اشكال لان ظاهر التقسيم يابى عن ان يكون علم الجنس
داخلا لان القسم الاول الذي مدلوله كلي انقسم الى اسم الجنس
والمصدر والمشتق والفعل وعلم الجنس ليس بداخل تحت
واحد منها والقسم الثاني ظاهر في انه ليس داخلا فيه لان
مدلوله متشخص واسامة مدلوله كلي ولا ينحل ذلك الا بكشف
القناع عن صورة الحال فاقول وبالله التوفيق ان المفهوم
والمدلول والمعنى الفاظ كلية لها معان تصدق على افراد
كثيرة كمفهوم زيد ومفهوم الانسان ومفهوم الحيوان وكما ان
مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان وكما ان مفهوم زيد شخص
من اشخاص المفهوم كذلك مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان

ولا يريبك ان مفهوم الانسان كلي فكيف يكون شخصا لان الكلية
عارضة له وهو باعتبار هذا العارض ليس من افراد المفهوم
وشخصا من اشخاصه الا ترى ان مفهوم الانسان لو لم يكن
شخصا من اشخاص المفهوم لكان نوعا اضافيا منه
ولابد ان ينتهي الي اشخاص فلابد ان يكون تحته اشخاص من
المفهوم يصدق المفهوم عليه بواسطة الانسان والامر
ليس كذلك لانها مفهوم زيد وعمرو وغير ذلك تحته لانا نقول
مفهوم زيد لا يصدق عليه مطلق المفهوم بواسطة الانسان
بل هو داخل تحت مطلق المفهوم كما ان الانسان ايضا داخل
تحته فمفهوم زيد والانسان سوا لان كل واحد منهما شخص
من اشخاص المفهوم والتحقيق ان المفهومية من المعقولات
الثانية لا تعرض لذوات المفهومات الا في الذهن وح عروضه
لمفهوم زيد ومفهوم الانسان ومفهوم الحيوان علي السوا
وهذه الثلاثة باعتبار عروض المفهومية اشخاص
المفهوم وان كان البعض في حد ذاته كليا وكذا في ساير
المعقولات الثانية من النوعية والجنسية والفصلية
وغير ذلك فان الكليات الطبيعية اشخاص بالنسبة الي تلك
المعقولات الثانية فمثل الانسان شخص من اشخاص
المفهوم النوع وكذلك الحيوان من الجنس ولذلك تسمعهم
يطلقون الوحدة والتعدد علي المعاني الكلية مثلا
يقولون معني الانسان واحد ومعني العين متعدد فان المراد
بالواحد ههنا ليس الا الواحد بالشخص وعلي هذا القياس
وان تحققت ما قررته لك فلابد ان تعرف ان المراد من الشخص

في

في التقسيم اعم من ان يكون جزئيا حقيقيا اولا والكلي ان اخذ من
حيث انه معين ووضع اللفظ بازايه يكون علما للجنس واذا اخذ
من غير تلك الحيثية يكون اسما للجنس ويكون حاصل
التقسيم ان المدلول اما ان لا يكون التعين فيه ملحوظا او لا
والاول الكلي والثاني المتشخص والمتشخص اما ان يكون الوضع
فيه كليا او جزئيا فان كان الوضع جزئيا فهو العلم وهو ينقسم
الي قسمين لانه اما ان يكون جزئيا حقيقيا اولا والثاني علم
الشخص والاول علم الجنس ولما كان معني الموصول لا يتعين
الا بذكر صلته كان مظنة ان يشبه الحرف لان الحرف لا يتعقل
الا بذكر المتعلق نبه علي فرق لطيف دقيق فقال السابع
الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل علي معني في الغير ويحصله
بما هو فيه اي نعقله بذلك الغير الذي الحرف معني فيه و معني جو
والموصول مبهم في نفسه يتعين بمعني فيه اي بمفهوم
الصلة التي هي معني في الموصول والحاصل ان الحرف يتعين
بشي يكون الحرف صفة له ومعني فيه والموصول يتعين بشي
يكون ذلك الشي صفة للموصول ومعني فيه وهذا يقتضي ان
يكون الموصول مستقلا بالملاحظة ومفهوم الصلة بالتبع
فيكون الموصول هو الصورة والصلة هي المراة والحرف علي
عكس هذا ولما كان الحرف والفعل يشتركان في عدم الاخبار
عنهما اشار الي العلة المشتركة فقال الثامن ان الفعل والحرف
يشتركان في انهما مرآتان علي معني باعتبار كونه ثابتا للغير والة
لملاحظته ومرآة له اما الحرف فتمام معناه كذلك واما الفعل
فلانه يشتمل علي نسبة هي الة ملاحظة موضوع ما لا تحصل تلك

النسبة الا بملاحظة ذلك الموضوع وقد اطنبنا الكلام فيه فلا يحتاج
الي الاعادة ومن هذه الجهة لا يتشكل الفرق فامتنع الخبر عنهما لان
الاخبار عن الشي لا يتيسر الا اذا كان الشي مستقلا بالملاحظة
كما عرفت ولما كان الفعل مع ذلك الاشتراك بالحرف يمتاز بالاخبار
به علي العلة فقال التاسع الفعل مفهومه كلي قد يتحقق في ذوات
متعددة فجاز نسبته الي خاص منها فيخبر به قد ظهر لك ان في
كلية مفهوم الفعل نظرا لان مفهوم الفعل مشتمل علي كلي اعتبر
معه نسبة ما في زمان معين الي موضوع ما نسبة تامة فهذا
المعني المركب من الحدث وتلك النسبة كما لا يصح ان يخبر عنه لا يصح
ان يخبر به لكن لما كان هذا الحدث اعتبر فيه من حيث ان يكون
منسوبا الي غيره وجب ان يكون الفعل باعتبار الحدث الماخوذ فيه
مسندا دايما فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وقد
كشفنا لك صورة الحال فارجع فالمص ههنا ان اراد بالمفهوم
المفهوم المطابقي فالحال علي ما عرفت من انه ليس بكلي فانه
كما لا يصلح ان يخبر عنه لا يصلح ان يخبر به وان اراد المفهوم التضمني
فالكلية وعدم الكلية لا دخل له في ان يكون الفعل مخبرا به
دايما ولا يقع مخبرا عنه فان الكلي يقع محكوما عليه وبه بل العلة
ما ذكرنا من ان الحدث ماخوذ فيه من حيث ان يكون منسوبا الي
الغير ويمكن توجيه كلام المص بان يقال الجزي لا يقع محمولا
في الايجاب لان النسبة بين الجزيين ليس الا المباينة فلا
يصدق الجزي علي الجزي ويقع موضوعا لان النسبة بين الجزي
والكلي قد تكون بالعموم والخصوص وقد تكون بالمباينة كما تقرر
في موضعه ولما كان معني الحرف جزييا كما سبق تحقيقه لا يقع

محكوما

محكوما به بخلاف الفعل فان مفهومه التضمني كلي فيقع محكوما
به فهذا يقع سببا لامتياز الفعل عن الحرف عن صلاحية
الاخبار عنه بالنظر الي مفهوم التضمني واما عدم صلاحيته
للاخبار عنه بالنظر الي ذلك المفهوم فلا يكون مذكورا لانه قال
قد ذكر هذا في التنبيه الثامن لانا نقول هذا الكلام كان
في بيان المفهوم المطابقي للفعل ولا دخل له في مفهومه وكلام
المص ههنا لا ينتظم الا في المفهوم التضمني ولما كانت الجزيية
فيما عدا الضمير الغايب في غاية الظهور وفي الضمير الغايب
خفا ان قد يعود الي المشخص وقد يعود الي الكلي اشار الي
ذلك الخفا بقوله النظر في ضمير الغايب وكليته نظر تامل اي
اذا كان المرجوع اليه جزييا فلا بحث في جزييته واما اذا كان
المرجوع اليه كليا ففي كليته وجزييته نظر تامل وتحقيقه
ما اشير اليه في الحواشي الشريفية علي شرح المطالع وحاصله
ان كلمة هو موضوعة للجزييات المندرجة تحت قولنا كل غايب
مفرد مذكر فان الواضع جعل هذا آلة لملاحظة الجزييات وعنوانا
لها ووضع اللفظ بازا كل واحد من الجزييات بخصوصه وتلك
الجزييات تكون حقيقية اذا كان المرجوع اليه جزييا حقيقيا
وقد تكون غير حقيقية اذا كان المرجوع اليه كليا فان الكلي من
جزييات قولنا كل غايب مفرد مذكر لكن جزييته ليست حقيقية
ونحن في تحقيق معني اسامه قد كشفنا عنك غطاك فبصرك اليوم
حديد فلا نحتاج الي ابدا كلام جديد فنقول معني ضمير الغايب
ليس الا جزييا لكن اعم من ان يكون جزييا حقيقيا اولا فان قلت
الذي يظهر من كلام اهل الفن ان مدلوله الجزي اللفظ بخصوصه لانهم

يقولون الضمير عايد الي اللفظ الفلاني ومرجع الضمير في الكلام اللفظ الفلاني
ولا شك ان اللفظ اذا لوحظ بخصوصه فهو جزئي حقيقي مندرج
تحت الاسم المندرج تحت الكلمة المندرجة تحت اللفظ فلا حاجة اذا
الي التكلف فان الذهن ينتقل من الضمير الي خصوص اللفظ ومن
اللفظ الي معناه سوا كان المعني جزئيا حقيقيا او لا قلت
لا شك اذا قلت جاني زيد وهو قايم لا ينتقل الذهن اولا الي اللفظ
ثم من اللفظ الي الذات بل ينتقل اولا الي الذات المعبر عنه بزيد فلفظ
هو وزيد سوا في التعبير عن الذات لكن دلالة زيد علي الذات لا تحتاج
الي القرينة ودلالة هو تحتاج الي القرينة كما حقق في اثنا التقسيم
من ان دلالة الضماير محتاجة الي القراين وقراينها هي الخطاب
ولما كان اكثر القراين الخطابية هو اللفظ حكموا بان اللفظ مرجع
الضمير وليس المراد ان ذلك هو القرينة المحصلة للدلالة ثم
اعتبروا المطابقة بين الضمير والمرجع وليس هذا الا لتوضيح
القرينة حتي لا تلتبس مدلولات الضماير اذا اجتمعت في كلام
واحد هذا تحقيق معني الضمير الغايب فتدبر ولما كان بعض
الالفاظ الكلية لا تستعمل الا جزئيا كان مظنة ان يشتبه
بالجزئيات فبينه وقال الحادي عشر ذو وفوق وغيرهما
من الالفاظ التي لا تستعمل الا مضافة كلي لانها بمعني صاحب
وعلو وهما كليان وان كانا لا يستعملان الا في الجزئي لعروض
الاضافة فلا يقال جاني ذو كما يقال جاني صاحب بل يقال ذو
جاني ذو مال وكذا فوق في اكثر الاستعمال فلا يكونان جزئيين لان
الجزئية عارضة بسبب الاضافة فلا يقدح في الكلية ولما كان
بعض الالفاظ يقع في تفسير بعض كان مظنة حمل الترادف دفع

هذا

هذا بقوله الثاني عشر لا يريبك تقاور الالفاظ بعضها مكان بعض
مثلا يقولون من معناه الابتدا وفي معناه الظرفية فلا يوهمك
ان الابتدا اسم فيقع محكوما عليه فتكون من هكذا وكذا في
بالنسبة الي الظرفية فان هذا توهم فاسد اذا المعتبر الوضع
والواضع لم يضع من لمطلق الابتدا بل لابتدا خاص جزئي لا يستقل
بالملاحظة كما مر مرارا فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهكذا
في ساير المواضع فليس لتقاور الالفاظ شهادة صادقة بل
المناط هو الوضع فلا تغفل عن جانب الوضع حتي تخبط خبط
عشوا هذا اخر ما قصدنا شرحه وايضاحه ولله الحمد والمنة
وعلي نبيه محمد المصطفي الصلاة
والتحية وعلي اله واصحابه
الذين اصحاب الخير
والتسليمات
الزكية
ابد

شرح الرسالة

الوضعية شيخ الامام والبحر الحبر الهمام
مولانا خاتمة المحققين حاجي افندي
تغمده الله برحمته على
الدوام بجاه سيدنا
محمد خير الانام
واله وصحبه
الكرام

خط الان الهروي لسبقي
الظاهر انه الهروي
كما رأيناه كذلك
في نسخة أخرى

وقف ... ١١٩ ... على طلبة العلم بالازهر ...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي واعتمادي

نحمدك يا من افضت علينا بوالغ الحكم سوابغ النعم ونصلي على حبيبك محمد الهادي
للامم الى الامم وعلى اله وصحبه بوجه اكمل وطريق اتم ايها الحايز لقصب سبق التدقيق
عند اسباق فرسان التحقيق الفايز بدرك نهاية الشاو بفكر عميق وطبع دقيق السابق
من افراخ الاقران لاخذ البرهان عند الارتهان السابق بقطوف التامل على زمرة
الشجعان عند طراد الاذهان هذه تحقيقات سلخت سواطع انوارها عن ظلام الارقام
وتدقيقات تسترت لوامع اسرارها عن افهام من ذوي الافهام قرت بلطفها عطفة
الناظر وقرت بحسنها العيون النواظر فهي رشيقة لم يبق في القوس منزع ولا في الكنانة
منزع وكيف لا وجلالة قدر المولف ذلك التحرير كحلت عيون العيون اقلامه ونحت
وجنات الفضايل ارقامه عضد الحقايق له اليد العليا والباع الطولى قد امتاز
بقوة الساعد لمصارعة النظار واختار نفسه الكف نفايس الانظار وحل عقد الرموز
بانامل فهمه الثاقب ودل على حفر الكنوز بعنان رايه الثاقب وانا الفقير الحقير
مع توزع الحال وتشتت البال قد اهتديت بزوايد فغنمت لها ضم شواهد حسنا
وهذا كما قيل غيره من عين عوراء وجمعت فيها من مواضع شتى تحقيقات شريفة لا ياتي
بمثلها الا ذو يد موسوية فالمرجو ان لاحظها للتحلي بحلية الانصاف المتخلي عن سلوك
مسلك الاعتساف من احتظى من الهداية بحظ موفور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور
عسى الله ان يتلقاه بعين الرضا وما سمع اذنا منه الا الثنا والله الموفق في الاحوال
وبيده ازمة الامال قال العلامة خاتمة المحققين عضد الملة والدين
هذه فايدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة ووجه الترتيب ان
المذكور فيها اما ان يكون مقصودا او ما يتفرع عن المقصود او ما يتوقف عليه المقصود والاخر
الاول والاوسط الثاني والثاني الثالث وفي بعض النسخ بعد قوله على مقدمة وتقسيم وتنبيه
والظاهر انه زايد من طغيان قلم الناسخ يدل عليه اعادته منكرا بخلاف الثلاثة ولما كان
الوضع هنا عبارة عن تخصيص لفظ بشي ليفهم الثاني عن ادراك الاول ولا يخفى ان ذلك
لا يتصور الا بعد تصور الموضوع له فالموضوع له قد يتصور بخصوصه وقد يتصور بامر صادق
عليه الاول ما افاد بقوله **المقدمة اللفظ قد يوضع لشخص بعينه** وذلك بان تكون

الصورة

الصورة الشخصية مرتسمة في الذهن ويوضع اللفظ بازايه كما في وضع لفظ زيد
للشخص المعين والثاني ما اشار اليه بقوله **وقد يوضع له** اي للشخص بعينه **باعتبار
امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين مشخصات** محصورة او غير محصورة
ثم يقال ان **هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه
لتفهم ولا يراد به** عند اطلاق اللفظ الا واحد **بخصوصه دون القدر المشترك
فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع** ووسيلة اليه ومراة للموضوع له **لا انه الموضوع
له فالوضع كلي والموضوع له مشخص وذلك مثل اسم الاشارة** فان الواضع تصور
معنى قولك كل مشار اليه مفرد مذكر وجعل لفظ هذا بازا كل واحد بخصوصه من
الافراد المدركة اجمالا **فهذا** اي فلانه **موضوع** بازا كل واحد بخصوصه **ومسماه** المشار اليه
المشخص بخصوصه لا يقبل الشركة فلا يقال هذا ويراد به مفهوم كلي مثلا لا يصح لغة
ان يقال جاني هذا ويراد به جاني مشار اليه مفرد مذكر بل لا [illegible] الا واحد
متشخص وفي الحواشي الشريفية ان هذا يكون وضعا عاما لان التصور
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد به لوحظ تلك الافراد ملاحظة
اجمالية ويكون الموضوع له خاصا لان الغرض ان الموضوع له هو كل واحد من خصوصيات
تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها وقد يكون الوضع كليا والموضوع له كذلك كما
اذا تصور مفهوما كليا وعين لفظا بازايه كهذا اليسمى وضعا عاما الموضوع له عام كوضع
الانسان لمفهومه ولم يتعرض له اذ لا غرض له يتعلق به ها هنا واما كون الوضع
خاصا والموضوع له عاما فمستحيل فان الكليات يدرك لها مشخصاتها اجمالا
وذلك كاف في الوضع للمشخصات وليست المشخصات كذلك بالقياس الى كلياتها
انتهى كلامه ونقول قد استفدنا من كلامه ان الوضع على قسمين وضع عام
ووضع خاص وان الموضوع له ايضا على قسمين عام وخاص وضربت الاثنين في الاثنين
اربعة ثلاثة منها ممكنة بل متحققة وواحد منها ممتنع لكن اشكل علينا عد وضع
مثل الانسان لمفهومه الكلي من قبيل الوضع العام لان العموم لعلهما السيما في الموضوع
له وعموم الوضع شي اخر اذ الظاهر انه شمول في نفس الوضع وان يسري احدهما الى الاخر
فان قلت لما كان تصور الموضوع له من شرايط الوضع ناط المحشي قدس سره عموم الوضع

وخصوصه عليه فان كان التصور متعلقا بامر عام كان الوضع عاما وان كان متعلقا
بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له او آلة لملاحظة
الموضوع له **قلت** لعل هذا مراد المحشي قدس سره ويؤيده كلامه حيث قال
لان التصور المعتبر فيه عام وايضا حكم باستحالة كون الوضع خاصا والموضوع له عاما
بناء على ان تصور الخاص لا يمكن ان يكون آلة لملاحظة العام بخلاف تصور العام
فانه يكون آلة لملاحظة الخاص ولكن لا يخفى على من له ادنى نصيب من الانصاف
بل الانصاف بان الغرض بيان تنوع الوضع وان له قسما اخر ومن البين المكشوف
ان عموم متعلق ذلك التصور وخصوصه لا يوجب اختلافا في نفس الوضع الا اذا حصل
شمول في نفس الوضع بحيث يغني عن مؤنة الاوضاع المتعددة وان ثبت معه
على انه اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح فنحن ايضا نصطلح معه وحينئذ لو نازع
منازع يكون النزاع لفظيا والحق ان النزاع معنوي فان المقصود بيان ان هل
للوضع نوع اخر في نفس الوضع غير النوع المشهور ام لا واذا اشترط عموم الوضع على اعتبار
شمول في نفسه بحيث يغني عن مؤنة الاوضاع المتعددة يتحقق قسم اخر حقيق
بان يعد نوعا على حدة **فان قلت** لعل تعدد ان توافقك وتمشي معك في ان
عموم الوضع ما قررت في وضع اسماء الاجناس لمعانيها يكون من اي قسم من اقسام الوضع
وايضا عموم الوضع مع عموم الموضوع له هل يتحقق ام لا **قلت** المناسب ان يعد من قبيل ان
الوضع خاص والموضوع له عام ومثاله ان كان متصورا فقد ظهر فيه لا بين الامتناع
على منصة البيان فنحرره تحريرا عسى ان تلبسه كسوة الامكان فنقول وبالله التوفيق
لا يخفى ان الموضوع له حالة الوضع بخصوصه متصورا او بامر صادق عليه فالاول
هو الوضع الجزئي الخاص لعدم شمول فيه والثاني هو الوضع الكلي العام باعتبار
شمول فيه بحيث يغني عن مؤنة الاوضاع فعلى الاول ان كان الموضوع له خاصا
فيكون حينئذ الوضع خاصا والموضوع له خاصا وان كان عاما يكون الوضع خاصا
لعدم شمول فيه والموضوع له عاما وهو ظاهر وعلى الثاني فان كان الموضوع له خاصا يكون
الوضع عاما لشموله والموضوع له خاصا كما في اسماء الاشارة وان كان عاما يكون الوضع
عاما والموضوع له عاما وهذا هو الذي تنتشر عن احواله ويكون هذا في
الاوضاع النوعية كما في المشتقات فان المعاني الموضوع لها متصورة بامر عام

اما ان يكون متصورا ح

مؤنة

مثل جر

وتقسـ

وهي كليات وقد اعتبر فيه عموم الوضع في جانب اللفظ ايضا وحينئذ يكون المقسم
الوضع اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا هذا هو الكلام الخالي عن الاعتساف فاذا
سلك محجة الانصاف فالمأمول من الخلان اغماض الزلل واصلاح الخلل والله اعلم
تنبيه على ما يلوح للفطن من خلال الفوائد السابقة بادنى تامل **ما هو من هذا
القبيل** اي من قبيل الموضوع بالوضع العام لخصوصيات الاشخاص **لا يفيد التشخص
الا بقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع الى المسميات** في التعريفية يريد ان
الموضوع بالوضع العام لخصوصيات المشخصات وان لم يكن مشتركا لفظيا لان
وضعه واحد ولا بد في المشترك من تعدد وضعه لكن في حكم المشترك من حيث
الاحتياج الى قرينة تعين ما يريد منه انتهى واقول ان اللفظ المشترك لما كان
موضوعا للمسميات متناهية فان اطلق ذلك دل على تلك المسميات اذا كان العلم
بالوضع حاصلا وحينئذ لا بد من القرينة المعينة واما في بحثنا هذا فمحل تامل
لان المسميات ههنا غير متناهية مثل مسميات الضماير واسماء الاشارة فلا يمكن
ان يحصل جميع المسميات في الذهن وذلك ظاهر ولا البعض دون البعض لاستواء
نسبة الوضع الى المسميات فلا احتياج الى القرينة المعينة بل القرينة ليست
الا لاصل الافادة لا للتعيين واذا تقرر هذا فان اراد المصنف من كلامه انه لا يفيد
اصلا لا يتم التقريب لان مجرد استواء نسبة الوضع لا يستلزم عدم الافادة كما في المشترك
وان اراد انه لا يفيد التعين كما هو الظاهر من العبارة يرد الاشكال بان القرينة
ليست للتعيين بل لاصل الافادة كما قررنا ويمكن ان يقال عبارة المصنف محمولة
على المعنى الاول ويتم التقريب بانضمام مقدمة تركت لظهورها وهي ان المسميات
غير متناهية وكانه قال لا يفيد لاستواء نسبة الوضع الى المسميات والمسميات
غير متناهية وح يتم التقريب ويكون الفرق بينه وبين المشترك بامرين عدم
تعدد الوضع وان القرينة ههنا للافادة وثمة للتعيين تدبر واتقنا **التقسيم**
وهو عبارة عن ضم الخاص الى العام على قياس ضم الفصل الى الجنس في المعرفات
ليتحصل نوع وليس فيه حكم اصلا بل يحصله يحصل المركبات التقييدية كالمعرفات
وان كانت العبارة موهمة لوجود الحكم مثلا اذا اردت تقسيم الحيوان الى انواعه

ضمنيت الى مفهوم الناطق بطريق القيد فيحصل نوع ثم ضمنت اليه الصاهل فيحصل
نوع اخر وهكذا يحصل ساير الانواع وليس فيه حكم اصلا واذا اظهرته بالعبارة ترا اي
منه الحكم فامتاز الترديد التقسيمي عن الترديد الانفصالي لانه وارد بين القضايا
بحسب صدقها في نفس الامر وكذا عن الترديد الحملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي
او بكلي مستور وذلك ظاهر واما اذا تعلق بكلي غير مستور فهو مظنة للاشتباه
الا ترى ان قولك العدد اما زوج او فرد يحتمل التقسيم والحملي والفرق انه اذا قصد
به الحمل كان قضية حكم فيها باحد الامرين على ما صدق عليه مفهوم العدد وهو يقبل
السور لو سورت واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل
من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم وهو لا يقبل السور فلا يكون قضية
في الحقيقة بل هو في الصورة واذا قصد به الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم
او بانضمامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصارت قضية طبيعية
على قياس ما عرفت في المعرفات لحقيقة الكاشفة للتصورات واما التعريف
اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور **اللفظ مع قوله المطابقي اما**
كلي اي صالح الغرض الاشتراك فيه **او متشخص** اي غير صالح الغرض الاشتراك
فيه فان قيل لما كان مدار الكلية على صلاحية فرض الاشتراك والعقل
لا يعجز عن الفرض لان يحصل الفرض هو ان يلاحظ الشي مدخولا لاداة الفرض
والجزئي بهذه الصلاحية فلا يتميز الكلي عن الجزئي **قلنا** تحرير المقام يحتاج الى
بسط في الكلام وهو ان الفرض على قسمين فرض على سبيل الانتزاع وهو ان
ينتزع العقل صورة الشي من الشي ويكون مشاهدته الملاحظة ذاتا للشي وفرض
على سبيل الاختراع وهو ان يخترع العقل صورة الشي من الشي ولا يكون لذات
الشي مدخل فيه وهذا الفرض هو الذي يحصل للاذهان مثل ان يقال لو كان
الانسان حمارا لكان ناهقا ولا شك ان صلاحية هذا الفرض موجودة في الجزئي
مثل ان يقال لو كان زيد كليا لكان واحدا من الكليات الخمس ولكن ليس هذه
الصلاحية مقصودة ههنا بل المقصود ههنا هو صلاحية الفرض الانتزاعي
فانك اذا اجريت النظر الى ذات الموضوع وجدت الجزئي غير قابل للاشتراك فلا
يتيسر لك

و تقف

فلا يتيسر لك ان تنتزع منه صورة قابلة للاشتراك ووجدت الكلي قابلا
لذوات لم يكن مشتركا في الواقع كاللاشي واللاممكن بالامكان العام تامل وتحقق
ينفعك في مواضع عديدة من العلوم العقلية ولهذا وقع في البين فلنرجع
الى المقصود فنقول **الاول** اي الكلي **اما ذات** وهو ما لا يكون قايما بغيره ولا يكون
مشتملا على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان ويخرج نحو
قيام وقعود من المعاني ويخرج الصفات وساير المشتقات لاشتمالها على تعلق
معنى بذات **وهو اسم الجنس او حدث** اي يكون معنى قايما بغيره سواء صدر عنه
كالقيام والقعود او لا يكون صادرا عنه كالطول والقصر **وهو المصدر** فيخرج عنه
المشتقات واسماء الاعيان **او نسبة بينهما** اي بين الذات والحدث **وذلك** ينقسم
الى قسمين لانه **اما تعتبر النسبة من طرف الذات** اي تكون الذات ملحوظة اولا ثم الحدث
على وجه التقييد **وهو المشتق** فان الملاحظة فيه الذات اولا ثم تقييد
الذات بالوصف ثانيا فالنسبة معتبرة اولا من طرف الذات فان كان الذات
مبهمة فهو الصفة كالضارب والقاتل او غير مبهمة فهو غير جهة الصفة مثل
اسم الزمان والمكان **او تعتبر النسبة من طرف الحدث** اي يكون الحدث ملحوظا
اولا **وهو الفعل** فان كان الملاحظ فيه الحدث اولا من حيث الانتساب الى الذات
ما نسبة تامة خبرية او انشائية **وههنا** امور لا بد من تحريرها الاول انه جعل اسم
الجنس قسيما للمصدر وهو قسيمه فنقول كما في الحواشي الشريفة وانما اخرج
المصدر عن اسم الجنس ليبني عليه بيان معنى المشتق ومعنى الفعل فكانه قال
المدلول الكلي اما الحدث وحده واما غيره وحده واما المركب وذلك منقسم على وجه
الوجوه المعتبرة في معاني الاسم بان يوخذ عين الحدث من حيث انه الاسماء المشتقة
واما بان يوخذ عين الحدث من حيث انه منسوب الى الغير نسبة تامة خبرية او انشائية
كما في الافعال والمقصود به ضبط الالفاظ لا الحصر العقلي انتهى او نقول اسم
الجنس يطلق على المعنى العام مرة وعلى المعنى الخاص مرة اخرى يدلك على ذلك مواقع
الملاقاة ثم **الثاني** انه عبارته تقتضي ان مدلول المشتق والفعل هو النسبة فقط
والحال ليس كذلك لان النسبة هو المدلول التضمني لهما فنقول ان في العبارة مسامحة

نكاية عن التركيب بالنسبة لان النسبة تستلزم التركيب وكانه قال او مركبة في
الحاشية الشريفية اما الى هنا فارجع الثالث انه جعل الفعل من اقسام الكلي
والتحقيق ان الانقسام الى الجزئي والكلي من خواص الاسم ولا يجري في الفعل
والحرف كذا في التحقيقات الشريفية على شروح المطالع والشمسية ومحصل
الكلام ان انقسام اللفظ الى الجزئي والكلي انما هو بحسب انصاف معناه بالجزئية
والكلية فانها بالحقيقة من صفات المعاني كما يظهر من تعريفها ومعنى الاسم
من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح ان يوصف بالجزئية والكلية ويحكم بهما
عليه واما الفعل والحرف فمعناهما لما كان متحققة عن قريب غير مستقل فلا يصلح
ان يحكم عليه بشيء نعم اذا عبر عن معناهما بالاسم كان يقال معنى من ومعنى ضرب
صح ان يحكم عليهما بالكلية والجزئية وهذا كالانقسام الى المشترك والمنقول
والى الحقيقة والمجاز اذ كلها في الحقيقة صفات الالفاظ وجميع الالفاظ متساوية
الاقدام في صحة الحكم وهذا خلاصة المقصود واذا تقرر هذا فلا بد ان تعتبر
المقسم مدلول اللفظ من حيث هو لا من حيث انه مدلول الاسم ومع هذا التكلف عليهما
فيه شيء سيتضح لك حقيقته فيما بعد ان شاء الله تعالى الرابع انه لما جعل النسبة
في عبارته كناية عن المركب يتراءى منه بحسب السياق ان يكون المراد بالمركب من الحدث
والذات فتكون الذات مدلولا بالتضمن ولا شك ان مدلول الفعل هو الحدث
الكائن في الزمان المعين مع النسبة ولما كان النسبة تقتضي طرفا اخر ينتقل الذهن
الى ذاته ما فتكون الذات مدلولا التزاميا للفعل فعلى هذا لا يكاد يحمل المركب
على ما يفهم من السياق بل يؤخذ مطلقا واما ما يتركب منه فيتعين من خلال التقسيم
فتدبر من احد شقي الترديد اقسام اربعة اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل
ويتميز كل منها عن الاخر واشار الى الشق الثاني وهو ان يكون المدلول مشخصا
بقوله والثاني فالوضع اما كلي اي يكون باعتبار امر عام مشترك بين مشخصات
او مشخص لا يكون كذلك بل يكون الموضوع له بخصوصه متصورا الثاني علم لان الاعلام
انما وضعت بازاء خصوصيات ذوات متصورة بخصوصياتها وهذا السياق يدل على
انحصار العلم في التقسيم الثاني لكن يشكل باسامي الكتب من لفظ المفتاح والكشاف
وغير

وقف

وغير ذلك فانها وضعت بازاء الالفاظ مرتبة مخصوصة ولا شك ان للالفاظ من
الاعراض وتتشخص الاعراض بتشخص محالها فيتعدد بتعدد المحال فلو جعلنا تلك
الاسامي اعلاما متشخصة فلا شك ان تصور تلك الاشخاص بخصوصياتها محال فلا بد ان
تكون موضوعة بوضع عام لتلك الاشخاص فوجد في الاعلام الوضع الكلي ويمكن
ان يقال نظر المؤلف في بيان طرق الاوضاع الواقعة في اصل اللغة ومثل تلك الاوضاع
الواقعة في اسامي الكتب انما هي طرق هي مولدة مستحدثة ما كانت في اللغة القديمة
فلا يعبأ به او نقول هي من اعلام الاجناس وسياتي تحقيق علم الجنس والاول اي
الذي وضعه كلي مدلوله اما معنى في غيره ويتعين بانضمام ذلك الغير اليه
وهو الحرف ولا يتضح هذا حق الاتضاح الا بتحقيق معنى الحرف اقتفاء لاثر المحققين
فنقول ان نسبة البصيرة الى المدركات كنسبة البصر الى المبصرات والبصر قد
يشاهد بعض المبصرات قصدا وقد يجعله آلة لمشاهدة الغير مثلا الناظر في المرآة
قد يجعلها آلة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها
ولا يلتفت الى المرآة قصدا فلا يقدر في هذه الحالة ان يحكم على المرآة بشيء مع
كونها مبصرة وقد يجعلها منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيتمكن بهذه الملاحظة
من الحكم عليها بما لها من نفاسة جوهرها وصقالة وجهها وكذلك البصيرة
بالنسبة الى المدركات مثلا الابتداء معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل
قصدا او بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم
عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة مثلا هو
بين السير والبصرة وجعله آلة لمشاهدة حالهما في ارتباط احدهما بالآخر فهي
في هذه الحالة كالمرآة الملحوظة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها فخرج عن الاستقلال
بالمفهومية وعن صلاحية الحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظ من موضوعة
للابتداءات المخصوصة لا باوضاع متعددة بل بوضع واحد عام كانه جعل مطلق
الابتداء عنوانا للابتداءات المخصوصة ثم عينت لفظة من لكل من الابتداءات المخصوصة
وهذا ما اشار المصنف من ان الوضع في الحرف كلي ولما كان من موضوعة لخصوصية

الاوضاع

الابتدا لا شك ان كل ابتدا نسبة لا يتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر الا متعلق
من لا يتحصل فرد من مطلق الابتدا يكون مدلولا له فلا يتحصل الا متعلقه والى هذا اشار
المصنف بقوله مدلوله اما معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه واما ما
يقال ان لفظة من مثلا موضوعة ووضع له لفظ الابتدا الا ان الواضع اشترط ذلك
المتعلق في دلالته من دون الابتدا فلا ينبغي ان يعول عليه بل لا يجب ان لا يلتفت
اليه اذ لا فايدة في هذا الاشتراط وايضا لم يرد من الواضع نص ولا دليل عليه
بل فهموا ذلك من التزام ذكر المتعلق عند الاستعمال وهو مشترك بين الحروف
والاسما اللازمة للاضافة مثل ذو والفوق بان ذكره في الحروف لتعيين دلالتها
وفي تلك الاسما لتحصيل غايتها تحكم وايضا يلزم ان يكون معنى صالحا في نفسه
لان يحكم به وعليه الا انه ليس مفهوما مما من لفظه فاذا ضم اليه ما يتم به دلالته كان
صالحا لذلك ولا يقول به من له ادنى معرفة وان شئت ظهور فساد هذا القول
فعبر عن معنى من بلفظه واذكر معه متعلقه ثم انظر هل تقدر تحكم عليه او به لا اظنك
ان تكون في مرتبة من ذلك وعلى قول هذا القايل يلزم ان يمكن الحكم عليه او به
فيحصل من تالي شقي الترديد الذي هو عبارة عن ان يكون الوضع فيه كليا الحرف
فان مدلوله لا يتعين الا بانضمام الغير واشار الى الاقسام الاخر بقوله او لا اي وان لم
يكن مدلوله كذلك بل يكون متعينا بدون انضمام الغير وقد مر في التنبيه الا
ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة وقد عرفت الدليل عليه فالقرينة
ان كانت في الخطاب اعني المخاطبة وهي توجيه الكلام الى الغير فيتناول ضمير المتكلم
والمخاطب فالضمير فانه موضوع بوضع عام لمعان مستقلة في المفهومية متشخصة
وقرينة التعيين هو الخطاب وان كانت القرينة في غيره اي الخطاب فاما
حسية وهو الاشارة فانه موضوع بوضع عام لمعان متشخصة مستقلة والقرينة
في عرف اللغة الاشارة الحسية ولا يقدح في ذلك الاتي في بعض الاوقات يكون
الخطاب قرينة لان المراد انه من شانه ان تكون القرينة حسية بالنظر الى عرف اللغة
او تكون القرينة عقلية وهو اسم الموصول فانه لا يتعين الا بالنسبة المعهودة في

المتكلم

المتكلم والمخاطب الخاتمة تشتمل على تنبيهات بفوائد تتفرع على ذلك التقسيم
تظهر للالمعي بادنى توجه ولما شارك الحرف الضمير واسم الاشارة والموصول في كونها
موضوعة باوضاع عامة لمعان مخصوصة نبه على الفرق بقوله الاول الثلاثة اي الضمير
واسم الاشارة والموصول مشتركة في ان مدلولها ليست معاني في غيرها
اي ليست آلة لملاحظة غيرها بل ملحوظة قصدا وان كانت تتحصل بالغير اي
بالقرينة كما عرفت في التنبيه بخلاف الحرف فان مدلوله معنى في غيره اي آلة الملاحظة
غيره وهي اسما نظرا الى استقلال معانيها في حد ذاتها فالثلاثة احتازت عن
الحروف بهذا ولما اشار في التقسيم ان الموصول موضوع بوضع عام لمشخصات
مخصوصة والمخاطب بها لم يفهم شخصا معينا بحيث يمنع تصوره من الشركة بل يفهم
بما لم يمنع الشركة وان عرف انحصاره في شخص معين كمن سمع جا واحد من بغداد
وما حصل في ذهنه صورته المشخصة بل لاحظه بهذه الصفة ثم قلت له الذي
جا من بغداد فانه لم يفهم الا موصوفا بهذه الصفة وهو كلي فاشار الى دفع الشبهة
بقوله الثاني الاشارة العقلية لا تفيد التشخص فان تقييد الكلي بالكلي
لا يفيد الجزئية وان بلغ الى مرتبة الانحصار في الخارج خلافا لقرينتي الخطاب
والحس فانهما يؤديان الى ملاحظة ذات المدلول واما ضم الكلي الى الكلي
فانه يؤدي الى ان يكون الوصف الكلي عنوانا للجزئي وهو لا يفيد ملاحظة
ذات الجزئي فلذلك كانا اي اسم الاشارة والضمير جزئين اي يحصل لهما
معنى جزئي في الذهن وهذا اي الموصول كليا اي يفيد صورة كلية
والحاصل ان القرينة فيهما كاملة تؤدي الى ملاحظة ذات المدلول الذي
هو جزئي وفي الموصول القرينة قاصرة فهي لا تفيد الا ملاحظة الجزئي بعنوان
كلي وهذا ليس صورة الجزئي فالموصول موضوع للمتشخص لكن بواسطة قصور
القرينة لا يفيد صورة المتشخص بتشخصه بل بعنوان كلي فجزئيته بالنظر
الى موضوعه وكليته بالنظر الى مفهومه فهم المخاطب وتمثيل هنا واقع
في العلم فان من تسمع رجلا عالما سخيا حسن الوجه ملكا في بلاد الروم
وسمه فلانا فانه اذا سمع علمه ينتقل ذهنه الى الموصوف بهذه الصفات

ويلاحظ بهذا العنوان الكلي فالعلم موضوع للجزئي لكن يفهم المخاطب منه كليا
فلا يقال في هذه الصورة ان العلم كلي لان تلك الكلية بالنظر الى فهم المخاطب
لا بالنظر الى مدلوله وكذا الموصول فان لفظة الذي انما وضعت بوضع عام لخصوصية
الذات وفهم خصوصيته موقوف على القرينة والقرينة قاصرة لا تؤدي الى موقوف ح
خصوصية الذات فهو بالنظر الى مدلوله جزئي وبالنظر الى فهم المخاطب كلي هذا غاية
تنقيح الكلام لتحصيل المرام في هذا المقام فلا تتوهم ان كلامه هنا يدافع كلامه
في التقسيم حيث عد من قبيل الموضوع لمتشخص ولكن لا يخفى عليك ان هذا الحكم للموصول ح
ليس بكلي فان من راى الجائي من بعد او بعينه اذا قلت له الذي جاء من بعد انما
ينتقل ذهنه الى تلك الخصوصية المتشخصة بلا شبهة فالاشارة العقلية افادت
هاهنا التشخص فالمراد من قوله لا تفيد التشخص رفع الايجاب الكلي وهو مستلزم
لسلب الجزئي فتكون القضية جزئية وذلك لانه لو كان مفيدا للتشخص
كالضمير واسم الاشارة لزم ان القضية كلية فلما نفي هذه الكلية لزم
السلب الجزئي وكانما قال لا يفيد التشخص كليا ولا بد ان تعلم ان الموصول
بلام التعريف تاتي للعهد الخارجي والذهني والجنس والاستغراق فكل حرف انه
جعله من اقسام الموضوع المتشخص لانه انما يصح هذا الحكم اذا كان للعهد الخارجي
فقط ويمكن ان يقال ان اصل وضع الموصول على هذا ويطرأ في الاستعمالات
معان اخر ليس بموضوع لها في الاصل وهذا كما في اسم الاشارة فانها في اصل وضعها
للاشارة الى متشخص محسوس وربما يستعمل في المعقولات لتشبيه المعقول
بالمحسوس اظهارا لكمال تميزه عند العقل فبمثل هذا الايراد نقضا على ان اسم
الاشارة موضوع لمتشخص لان هذا ليس استعماله الاصلي ولما اشتبه على البعض
كون اسم الاشارة جزئيا حقيقيا فجعل الضمير شبيها بالعلم في كونه جزئيا حقيقيا
دون اسم الاشارة اشار الى رده بقوله الثالث علمت من هذا الفرق بين
العلم والمضمر وهو ان العلم موضوع بوضع جزئي لجزئي والضمير بوضع كلي لجزئي
وفساد تقسيم الجزئي اليهما اي الى العلم والمضمر دون اسم الاشارة ظنا
من ذلك الجاعل انه موضوع وان ذلك الجزئي انما يتعين بقرينة الاشارة الحسية

ومدلول

ومدلول الضمير بالوضع ووجه ظهور الفساد من الفرق بين العلم والضمير ان ذلك
الفرق جار بين اسم الاشارة والعلم فجعل الضمير جزئيا حقيقيا دون اسم الاشارة
تحكم بحت وايضا الضمير واسم الاشارة مشتركان في ان مدلولهما لا يتعينان الا
بالقرينة الا ان القرينة في اسم الاشارة الحسية وفي الضمير الخطاب كما عرفت والتفاوت
في القرينة لا يوجب ان يكون احدهما جزئيا والاخر لا يكون جزئيا ولما ظهر معنى
الحرف على وجه ليس فيه غبارة وامتاز عن اخويه امتيازا تاما وهذا كان مما
اشتبه على اقوام من ذوي الافهام ولذا اختلفوا في بيان العبارة المشهورة
في تعريفه وهو ان الحرف دال على معنى في غيره وقد ظهر المقصود من تلك
العبارة في التقسيم نبه عليه فقال الرابع تبين لك من هذا ان معنى
قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية كما ان معنى
قولك الاسم ما دل على معنى في نفسه انه يستقل بالمفهومية قال
ابن الحاجب ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره
راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه باعتباره في نفسه اي
بالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار قيمتها كذا اي نفسها
اي باعتبارها في نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غيره لكن ان معنى
ما دل على معنى في غيره باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فكلمة في تحتمل
كل منهما ولا يخفى ان محصوله ما اشار اليه المصنف من الاستقلال بالمفهومية
وعدم الاستقلال بها فان المعنى اذا كان ملاحظا بذاته لا يكون وسيلة
لغيره بخلاف ما اذا كان ملاحظا باعتبار متعلقه كما صرح العلامة الرضي
وقد نظر انه قولهم في حد الحرف ما دل على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه
ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل
يقال لا في نفسها واختار ابن جني ان في نفسه عائد الى ما المراد بها الكلمة ولذا اضمر في غيره
فيكون المعنى الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس الكلمة والحرف كلمة دلت
على معنى ثابت في غير تلك الكلمة ثم شرع يبين كون معنى الحرف في الغير على وجه
لا يخفى على الناظر الفطن ما فيها من التكلفات البعيدة والمقام لا يحتمل بيانها

وبيان ما فيها واما ما اورد على ابن الحاجب فليس بشي اذ المقصود التنبيه
بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتاز بانه يصح
ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنها
او قيمتها في نفسها او غيرها والسر فيه ان ارتباط القيمة او الحسن بالغير اذا كان ذلك
الغير سببا له ليس يصح كون الغير ظرفا له فلذلك لا يصح ان يقال قيمتها او حسنها
في غيرها بخلاف تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير معتبر فيه
فيصح كون الغير ظرفا له وان يقال المعنى في غيره هذا من التحقيقات التي تفيد
الشريفة واذا تاملت فيها يظهر لك ان القول ما قالت حذام وان هذا
المعنى الذي قررناه في الحرف **بخلاف الاسم والفعل** فان معنى الاسم ملحوظ
قصدا فيكون مستقلا بالمفهومية فيصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما
الفعل فلا بد من توضيح فنقول مفهوم الفعل لا بد ان يشتمل على
معنيين مستقلين بالمفهومية وهو معنى المصدر اعني الحدث المطلق
والزمان وعلى نسبة جزئية مخصوصة من حيث انها حالة بين طرفيها واله
لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم
الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية
وانه لا يتحصل الا بانضمام الغير الذي هو المنسوب اليه ولذا وجب ذكر الفاعل
وجوب ذكر متعلق الحرف فقول النحويين الفاعل لا يجوز حذفه ليس متكيا
على مراعاة جانب اللفظ العرفي بل تعقل معنى الفعل يتوقف على ذكر الفاعل
ولا يتم تصور معناه الا بذكره كما في تعقل معنى الحرف ولهذا قالوا وضع الافعال
بالقياس الى ما اعتبر فيها من النسب الجزئية وضع عام وبالنسبة الى الحدث
وضع خاص فظهر ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان
يكون محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما عليه ضرورة ان كل واحد من المحكوم
عليه وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات ولذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل
والحاصل ان مجموع معنى الفعل واحد معا بتة اعني النسبة لا يستقل شي منهما
بالمفهومية ولما الحدث المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهومه

من حيث

من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك وجب ان يكون الفعل باعتبار الحدث الماخوذ
في مفهومه مسندا اذ يما فعلنا الفعل باعتبار جز معناه محكوما به واما باعتبار
مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه وبه اصلا وانما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال
معناه على ما يسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى لا جزئي معنى يصلح ان
يكون مسندا او مسندا اليه **فان قلت** فما تقول في الزمان **قلت** الزمان
اعتبر في معنى الفعل على انه قيد للحدث والحدث الكاين في الزمان المخصوص
اعتبر من حيث انه منتسب الى الغير فهو ايضا لا يصلح ان يكون مسندا او مسندا
اليه هذه خلاصة ما حققه المحققون وهو حقيق بان يعض بالنواجذ فلك
فيه فرايد واذا تحققت هذا ظهر لك ان مفهوم الفعل ليس بكلي ففي عده من
اقسام الكلي نظر فتدبر ولما اندفع النقض بالمشتق على حد الفعل بذلك التقسيم
نبه فقال **الخامس عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق** وهو ان النسبة
في المشتق معتبرة من طرف الذات وفي الفعل من طرف الحدث **اندفاع ما**
اورد على حد الفعل فانه اي الفعل **يدل على حدث ونسبة الى موضوع معين** معين
تكون النسبة الملاحظة الطرفين بخلاف الصفة كما تحققته **وزمان** اي
زمان النسبة وهذا ذكر استطرادا اتماما لبيان مدلول الفعل والا فهو معلوم
بالتقسيم ولما ظهر من خلال التقسيم التفرقة بين اسم الجنس وعلمه وبعدما اشتبه
على كثير اشار اليه بقوله **السادس** تحقيقه اي من التقسيم يعلم **الفرق بين اسم الجنس** ويعلم
وعلم الجنس كاسامة وضع لمعين بخصوصه واسد وضع لغير معين وان كان
لا يخلو عن التعيين في ذاته لكن تعينه غير ملاحظ ولا مشار اليه باللفظ بخلاف
اسامة فان تعينه ملحوظ مشار اليه بذلك اللفظ وهذا هو مناط الفرق بين المعرفة
والنكرة وما احسن ما قيل من ان المعرفة فيها ملاحظة التعيين وفي النكرة
مصاحبة التعيين والحاصل انه كل شي وضع له لفظ فله تعيين في حد ذاته
فان وضع له اللفظ ليكون اشارة الى ذلك المتعين مع تعينه فهو المعرفة
والا فهو النكرة ثم الاشارة قد تكون بنفس اللفظ بلا استعانة بالاداة كما في المعرف ان
باللام مثل الرجل وجاء رجل فان رجل كان اشارة الى تلك الماهية المعلومة لكنها الى المخاطب

واليه اشار بقوله ثم جاء التعيين وهو معنى فيه له من اللام فظهر الفرق ايضا بين
اسامة ولفظ الاسد المعرف باللام فان الاشارة الى التعيين في اسامة بنفس اللفظ
وفي الاسد باستعانة اللام هذا محصل ما ذكره ولكن بقي اشكال لان ظاهر
التقسيم يابى عن ان يكون علم الجنس داخلا في القسم الاول الذي هو مدلوله
كلي القسم الى اسم الجنس او المصدر او المشتق منه والفعل وعلم الجنس ليس بداخل فيه
لانه مدلوله متشخص واسامة مدلوله كلي ولم يتحل ذلك الاشكال الا بكشف الغطاء
عن صورة الحال فاقول ان المفهوم والمدلول والمعنى الفاظ كلية لها معان
تصدق على افراد كثيرة كمفهوم زيد ومفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ثم ان مفهوم
زيد شخص من اشخاصه للمفهوم كذلك مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ولا يريبك
ان مفهوم الانسان كلي فكيف يكون شخصا لان الكلية عارضة له وهو
باعتبار هذا العارض ليس من افراد المفهوم وشخص من اشخاصه الا يرى ان مفهوم
الانسان لو لم يكن شخصا من اشخاص المفهوم لكان نوعا او صنفا منه ولا بد ان ينتهي الى
الاشخاص فلا بد ان يكون تحته اشخاص من المفهوم يصدق المفهوم عليه بواسطة
الانسان والامر ليس كذلك لا يقال مفهوم زيد وعمرو وغير ذلك تحته لانا نقول
مفهوم زيد لا يصدق على مطابق المفهوم كما ان الانسان ايضا داخل تحته
مفهوم زيد والانسان سواء في ان كل منهما شخص من اشخاص المفهوم والتحقيق
ان المفهومية من المعقولات الثانية تعرض لذوات المفهومات في الذهن
وحيث فرضنا عروضه لمفهوم زيد ومفهوم الانسان والحيوان على السواء وهذه
الثلاثة باعتبار عروض المفهومية اشخاص المفهوم وان كان البعض في حد ذاته كليا
وكذا في سائر المعقولات الثانية مثل النوعية والجنسية والفصلية وغيرها لك
فان الكليات الطبيعية اشخاص بالنسبة الى تلك المعقولات الثانية مثلا
الانسان شخص من اشخاص مفهوم النوع وكذلك الحيوان من الجنس ولذلك تسمعهم
يطلقون الوحدة والتعدد على المعاني الكلية مثلا يقولون معنى الانسان
واحد ومعنى العين متعدد فان المراد بالواحد ههنا ليس الا الواحد بالشخص
وعلى هذا القياس واذا تحققت ما قررته لك فلا بد ان تعرف ان المراد من المشخص

في التقسيم

في التقسيم اعم من ان يكون جزئيا حقيقيا اولا والكلي اذا اخذ من حيث انه معين
ووضع اللفظ بازائه يكون علم الجنس واذا اخذ من غير تلك الحيثية يكون اسم الجنس ويكون
حاصل التقسيم ان المدلول اما ان يكون التعين فيه ملحوظا اولا الاول الكلي والثاني
المشخص والمتشخص اما ان يكون الوضع فيه كليا او جزئيا فان كان الوضع جزئيا فهو
العلم وهو ينقسم الى قسمين لانه اما ان يكون جزئيا حقيقيا اولا الثاني علم الشخص والاول
علم الجنس ولما كان معنى الموصول لا يتعين الا بذكر صلته كان مظنة ان ينتسب بالحرف
لان الحرف لا يتعين الا بذكر المتعلق نبه على فرق لطيف فيهما فقال الموصول
عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في الغير وتحصله بما هو معنى فيه اي تعلقه
بذلك الغير الذي للحرف معنى فيه والموصول مبهم في نفسه يتعين بمعنى فيه
اي المفهوم الصلة التي هو معنى في الموصول والحاصل ان الحرف يتعين بشيء يكون
الحرف صفة له ومعنى فيه والموصول يتعين بشيء يكون ذلك الشيء صفة للموصول
ومعنى فيه وهذا يقتضي ان يكون الموصول مستقلا بالملاحظة ومفهوم الصلة
بالتبع فيكون الموصول هو الصورة والصلة هي المرآة والحرف على عكس هذا ولما
كان الفعل والحرف يشتركان في عدم الاخبار عنهما اشار الى العلة فقال
الثاني من الفعل والحرف مشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه
ثابتا للغير وآلة لملاحظته ومرآة له اما الحرف فتمام معناه كذلك واما الفعل
فلا يشتمل فلانه مشتمل على نسبة هي آلة لملاحظة موضوع مثلا تحصل
تلك النسبة الا بملاحظة ذلك الموضوع فقد اطنبنا الكلام فيه فلا يحتاج الى
الاعادة ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير فامتنع الخبر عنهما لان الاخبار عن
الشيء لا يتيسر الا اذا كان الشيء مستقلا بالملاحظة كما عرفت ولما كان الفعل في
ذلك الاشتراك بالحرف يمتاز عن الاخبار به نبه على العلة فقال التاسع الفعل
مفهوم كلي وقد يتحقق في ذوات متعددة فجاز نسبته الى خاص
منها فيخبر به وقد ظهر لك في كلية مفهوم الفعل يشتمل على كلي اعتبر معه
نسبة ما في زمان معين الى موضوع ما نسبة تامة فهذا المعنى المركب من الحدث
وتلك النسبة كما لا يصلح ان يخبر عنه لا يصلح ان يخبر به لكن لما كان هذا الحدث اعتبر فيه من حيث

ان يكون منسوبا الى الغير وجب ان يكون الفعل باعتبار الحدث الماخوذ فيه مسندا واما فصار الفعل
باعتبار جز معناه محكوما به وقد كشفنا لك صورة الحال فارجع فالمهم ههنا انه ان اريد بالمفهوم
المفهوم المطابقي فالحال ما عرفت من انه ليس بكلي وانه كما لا يصلح ان يخبر عنه لا يصلح ان يخبر به
وان اراد المفهوم التضمني فالكلية وعدم الكلية لا دخل له في ان يكون الفعل مخبرا به واما
ولا يقع مخبرا عنه فان الكلي يقع محكوما عليه وبه بل العلة ما ذكرنا من ان الحدث ماخوذ
فيه من حيث ان يكون منسوبا الى الاخر فلا بد لملاحظة الطرفين الاسناد الى الغير ويمكن
توجيه المتعر كلام المصنف بان يقال الجزئي لا يقع محمولا في المركبات لان النسبة بين الجزئيين
ليست الا المباينة فلا يصدق الجزئي على الجزئي ويقع موضوعا لان النسبة بين الجزئي
والكلي قد يكون بالعموم والخصوص وقد يكون بالمباينة كما تقرر في موضعه ولما كان معنى
الحرف جزئيا كما سبق تحقيقه لا يكون محكوما به بخلاف الفعل فان مفهومه التضمني
كلي فيقع محكوما به فقد امتنع سببا الفعل عن الحرف في صلاحية الاخبار به بالنظر
الى مفهومه التضمني واما عدم صلاحية الاخبار عنه بالنظر الى ذلك فلا يكون
مذكورا الا بتقدير ... الى النسبة التامة الثامن انا نقول هذا الكلام كان في بيان
المفهوم المطابقي للفعل ولا دخل له في مفهومه التضمني وكلام المصنف ههنا
لا يستقيم الا في المفهوم التضمني ولما كان الجزئية فيما عدا الضمير الغايب في غاية الظهور
وفي الضمير الغايب خفاء اذ قد يعود الى المتشخص وقد يكون يعود الى الكلي اشار الى ذلك
الخفا بقوله الغايب شرح في ضمير الغايب وكليته نظر وتامل اي اذا كان المرجوع
اليه جزئيا فلا بحث في جزئيته واما اذا كان المرجوع اليه كليا ففي كليته وجزئيته نظر
وتامل لتحقيقها اشير اليه في الحواشي الشريفية على شرح المطالع وحاصله ان كلمة
هو موضوعة للجزئيات المندرجة تحت قولنا كل غايب مفرد مذكور فان الواضع
جعل هذا الة لملاحظة الجزئيات وعنوانا لها ووضع اللفظ بازا كل واحد من الجزئيات
بخصوصه وتلك الجزئيات تكون حقيقية اذا كان المرجوع اليه جزئيا حقيقيا وقد يكون
غير حقيقي اذا كان المرجوع اليه كليا فان الكلي من جزئيات قولنا كل غايب مفرد مذكر
لكن جزئيته ليست حقيقية ونحن في تحقيق معنى اسامة قد كشفنا عنك غطاك فبصرك اليوم
حديد الحادي عشر ذوو فوق مفهومها كلي بخلاف الحروف فان معانيها جزئيات

الايجاب ؟

حقيقية

حقيقية على ما سبق من قاعدة الوضع العام الموضوع له الخاص على طريقة المصنف وكذا اسما لها
ما يدوم لها الاضافة لانهما بمعنى صاحب وعلو وكل منهما كلي وان كان لا يستعملان الا
في جزئيين ولا شك في ان مقابلة الجزئي بالكلي يشعر بان المراد بالجزئي الذي يستعمل كل منهما
الا فيه هو الجزئي الحقيقي مع ان ذلك ليس كذلك اذ لا خفا في استعمال كل منهما في الكلي
الذي هو جزئي اضافي لمفهومه ايضا حال الاضافة بل نقول كل واحد منهما لا يستعمل في جزئي
حقيقي اصلا وفي قوله لا يستعملان الا في جزئيين بحث اما اولا فلانه لا شك في صحة
قولنا لفظ الشي ذو وجه ونحو ذلك بان لا يعتمد عليه في امثال هذه الاحكام انما هو
استعمالات البلغاء ولم يوجد في كلامهم استعماله بدون الاضافة وما ذكر مصنوع لا عبرة به
وان لم يكن له فساد اصلا واما ثانيا فلانه قد ينافس بان كل واحد منهما حال الاضافة
يستعمل في مفهومه الكلي غاية الامر ان ذلك مقيد بسبب الاضافة التي
لا تستلزم كونه مستعملا في جزئي كلفظ الشي في قولنا رأيت شيئا عالما كاتبا مليحا
الى غير ذلك من القيود اذ لا شك في استعمال لفظ الشي ههنا في مفهومه وضوله على تقدير
ان توصل تلك التقييدات الى مرتبة التشخص بحيث لا تقبل الشركة واما ثالثا فلان ما
ذكره يستلزم تحقق المجاز بدون الحقيقة بمعنى انه وجد لفظ لا يستعمل اصلا الا في
معنى مجازي مع انهم اختلفوا في ان المجاز هل يستلزم الحقيقة ام لا وقد يقال
معنى كلام المصنف انهما لا يستعملان الا في جزئيين انهما لا يستعملان فيما وضعا
له الا مع وجود التقييد فانه قد وقع كل من المعنيين الاخرين لعروض الاضافة اللازمة
المستلزمة للجزئية واذا كانا كليين بحسب الوضع مع عدم استعمالهما الا في الجزئيين
فلا يكونان جزئيين نظرا الى وضعهما ولما لم يبعد ان يختلج في قلبك من استعمال
لفظ موضع اخر كما يستعمل الموصول مقام العلم ويستعمل الكلي في موضع الجزئي وبالعكس
اتحاد المعنى الموضوع له في اللفظين اللذين يستعمل احدهما موقع الاخر دفع ذلك
الاختلاج تتميما لقاعدة الوضع الذي وضع هذه الرسالة لتحقيقه لا لمناسبة
من التنبيهات بقوله الثاني عشر لا يريبك اي لا يوقعك في ريب ولا شك
تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض اي تداول بعضها موضع بعض فان ذلك
التعاور والتداول انما هو دائر على الاتحاد في المعنى بينهما اذ المعتبر في الاتحاد

معنى اللفظين اللذين استعمل احدهما مكان الاخر **الوضع** اي وضع كل واحد
لمعنى واحد لا الاستعمال على الوجه المذكور فمعنى الاسد الغضنفر واحد بخلاف العلم
والموصول الذي استعمل احدهما مكان الاخر وكذا الحال في غيرهما من الالفاظ المستعملة
بعضها مكان بعض ويحتمل ان يكون المراد لا يرتبك ذلك التعاور في انه لو استعمل
احد اللفظين موضع الاخر كان ذلك اللفظ متصفا بخصوصيات يتصف بها
الاخر ومدار ذلك على ان يكون احد اللفظين موضوعا لما وضع له اللفظ الاخر
لا على ذلك الاستعمال وحسبنا الله ونعم الوكيل

بلغ مقابلة حسب الطاقة على الاصل
المكتوب منه وسبيل السحري الواقع
سابع العاشر من ذي الحجة الحرام سنة ٩٩٣

وقف
حسن باشا
...